مجلة

دراسات شرق أوسطية

فصلية محكمة

يصدرها مركز دراسات الشرق الأوسط

بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

رئيس التحرير

جـــواد الحمـــد

مدير التحرير

عبد الحميد الكيالي

سكرتير التحرير

ياسمين الأسعـد

هيئة التحرير

إبراهيم أبو عرقوب — أحمـــد البرصـــان

أحمد سعيد نـوفل — عبد الفتاح الرشدان

علـي محـافظـــة — محمـد أبـو حمـــور

محمـــد الموســـى

السنة ١٩ | العدد (٧١) | ربيع ٢٠١٥

الآراء الواردة لا تعبر بالضرورة عن توجهات تتبناها المجلة

عمـان – ربيع ٢٠١٥

جميع الحقوق محفوظة

لمركز دراسات الشرق الأوسط

والمؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

مجلة دراسات شرق أوسطية

هاتف ٤٦١٣٤٥١-٦-٩٦٢+ / فاكس ٤٦١٣٤٥٢-٦-٩٦٢+

ص.ب ٩٢٧٦٥٧ - عمان (١١١٩٠) الأردن

E-MAIL: MESC@MESC.COM.JO, INFO@MESJ.COM

HTTP:// WWW.MESJ.COM

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٢٠١٠/٩١٦/د)

هيئة المستشارين

الأميرة د. وجدان بنت فواز الهاشمي الأردن	د. أحمد التويجـــري السعودية
أ.د. أحمد يوسف أحمد مصر	أ.د. إسحـــق الفرحان الأردن
أ.د. أميـــن مشاقبـة الأردن	أ.د. سعد ناجي جواد العراق
أ.د. عبد الإله بلقزيز المغرب	د. عبد الله النفيســي الكويت
د. غانـــم النجـــــار الكويت	د. فهد الحارثي العرابي السعودية
د. مجـــــدي عمـــــر الأردن	أ.د. محمد السيد سليم مصر
أ.د. محمـــد المجـــذوب لبنان	أ.د. محمـــد المسفـــر قطر
أ.د. مـــــروان كمـــــال الأردن	

قواعد وأصول النشر

١. تقبل المجلة البحوث التي تعالج قضايا التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، وقضايا العالم ذات الأثر على الشرق الأوسط، والتقارير الموجزة عن الأحداث الجارية، والندوات والمؤتمرات المتخصصة في شؤون الشرق الأوسط ومتعلقاتها الدولية.

٢. يشترط في الأبحاث والتقارير المقدمة للنشر تناول قضايا عامة في الشأن الشرق أوسطي، إضافة إلى مناقشتها وطرحها للسيناريوهات المستقبلية للقضية، حيث لا تُعنى المجلة بالقضايا المحلية ولا التاريخية.

٣. يشترط في الدراسة ألا تكون قد نشرت سابقا أو مقدمة للنشر في أي مكان آخر.

٤. تخضع الدراسات والبحوث للتحكيم العلمي المتعارف عليه عالمياً، ويبلغ الباحث بقرار هيئة التحرير خلال ثلاثة شهور من تسلم البحث.

٥. يحق للمجلة إعادة نشر البحث كاملا أو جزءاً منه بأي شكل وبأي لغة كانت دون الحاجة إلى استئذان الكاتب.

٦. تعبر الأبحاث والمقالات المنشورة عن رأي أصحابها، ولا تمثل بالضرورة وجهة نظر الدورية أو المؤسسات التي تصدرها.

٧. يمنح صاحب البحث المكلَّف فقط مكافأة رمزية في حال موافقة هيئة التحرير على نشره بعد إجازته من التحكيم العلمي.

٨. يرفق الباحث سيرته الذاتية مع البحث.

٩. يرفق الباحث ملخصاً باللغتين العربية والإنجليزية لبحثه بما لا يزيد عن ٤٠٠ كلمة لكل منهما.

١٠. تقدم البحوث إلكترونياً مرفقة مع نسختين ورقيّتين، وتكون الهوامش أسفل الصفحات والمراجع في آخره.

١١. لا يزيد حجم المقالات البحثية المقبولة للنشر عن ٦٥٠٠ كلمة، ومراجعة الكتاب عن٧٠٠، والتقرير عن ٢٦٠٠ كلمة.

١٢. يتم تزويد الباحث بنسختين من المجلة، وكاتب التقرير نسخة واحدة.

١٣. المجلة غير ملزمة بنشر كل ما يصلها من بحوث أو مراجعات كتب، ولا تلتزم بإعادتها إلى أصحابها.

المحتويات

المقال الافتتاحي

٧ الانقسام العربي في ظل الفوضى والتطرف والإرهاب

التحرير

البحوث والدراسات

١٣ ليبيا بين الصراع السياسي والصراع المسلح: التحديات والآفاق

محمد عبد الحفيظ الشيخ

ندوة العدد

٤٣ آفاق التسوية السياسية وحل الدولتين في ظل إعادة انتخاب اليمين في إسرائيل ٢٠١٤

مركز دراسات الشرق الأوسط

المقالات والتقارير

٥٧ قراءة تحليلية في نتائج الانتخابات الإسرائيلية

جوني منصور

٦٩ تأخر إعمار قطاع غزة: الأسباب والنتائج

عدنان ابو عامر

٧٧ الأزمة اليمنية إلى أين؟

فريق الأزمات العربي

٩٥ الحفل السنوي لمركز دراسات الشرق الأوسط

مركز دراسات الشرق الأوسط

المقال الافتتاحي

الانقسام العربي في ظل

الفوضى والتطرف والإرهاب

لم تنجح القمة العربية في القاهرة في ٢٨/ ٠٣/ ٢٠١٥ في معالجة الانقسام العربي ولا التحديات الشائكة المعقدة التي تواجه العالم العربي، وبرغم مرور أربعة أعوام كاملة على اندلاع ما عرف بالربيع العربي، سواء برياح تغيير أو انتفاضات أو حراكات إصلاحية أو ثورات، غير أن العالم العربي لا يزال يعاني من انقسام خطر وحاد أضعف البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العديد من بلدان العالم العربي، كما أضعف الأمن على المستويين القطري والقومي على حد سواء، وأتاح ذلك المجال للاعبين الإقليميين والدوليين للتدخل المباشر في الشؤون العربية الداخلية والتأثير على مسارات التطور والتحول نحو الاستقرار والديمقراطية، كما تسبب هو ونتائجه الأخرى بتفاقم وتنامي أفكار التطرف وغذّاها بقوة، بل ربما قام البعض بتأسيس مجموعات تحتضن التطرف وتمارسه وتنشره لأهداف أمنية وسياسية، وتعتبر هذه الأفكار والمجموعات الحاملة لها أهم مصادر الإرهاب في المنطقة العربية بعد إسرائيل.

ولذلك ترى هذه المقاربة فشل القمة العربية الأخيرة باتخاذ قرارات وسياسات ناجزة يمكن الرهان عليها لإحداث نقلة نوعية في الواقع العربي الصعب، خاصة وأن ما تم الاتفاق عليه من حيث المبدأ لإنشاء قوة تدخل عربية موحدة يقضي بتبني الحل العسكري والأمني، والذي ربما ارتبطت معظم دوافعه بالشؤون الداخلية، الأمر الذي قد يفاقم الانقسامات المجتمعية ويزيد من الهشاشة الأمنية والسياسية والاقتصادية

للدول العربية، كما أنه قد يصبح مصدراً وسبباً ودافعاً جديداً لمزيد من التطرف والعنف والإرهاب المجتمعي، كما قد يزيد من ضعف المناعة العربية أمام مصادر التهديد والخطر الخارجي على رأسها إسرائيل ومشروعها التوسعي، والجموح الإمبراطوري الإيراني.

وبالعودة إلى موضوع المقالة فإن العالم العربي يعاني الكثير من الأزمات العميقة والمتشابكة، والتي يمكن إجمالها في أربعة مظاهر تحتاج من المعنيين على مختلف الصعد الرسمية والشعبية إلى مقاربات جديدة وفكر خلاق وصولاً إلى الحل الأمثل، وأولها الانقسام الرسمي والانقسامات المجتمعية سياسياً واجتماعياً، وثانيها الفوضى خارج قواعد العلاقات السابقة ما بين الدول العربية أو في علاقات دول العالم والإقليم مع العالم العربي أو في تعامل الدول العربية مع دول الإقليم والعالم الأخرى وعلى الأخص الكبرى، وثالثها تنامي التطرف وظهور جماعات متشددة في مناطق لم تعتد على هذا النوع من الفكر، وآخرها أعمال الإرهاب التي ترافقت مع كل هذه الأجواء من الانقسام والفوضى والتطرف.

استناداً إلى هذه المظاهر فإننا أمام مشهد معقد يُعزى إلى عوامل متعددة ويشترك في صياغته فاعلون كثر؛ فضلاً عن تأثير سياسات النفوذ والتوازن التي تنتهجها القوى السياسية الكبرى في إقليم الشرق الأوسط، والتي أسهمت في مزيد من التعقيد للمشهد وغياب الحلول السياسية والتوافقية لبعض تفاصيل المشهد، وخاصةً في سوريا.

حيال ذلك، يلزم إجراءات فورية وسريعة من قِبَل جميع القوى الرسمية والشعبية ومؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي والحريصة على إحداث تغيير في المشهد، ونرى أن هذه الإجراءات يجب أن تستند إلى عدد من القواعد ومن أبرزها، وقف نزيف الدم والصراع المسلح بأي ثمن، وتفعيل وساطات جادة عربية بين القوى جميعاً لتشكيل طاولة حوار بدل الصراع المسلح، والأخذ بعين الاعتبار التحولات في

الربيع العربي ومتطلبات المجتمعات الجديدة في البلدان العربية بما لا يخلخل الدولة محلياً والأمن القومي عربياً، ونشر الحرية والديمقراطية في ربوع الوطن العربي بمقاييس عربية أصيلة وحمايتها من الناحية القانونية والدستورية، واعتماد نظرية الشراكة الوطنية في كل قُطر بين كل مكونات المجتمع كأساس لبناء المستقبل والخروج من الأزمات على صعيد المؤسسات والبرلمان والقوى السياسية الأخرى.

التحرير

البحوث والدراسات

ليبيا بين الصراع السياسي والصراع المسلح: التحديات والآفاق

محمد عبدالحفيظ الشيخ*

مقدمة

إثر سقوط نظام معمر القذافي في أواخر ٢٠١١، واجهت الثورة الليبية جملة من التحديات السياسية والأمنية والاجتماعية المعقدة، فتجربة التغيير القصيرة والمثقلة بتركة تسلط استمر عقودا، وفشل إدارة المرحلة بفعل التحديات الداخلية والخارجية التي واجهت الثورة لم تسعف في تقديم حلول ومعالجات جادة لواقع التحديات الماثلة. وقد عانت ليبيا ولا زالت تعاني صراعاً حاداً، وهو ما جعل المرحلة الانتقالية التي تمر بها تتسم بدرجة عالية من الصعوبة والتعقيد. ويتجلى ذلك في صراع الإرادات وتنازع الشرعيات السياسية بين مكونات المشهد الليبي، الناتجة عن استمرار حالة الانفلات الأمني مع تصاعد أعمال الإرهاب، وتفاقم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية بسبب تدهور مستوى السياسات العامة، لاسيما أن ليبيا أصبحت مفتوحة على مصراعيها لتأثيرات خارجية إقليمية ودولية، لا تعير اهتماماً لمصلحة الشعب الليبي بذات القدر الذي تمليه مصالحها الضيقة.

ولعل العنوان الرئيس لحالة الثورة الليبية بعد مضي أكثر من ثلاث سنوات على إسقاطها لنظام القذافي، هو انتشار الثورة المضادة متحالفة مع قوى إقليمية ودولية، فمسألة انتقال ليبيا من الثورة إلى الدولة كأنموذج تؤرق كثيراً أطرافاً عربية وإقليمية، وتجعل أسئلة الثورة بما تتضمنه من تغيير حقيقي على مستوى البنى السياسية والثقافية حاضرة بقوة في تلك الدول.

* باحث ليبي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية والتدبير، جامعة الحسن الأول – سطات، المغرب.

وفي ثنايا هذا الواقع الملغوم بالصراع والخلافات، التي تعصف بحاضر ومستقبل ليبيا، يمكن أن نستشف بعض آفاق المستقبل في إطار معالم المرحلة الراهنة بكل استحقاقاتها ومخاوفها، كما لا يمكن إغفال أهمية المعطى الصراعي في كشف بنية الواقع السياسي والأمني، وسبل معالجتها في إطار رؤية عميقة ومدركة لعمق المشكل الليبي وأدوات تغذيته داخلياً وخارجياً.

وفي ضوء معطيات الصراع السياسي والعسكري التي تشهدها الساحة الليبية يبرز أمامنا التساؤل التالي: ما هي التحديات الماثلة لمشهد الصراع الليبي وآفاق المستقبل الذي تتجه نحوه الدولة؟ وهل يمكن الإشارة إلى بعض المقترحات للخروج بليبيا من مأزقها الراهن؟

أولاً: خلفيات الصراع السياسي والعسكري في ليبيا والأطراف المنخرطة فيه

أدت الثورة الليبية إلى إعادة تشكيل الخارطة السياسية الليبية بطريقة جذرية لمصلحة القوى المحلية غير الحكومية، التي أضحت فاعلاً رئيساً في المعادلة السياسية الليبية الجديدة. وتتمثل هذه القوى المحلية في المجالس المحلية والتجمعات القبلية والميليشيات المسلحة. من هنا، برز في قلب المشهد السياسي والأمني عدد كبير من مجالس الثوار والكتائب والميليشيات المسلحة، فضلاً عن المجالس القبلية ذات النفوذ الواسع في مناطقها، والجماعات المسلحة الموالية للنظام السابق، وتمكنت من التأثير في المشهد السياسي والأمني الليبي، على حساب بناء مؤسسات على المستوى الوطني، وخصوصاً في قطاعي الأمن والجيش.

بدأ الصراع على السلطة بين القوى المحلية والنخبة السياسية في المجلس الوطني الانتقالي في مرحلة أولى، ثم المؤتمر الوطني العام (البرلمان المنتخب) في مرحلة ثانية، مما دفع بعدد كبير من القيادات السياسية البارزة إلى الخروج من المعادلة السياسية نتيجة

ضغوط القوى المحلية، إما عن طريق الانتخابات، أو عن طريق الضغط الشعبي كما هو حال حكومتي محمود جبريل وعبد الرحيم الكيب السابقتين[١] .

ولقد أسفرت انتخابات المؤتمر الوطني العام في يوليو/ تموز٢٠١٢ عن هيمنة تحالف الإسلاميين المكّون من حزب العدالة والبناء - الإخوان المسلمين- والجماعة الليبية المقاتلة السابقة وقوى "جهادية" انخرطت في العمل السياسي وتحالفات قبلية وميليشيات، على مؤسسات الدولة الانتقالية، ونجحت في تقليص المساحة السياسية التي حازها تحالف القوى الوطنية ذو التوجه الليبرالي بقيادة محمود جبريل. غير أن مسار الحياة السياسية لم يبق محكوماً بالمؤشرات التي أظهرتها الانتخابات الأولى، بل تحكمت به عوامل أخرى أبرزها الولاءات غير المُعلنة للنواب الـ ١٢٠ المنتخبين على القوائم الفردية والذين برزت أهميتهم في أعقاب تزايد الاستقطابات بين الأحزاب والتيارات المتنافسة والفشل المستمر للحكومة، هذا إلى جانب قوة الميليشيات على الأرض وسعيها لفرض جداول أعمالها القبلية والجهوية والفئوية[٢].

ولم يمض وقت طويل بعد تشكيل الحكومة الليبية الأولى حتى بدأت شخصيات في الساحة السياسية تدفع باتجاه إدخال قانون من شأنه استبعاد كل من تورطوا مع النظام السابق وحرمانهم من تولي مناصب في الحكومة وفي النطاق الأوسع للإدارة[٣].

وبناء على ذلك، جاء "قانون العزل السياسي" الذي تم إقراره في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢، تحت ضغط المليشيات المسلحة التي قامت بمحاصرة وزارتي العدل

---

[١] زهير الحامدي، ثلاث سنوات على الثورة الليبية: التحديات والمآلات، **سياسات عربية**، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة)، العدد٧، (آذار/ مارس ٢٠١٤)، ص٩٠.

[٢] هشام الشلوي، المشهد الأمني والسياسي الليبي: الدوائر المفخخة، **تقارير الجزيرة**، ١٥ نيسان/ أبريل ٢٠١٤.

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/newscoverage/2014/9/10/

[٣] محمد عبدالحفيظ الشيخ، ليبيا بين جماعات العنف والديمقراطية المتعثرة، **المستقبل العربي**، السنة ٣٧، العدد٤٣٢، شباط/ فبراير ٢٠١٥، ص١٢٥.

والخارجية، والهادف إلى حرمان أعضاء النظام السابق من المشاركة في الحياة السياسية. وقد اشتعل الخلاف بعد أن قام النواب بتجديد ولاية المؤتمر الوطني العام قبل فترة قصيرة من انقضاء فترة ولايته الأصلية في السابع من شباط/ فبراير ٢٠١٤[١].

كما لا يمكن إغفال أثر العامل الاقتصادي في معادلة الصراع، فالنفط وعائداته تظل مادة مهمة في حدة التجاذبات بين الأطراف المتصارعة، خاصة في معارك الشرق، حيث تتركز غالبية الموارد النفطية في ليبيا، التي تمثل الورقة الرئيسية كرهان يتسابق عليها أطراف الصراع، أو قد يمثل ورقة ضغط للدخول في تسوية سياسية.

١. أطراف الصراع السياسي

تعاني ليبيا أزمة سياسية عميقة بسبب الاستقطاب الحاد بين تيار الثورة من جهة، وتيار الثورة المضادة من جهة أخرى، وشعور هذا الأخير بإمكان كسر التوازن السياسي والأمني لصالح الأول، مما يجعل نظرية الخوف هي العامل المسيطر، فتيار الثورة يخشى عودة النظام السابق ومن ثم إبادته، وتيار الثورة المضادة يشعر بالانزياح التدريجي عن المشهد بسبب قانون العزل السياسي، وانكسار مشاريعه الفوضوية.

ويتمثل الصراع السياسي في ليبيا وأطرافه في مجموعات ذات تطلعات سياسية في الحكم والسلطة، لكل منها مصالحها، وأدواتها العسكرية والسياسية، اتخذت من ما يسمى عبثا "الأحزاب" مطيّة لها، لبلوغ مآربها ويتمثل ذلك خصوصاً في قادة ما يسمى حزب العدالة والبناء الذراع السياسي لجماعة الإخوان المسلمين، وحزب التحالف الوطني ذي التوجه الليبرالي.

ولقد أضحت أزمة الشرعية في ليبيا هي محور الصراع السياسي بين أغلب المكّونات، فعدم استقرار الوضع السياسي أثناء عملية التحول الديمقراطي أدى إلى استمرار الصراع والتنافس السياسي حول الشرعية ما بين الشرعية الثورية والشرعية

---

[١] أليسون بارغيتر، الأصلاء والدخلاء في ليبيا الجديدة، **سياسات عربية**، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة)، العدد١١، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤، ص٢٤.

الدستورية والقانونية، غذّته انقسامات مصلحية في ظل مشهد سياسي منقسم جهوياً اخترقته نزاعات محلية ومناطقية، وسط تجاذبات بين أطراف إقليمية ودولية. وقد وجدت هذه النزاعات تمثيلها في تطورين مهمين هما: حكومتان وبرلمانان، وذلك عندما شكّل عبدالله الثني في آذار/ مارس ٢٠١٤، حكومة شرعية في طبرق تحظى باعتراف الأمم المتحدة، ثم سرعان ما أعلن عمر الحاسي في ٢٥ أب/ أغسطس ٢٠١٤، حكومة موازية في طرابلس تستند على المؤتمر الوطني العام المنتهية ولايته[١].

ولقد تمسك كل طرف بمواقفه واستمرت أزمة الشرعية. فبرلمان طبرق مازال يرى أن الأطراف الدولية أو بعضها تناصره، وأن لديه تأييدا شعبيا وقوة عسكرية، وهو بالتالي مازال قادراً على فرض شروطه، وبالمقابل فإن المؤتمر الوطني العام يرى أنه صاحب الشرعية خصوصاً بعد قرار المحكمة الدستورية بعدم شرعية مجلس النواب في طبرق، وأنه يحظى بتأييد شعبي خاصة في الغرب الليبي وأن قدرات أجنحته العسكرية قادرة على تغيير المعادلة وفرض الشرعية بالقوة.

٢. أطراف الصراع العسكري

يتركز الصراع العسكري والسيطرة الميدانية في ليبيا بين معسكرين متقابلين، وهو ما سبب شرخاً حاداً وبليغاً في العضد الليبي الهش، وولّد حالة من الاصطفاف والاستقطاب بينهما. ويمكن توضيح ذلك من خلال اللجوء إلى عملية الكرامة في الشرق وفجر ليبيا في الغرب، كجزء لا يستهان به من المشهد الليبي، وذلك على النحو الآتي:

عملية الكرامة: هي عنوان لعملية عسكرية يقودها اللواء المتقاعد خليفة حفتر ضد كتائب الثوار والإسلاميين في ليبيا. انطلقت العملية في ١٦ مايو/ أيار ٢٠١٤، بمدينة بنغازي شرق ليبيا، حيث هاجمت قوات حفتر مقارا تابعة للثوار والكتائب الإسلامية، وبعد ذلك انتقلت العملية إلى العاصمة طرابلس، ثم توسع الصراع ليشمل العديد من مناطق البلاد.

---

[١] حسن مصدق، نظام الميلشيات في ليبيا: من الثورة إلى الفوضى، **العرب**، ٥/ ٣/ ٢٠١٥.
http://www.alarabonline.org/?id=46730

فقد نالت تلك العملية دعم العديد من قبائل الشرق الرافضة للإسلاميين المسلحين، وكذلك تأييد القوى الفيدرالية، عبر جناحها العسكري في إقليم برقة بقيادة إبراهيم جضران وهو قائد سابق في قوات حرس المنشآت النفطية الليبية. إضافة إلى قوات الصاعقة في بنغازي بقيادة ونيس بوخمادة، وهو من أبرز الشخصيات المؤثرة في الشرق، وكذلك الشرطة العسكرية، وفي الغرب نالت عملية الكرامة دعماً من قبائل الزنتان، الغريم التقليدي لمصراتة، والكتائب التابعة لها (الصواعق، والقعقاع، والمدني).

امتلكت العملية أيضاً مساندة سياسية بارزة من تحالف القوى الوطنية بزعامة محمود جبريل، وبعض الأحزاب الصغيرة، ذات التوجهات القومية، والفيدرالية، والملكية، وبقايا نظام القذافي، واستهدفت العملية في بدايتها، بحسب حفتر ومؤيديه، تطهير ليبيا من الجماعات الإسلامية المسلحة التي تصاعدت تهديداتها داخلياً وإقليمياً في الشرق، ثم اتسعت لتشمل أهدافاً سياسية تتعلق بطبيعة السلطة الانتقالية، حيث طالبت بتجميد المؤتمر الوطني العام الذي يهيمن عليه تحالف الإسلاميين– مصراتة. وقد توسعت أهداف العملية لتشمل الدفاع عن شرعية مجلس النواب، الذي انتقل إلى طبرق، وحكومة الثني في البيضا، وبرغم الخلافات بين مؤيدي هذا التيار، فإن هناك مصالح متعددة تجمعهم، منها حالة العداء للتيار الإسلامي بشقيه السياسي والمسلح، وسعي قوى النظام السابق، سواء السياسية أو القبلية، إلى الحفاظ على مصالحها المهددة ولاسيما بعد إصدار قانون العزل السياسي، وكذا رغبة قوى الشرق في إنهاء المركزية المقيتة في طرابلس صمن إطار السياسة الليبية[١].

أدت عملية الكرامة إلى زيادة حدة الصراع الدموي والانقسام السياسي في ليبيا، ولم تتمكن قوات حفتر حتى اللحظة من بسط نفوذها على أي من المناطق التي تواجه فيها

[١] خالد حنفي علي، مسارات التحول في النزاع الليبي، **السياسة الدولية**، العدد١٩٩، (القاهرة)، كانون الثاني/ يناير٢٠١٥، ص١٥٣.

"فجر ليبيا". بل أكثر من ذلك فقدت القوات الموالية لحفتر السيطرة على أهم المراكز والمنشآت الحيوية من ضمنها مطار طرابلس الدولي.

وبالنسبة لعملية فجر ليبيا: إنها عنوان لعملية عسكرية تضم مجموعة من الميليشيات الرئيسة ذات الانتماءات الإسلامية والقبلية، ولاسيما مصراتة، ومنها مليشيات درع ليبيا، التي تعد الأكبر قوة وعتاداً، وهو ما حولها إلى قوة شبه رسمية للنظام الانتقالي.

وقد أعلن عن عملية فجر ليبيا في ١٣ تموز/ يوليو ٢٠١٤، وذلك بعد شهرين من بدء عمليات حفتر ضد الثوار في بنغازي وطرابلس. وتسعى هذه العملية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، منها دعم شرعية المؤتمر الوطني الليبي، الذي سيطر عليه الإسلاميون، عبر تحالف بين حزب العدالة والبناء– الذراع السياسي لجماعة الإخوان– وكتلة الوفاء للشهداء ذات الطابع الإسلامي، كما تهدف إلى مواجهة المكتسبات الميدانية والسياسية لعملية الكرامة في شرق ليبيا، خصوصاً بعد تراجع الإسلاميين في مجلس النواب. وتحظى عمليات فجر ليبيا بتأييد قطاعات واسعة من أنصار الثورة والأحزاب الإسلامية، وقد خرجت مظاهرات داعمة لها في طرابلس وبنغازي. وقد أبدت دار الإفتاء تأييدها للكتائب والدروع في مواجهة عملية كرامة ليبيا التي تقول بعض المصادر إنها تتلقى دعماً من بعض الدول العربية، خصوصاً مصر والإمارات. وقد منعت "فجر ليبيا" قوات حفتر من السيطرة على بنغازي، وطردت قواته من عدة محاور، وكانت قوات "فجر ليبيا" بسطت سيطرتها الكاملة على العاصمة طرابلس، بعد أن دحرت ميليشيات الزنتان الموالية لحفتر التي كانت تسيطر على مطار طرابلس الدولي. إذ أعطاها المؤتمر الوطني العام صلاحية حماية طرابلس في أب/ أغسطس ٢٠١٣، بسبب مخاوف من مليشيات الزنتان، إضافة لـ غرفة عمليات الثوار، ويرتبط تكوينها بمدينة مصراتة. وتتكون تلك الغرفة من مجموعة وحدات تابعة لوزارة الدفاع، وأخرى للداخلية.

وفي الشرق، توجد ميليشيات متحالفة مع فجر ليبيا تحت مسمى مجلس شورى ثوار بنغازي، والتي تواجه عملية الكرامة. ويضم المجلس مجموعة من الميليشيات

الإسلامية المسلحة، وإن كانت بعض الفصائل، خاصة أنصار الشريعة، تنتقد أهداف فجر ليبيا، حيث ترى أنه ينبغي أن يكون هدفها الدفاع عن الإسلام لا عن السلطة، والمؤتمر الوطني العام. ومن أبرز تلك الميليشات (كتيبة درع ليبيا١ بقيادة وسام بن حميد، وهي إحدى فرق درع ليبيا، وكتيبة أنصار الشريعة، وراف الله السحاتي، وكتائب ١٧ فبراير).

وتملك فجر ليبيا هي الأخرى ظهيراً حزبياً وحكومياً وتشريعياً، ومن أبرزها: الأحزاب الإسلامية، خاصة حزب العدالة والبناء الذراع السياسي لجماعة الإخوان المسلمين، علاوة على الأحزاب السلفية، مثل الأمة والوطن وكتلة الوفاء للشهداء الإسلامية في المؤتمر الوطني العام، وحكومة عمر الحاسي ورئاسة أركان الجيش.

ويجمع المعسكر الإسلامي مع مصراتة مصالح متعددة، بعضها ذو طابع أيديولوجي يمثله الإسلاميون، والآخر ذو طابع اقتصادي، حيث تشكل مصراتة القوة التجارية الأكبر في منطقة الغرب، وثالث ذو طبيعة قبلية، حيث الخلافات التاريخية بين مصراتة والزنتان[١].

ثانياً: أبعاد الصراع في ليبيا إقليمياً ودولياً

لقد اكتسبت الاصطفافات الداخلية المتصارعة بين عمليتي الكرامة وفجر ليبيا امتدادات خارجية، سواء إقليمية أو دولية، بما أسهم في زيادة وتيرة الصراع، لا تخفيض حدته. ولا يمكن تفسير جوهر الصراع السياسي والعسكري في ليبيا خارج سياق متغيرات الربيع العربي. إذ تتداخل عوامل كثيرة في تعقيد الصراع بليبيا، مما يجعل إيجاد حل للأزمة أكثر تعقيداً في ظل مشروع الثورة المضادة الذي ترعاه دول إقليمية بمساندة بعض القوى العظمى لإجهاض الربيع العربي، حيث بدأت محاولات الانقلاب على عملية التحول الديمقراطي في إطار الثورة المضادة الشاملة التي يقودها نظام عبد الفتاح السيسي في مصر بالتحالف مع السعودية والإمارات اللتين تعطلان بشكل كبير مسار التحول الديمقراطي في ليبيا؛ إذ تلعب الإمارات بشكل خاص دوراً

[١] حنفي، مسارات التحول في النزاع الليبي، ص١٥٣-١٥٤.

فعالاً وعلنياً في محاربتها للتغيير من خلال إيوائها لفلول نظام القذافي، ودعمها لتحالف القوى الوطنية، وهو ما يؤكده دعمها للمحاولة الانقلابية الفاشلة الأولى بتاريخ ١٤ فبراير ٢٠١٤، وسميت آنذاك بالانقلاب التلفزيوني؛ حيث ظهر حفتر في شريط مصور يعلن فيه تجميد عمل المؤتمر الوطني العام والحكومة والإعلان الدستوري الصادر في أب/ أغسطس ٢٠١١، ثم عاد مرة أخرى إلى الواجهة في محاولة انقلابية ثانية بتاريخ ١٦ حزيران/ يونيو ٢٠١٤ عندما قاد تحالفاً يضم عدداً من وحدات الجيش الرسمي وكتائب مسلحة بزعامة إبراهيم جضران[١].

لقد وجدت هذه العملية دعماً كبيراً من قبل مصر والإمارات لتعطيل مسار الثورة الليبية، ورصدت تقارير عدة دعماً مالياً ولوجستياً لتحركات الفريق أول خليفة حفتر، بالتوازي مع الدعم الاستخباراتي والتقني[٢]. وأكثر من ذلك فقد ذهب الدعم حد مشاركة طائرات إماراتية في المعارك مستخدمة قواعد عسكرية في مصر، حيث نفذت غارات جوية على القوة المناوئة لحكومة طبرق في العاصمة الليبية طرابلس في أب/ أغسطس ٢٠١٤. من جانبها نفت مصر ضلوعها في الغارات. ولم يرد أي تصريح مباشر من الإمارات[٣]. إن التدخل المصري الإماراتي يكرس الانقسام الحاد في ليبيا بين قوى التغيير الثوري التي تسعى إلى بناء أنظمة ديمقراطية، والقوى التي تعارض التغيير الثوري.

وفي السياق نفسه، فقد تعرضت قطر بدورها لانتقادات واسعة من بعض ساسة ليبيا بالتدخل في الشؤون الداخلية للبلد، وبدعمها فئة من الثوار الإسلاميين والجماعات

---

[١] محمد الراجي، الانقسام السياسي والعسكري في ليبيا وسيناريوهات المستقبل، **مركز الجزيرة للدراسات**، ٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤.
http://studies.aljazeera.net/events/2014/09/20149810021462123.htm

[٢] محمد السنوسي الداودى، فجوة الأمن: تداعيات انفجار الأوضاع في ليبيا، **السياسة الدولية**، العدد١٩٧، القاهرة، تموز/ يوليو ٢٠١٤، ص١٣٢.

[٣] مصر تنفي أي تدخل عسكري في ليبيا، ٢٦ أب/ أغسطس ٢٠١٤.
http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2014/08/140826_libya_us_egypt_uae

المتطرفة بالمال والسلاح. فقطر اكتسبت نفوذاً متنامياً في ليبيا، منذ انطلاق ثورة ١٧ شباط/ فبراير، ولعبت دوراً تمويلياً في مساندة الثوار ضد القذافي، ثم دعمت المجلس الوطني الانتقالي، عبر الاعتراف المبكر به. كما تعرضت أيضاً السودان وتركيا لاتهامات مباشرة من حكومة عبدالله الثني بدعم ميليشيات فجر ليبيا بالأسلحة[١]. ورأى تقرير وكالة اسوشييتد برس الأمريكية أن التدخل العسكري المصري يعزز فكرة أن ليبيا أصبحت ساحة معركة بالوكالة لصراعات إقليمية أكبر(تركيا وقطر بدعمها لعملية فجر ليبيا، ومصر والعربية السعودية والإمارات بدعمها لعملية الكرامة بقيادة خليفة حفتر)[٢].

وفي إطار الدعم الخارجي للثورة المضادة تلعب الدول الغربية خصوصاً الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا دوراً فاعلاً في الشأن الليبي، وتبقي على تواصلها مع جميع الأطراف، لكنها لا تخفي انحيازها لقوى الثورة المضادة لتقديرها الخاطئ بامتلاك هذه القوى لأدوات الحسم. أيضاً يفسر التردد الأمريكي الأوروبي حيال تدخل مصر المباشر لدعم قوات حفتر من قبل العديد من أنصار فجر ليبيا على أنه ضوء أخضر أمريكي للرئيس المصري عبد الفتاح السيسي لتعاظم نفوذه في ليبيا مقابل القضاء على تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في شرق ليبيا[٣].

ثالثاً: التحديات التي تواجه ليبيا بعد ٢٠١١

إثر سقوط نظام القذافي في أواخر ٢٠١١، واجهت الثورة الليبية جملة من التحديات السياسية والأمنية والاجتماعية المعقدة، فتجربة التغيير القصيرة والمثقلة بتركة تسلط

---

[١] ليبيا: الحكومة تتهم السودان بدعم الميليشيات والخرطوم تنفي والسيسي يحذر من التدخل الدولي، **الوطن**، ٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤. http://alwatan.com/details/30678

[٢] اسوشيتدس بريس، تدخل مصر العسكري يفاقم الصراع في ليبيا، ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤. انظر: http://almydan.tv/archives/45709.

[٣] السنوسي بسيكري، ليبيا: التطورات العسكرية والموقف الإقليمي والدولي، تقارير، **مركز الجزيرة للدراسات**، ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤.
http://studies.aljazeera.net/reports/2014/11/20141111103341957321.htm

لعقود، وفشل إدارة المرحلة بفعل التحديات الداخلية والخارجية التي واجهت الثورة لم تسعفها في تقديم حلول ومعالجات جادة لواقع التحديات الماثلة، ولاسيما أن ليبيا أصبحت مفتوحة على مصراعيها لتأثيرات خارجية إقليمية ودولية لا تعير اهتماماً لمصلحة الشعب الليبي بقدر ما تنطلق من مصالحها الضيقة. أما أبرز التحديات فنجملها فيما يلي:

١- التحديات السياسية والأمنية

لقد شكل الانفلات الأمني المقرون بتصاعد الأنشطة الإرهابية ملمحاً بارزاً للتطورات التي شهدتها ليبيا خلال سنوات ما بعد الثورة، الأمر الذي يكشف في جانب منه عن تعثر جهود إصلاح الأجهزة والمؤسسات الأمنية في البلاد. فالليبيون كانوا بحاجة إلى دولة المؤسسات الديمقراطية الحديثة والمجتمع المدني، كما هم بحاجة أكبر إلى هامش كاف من الوقت لنجاحها وليسوا بحاجة إلى دولة الميليشيات التي تصنع وتفرخ بعيدا عن الأجندة الوطنية، وتشير التقديرات إلى تضاعف الرقم الدال على ثوار ١٧ فبراير إلى أكثر من ثمانية أضعاف. فبعدما كانت التقديرات تشير إلى ٣٠ ألف ثائر مع بدايات الثورة في عام ٢٠١١، وصل العدد في العام ٢٠١٤ إلى ٣٠٠ ألف، وناهز تعداد الميليشيات ١٧٠٠ مليشيا مسلحة. فضلاً عن انتشار ما يزيد على نحو٢١ مليون قطعة سلاح، حسب بيانات الأمم المتحدة لعام ٢٠١٣، وبعدما كان الهدف من بقاء بعض المليشيات حفظ الأمن، تحولت إلى مُهدد مستمر له[١].

وتعتبر الأوضاع الأمنية في ليبيا كارثية بكل المقاييس، حيث شهدت خلال عام ٢٠١٣ الكثير من التفجيرات التي استهدفت مؤسسات مدنية وعسكرية، ومحاولات وعمليات اغتيال أصابت شخصيات دينية وسياسية وإعلامية وعناصر من الجيش

---

[١] مصطفى عمر التير، "ربيع ليبيا": لا شيء تغير سوى الوجوه والأسماء فقط، **التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية، العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير، أربع سنوات من "الربيع العربي"**، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، ط١، ٢٠١٤، ص٦٤-٦٥.

والشرطة. فضلاً على أعمال الخطف التي انتشرت على نطاق واسع. وقد وصل الأمر إلى حد اختطاف رئيس الوزراء السابق علي زيدان في أكتوبر ٢٠١٣، واحتجازه لساعات قبل الإفراج عنه. ولا يقل خطورة عن ذلك قيام محتجين من حرس المنشآت النفطية بالسيطرة على ثلاثة من أكبر موانئ تصدير النفط في شرق البلاد وإغلاقها من يوليو ٢٠١٣، وقد استمر ذلك ثمانية أشهر، الأمر الذي ألحق أضراراً جسيمة بالاقتصاد الليبي الذي يعتمد على عائدات النفط كمصدر رئيسي للدخل، حيث انخفض الإنتاج من ١،٦ مليون برميل يومياً خلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٣ إلى نحو النصف بعد إغلاق الموانئ. وحتى فبراير ٢٠١٤ لم تستطيع السلطات الليبية وضع نهاية لهذا الأمر. كما تسببت الفوضى الأمنية في ليبيا في ضعف الاستثمار الأجنبي، وقلة الشركات الأجنبية الراغبة بالعمل في البلاد. وفي حال استمرار هذه الأوضاع، فمن المتوقع أن تواجه ليبيا خلال المستقبل المنظور أوضاعا اقتصادية بالغة الخطورة، ولاسيما مع تراجع الخدمات العامة والتنموية التي توفرها الدولة للمواطنين[١]. يشير على ذلك، أن بند المرتبات وما في حكمها بلغ ٧٢ بالمئة من موازنة العام ٢٠١٣، ارتفع بند المرتبات في الميزانية، من ٥ مليار دينار في العام ٢٠١٠ إلى ٢٥ مليار دينار في العام ٢٠١٣، كما توقع صندوق النقد الدولي أن تتحول ليبيا إلى دولة مدينة في العام ٢٠١٧[٢].

إن أبرز التحديات التي تواجهها ليبيا اليوم هي عملية إعادة بناء الشرطة والجيش الليبي على أسس مهنية ومحترفة، وثمة عدة عراقيل منها: غياب التوافق السياسي، وانتشار السلاح على نطاق واسع، وكثرة الميليشيات والكتائب المسلحة ومجالس القبائل ومجالس الثوار التي تتقاسم السيطرة والنفوذ على مناطق واسعة من البلاد، ناهيك عن فشل السلطات الانتقالية في إدماج الثوار في الجيش والمؤسسات الأمنية على أسس

---

[١] إبراهيم نصر وآخرون، **حال الأمة العربية ٢٠١٣-٢٩١٤ مراجعات ما بعد التغيير**، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٤)، ص٢٠٣-٢٠٤.

[٢] التير، مرجع سابق، ص٦٥.

صحيحة، بل والاستعانة أحياناً ببعض المجموعات المسلحة والميليشيات المسلحة لتحقيق مهمات أمنية.

٢- تحديات المصالحة الوطنية

لا يمكن إغفال العديد من المعوقات التي تقف حائلاً في اتجاه دعم المصالحة الوطنية، ومن أبرزها: تعارض المواقف والتصورات بشأن تحقيق المصالحة الوطنية، ومدى استعداد الأطراف المتنازعة للدخول في إجراءات المصالحة، وتقديم التنازلات والتضحيات من أجل إنجاحها. ولهذا يجب تجنب وضع شروط تعجيزية للاندماج في المصالحة الوطنية، ولاسيما في ظل نوايا بعض المنتمين للنظام الجديد الثأر من النخب التي كانت محسوبة على النظام السابق، رغم أن مقتضيات المصالحة لا تستثني أحداً من أية فرصة، كما أنها لا تستبعد من المشاركة أي شخص مادام غير متورط في جريمة محددة.

إن هناك مخاوف من أن تُضرب المصالحة الوطنية عرض الحائط نتيجة لقانون العزل السياسي[١]، الذي تم إقراره تحت تهديد السلاح ومحاصرة واقتحام وزارتي العدل والخارجية من قبل الميليشيات المسلحة. إذا اعتمد منهجاً واسعاً في تنفيذه مما يؤدي إلى تهميش جزء كبير من الشعب الليبي ويهدّد وحدته. وقد بدأت تداعيات هذا القانون واضحة في عدد من الأزمات الأخيرة.

وفي هذا السياق، لابد من الإشارة إلى أن المحاولة الانقلابية الفاشلة الأخيرة في فبراير ٢٠١٤ بقيادة اللواء المتقاعد خليفة حفتر قد قامت في إطار الهزات الارتدادية

[١] العزل السياسي هو رفض أي حوار أو مشاركة لمن عمل ضمن نظام القذافي، وإن شاركوا في الثورة ضده أو في دعمها، من المشاركة لاحقاً، وإقصاء كل من عمل مع نظام القذافي وتدمير مؤسساته. وتم رفع شعارات التخلص من النظام كاملا، وهو الخيار الذي صيغ بطريقة مماثلة لسياسة تصفية البعث في العراق.

لقانون العزل السياسي ومحاولة القوى والرموز المستهدفة من هذا القانون البقاء وضمان وجودها في الخريطة السياسية المستقبلية لليبيا[١].

٣- تحدي العامل الخارجي

في سياق عبث التحدي الخارجي الذي يلعب بعيداً عن اعتبارات المصالحة الليبية وأهميتها في معادلة الاستقرار والأمن الداخلي، ثمة دور لبعض الدول العربية فيما يحدث في ليبيا، أملاً منها في ترجيح كفة طرف على طرف آخر سعياً لتحقيق أجندتها في إطار التجاذب الكبير. ورغبة منها في السيطرة على الحركات المتشددة، وحرصها على كبح نفوذ جماعة الإخوان المسلمين في ليبيا، وسعي هذه الأطراف إلى تبديد المخاوف الثورية على تخومها، وحشر الربيع العربي في زاوية ضيقة. أما تأجيج الصراع الداخلي بين المناطق والقبائل بعد إسقاط نظام القذافي فلا مبرر له سوى طموحات بعض الدول الإقليمية في تحقيق مصالحها الضيقة ولعب دور أكبر من حجمها السياسي الطبيعي[٢].

توجد أغلب القوى الأجنبية تقريباً على الأراضي الليبية، ولقد عبرت كثير من الأصوات عن القلق الذي ينتابها جراء تدخلات أطراف خارجية بشؤون البلاد. كما تم الحديث عن الانتهاكات المتكررة للسيادة الوطنية، بما فيها السيادة على الأجواء الليبية، وأصبحت الأراضي الليبية مخترقة، ومسرحاً لمخابرات كثير من الدول التي تعمل في ليبيا.

يمكن القول ببساطة إن ليبيا هي جزء من معادلة إقليمية عربية، وأن الصراع الدائر فيها ليس قائما بفعل معطيات وحسابات داخلية حصرا، على أهمية تلك المعطيات والحسابات. ذلك أن هناك معركة كسر عظم وتجاذب شديدين بين قوة خارجية إقليمية مؤيدة للتغيير الثوري وأخرى معادية له (تركيا وقطر بدعمها لعملية فجر ليبيا، ومصر

---

[١] يوسف الصواني، **ليبيا: الثورة وتحديات بناء الدولة**، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٣)، ص٢٠٧-٢١٠.

[٢] زياد حافظ، مستقبل العلاقات بين التيار القومي العربي والتيار الإسلامي السياسي، **مجلة المستقبل العربي**، العدد٤٠٥، نوفمبر ٢٠١٢، ص١٢-١٣.

والعربية السعودية والإمارات بدعمها للواء المتقاعد خليفة حفتر). فضلا على وجود تربص غربي لما ستؤول إليه الصراعات في ليبيا بين الخصوم.

رابعاً: المواقف الإقليمية والدولية من الأزمة الليبية الراهنة

بيّنت المواقف الإقليمية والدولية إزاء الأزمة في ليبيا وجود تباين واضح بين رؤية بعض القوى الإقليمية والدولية المعنية بتداعياته، سواء فيما يخص آليات مواجهة خطر ظهور تنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا أو فيما يتعلق بسبل تسوية الأزمة السياسية الليبية الراهنة. بدت هذه القوى أقل تفهماً وتأييداً لما ذهبت إليه مصر من المطالبة بتدخل دولي عسكري أو حتى القبول بتسليح القوات التابعة لحكومة طبرق المعترَف بها دولياً لتمكينها من مواجهة خطر الإرهاب. في مقابل ذلك، أكدت هذه القوى دعمها وتأييدها للحل السياسي باعتباره الحل الوحيد وذلك عبر تشجيع الحوار الوطني بين الفرقاء الليبيين والذي يجري تحت رعاية الأمم المتحدة[١].

ففي الوقت الذي طالبت فيه بعض دول الجوار بضرورة التحرك الدولي العسكري في ليبيا، ترفض دول أخرى أي شكل من أشكال التدخل الخارجي، وترى أن حل الأزمة سياسي، إذ طالبت مصر بضرورة استصدار قرار أممي يمنح تفويضاً لتشكيل تحالف دولي للتدخل في ليبيا، لمكافحة الإرهاب والجماعات المتطرفة، وكانت القوات المسلحة المصرية وجهت ضربة جوية لأهداف تابعة لتنظيم "داعش" في ليبيا، وذلك عقب مقتل ٢١ قبطياً على يد تنظيم الدولة الإسلامية، كانوا قد خطفوا مؤخراً في ليبيا، وأضافت أن الأوضاع الراهنة تستدعي مواصلة العملية العسكرية الجوية ضد التنظيم المتشدد. وقد أظهرت مناقشات جلسة مجلس الأمن المنعقدة بتاريخ في ١٨ فبراير ٢٠١٥ لبحث الأوضاع الأمنية والسياسية في ليبيا، أن الموقف الدولي لا يدعم موقف مصر، حتى بعد

---

[١] التدخل المصري العسكري في ليبيا: الشروط والأبعاد، **مركز الجزيرة للدراسات**، ١٨شباط/ فبراير ٢٠١٥.

http://studies.aljazeera.net/positionestimate/2015/02/201521894721710656.htm

تخليها عن مطلب التدخل الدولي، سواء في الدعوة لتسليح القوات التابعة لحكومة الثني أو رفع حظر السلاح المفروض عليها[١].

وفي المقابل، يقوم الموقف الجزائري على رفض الحل العسكري والانحياز إلى أي طرف ليبي، على أنه حائز الشرعية والمشروعية بشكل كامل، وأن الآخر يفتقدها. كما يرتكز هذا الموقف على دعم جهود الحوار الوطني الذي تقوده الأمم المتحدة كآلية وحيدة لتسوية الأزمة ورفض الانحياز لأي حلول أخرى، فقد أكد وزير الشؤون الخارجية الجزائري رمضان لعمامرة أن بلاده ترفض التدخل العسكري في ليبيا أو تزويد أطراف النزاع بالسلاح، وقال: "الجزائر لا تؤمن بالحل العسكري. ولا نعتقد أن تصعيد الوضع من خلال التزويد بالسلاح أو إجراءات من هذا القبيل قد يشجع على تحقيق التهدئة للتوصل إلى الحل التوافقي الذي ما فتئنا ننشده"[٢].

كما أعربت كل من تونس والمغرب عن استعدادهما لمساعدة الليبيين على الجلوس إلى طاولة الحوار لحل المشاكل العالقة بينهم بطريقة سلمية عبر الحوار وعبر المصالحة الوطنية، وقال منجي حامدي وزير خارجية تونس عقب مباحثات أجراها مع نظيره المغربي صلاح الدين مزوار أن حل الأزمة الليبية لابد أن يتم عبر الحوار، وهي محل اهتمام تونس والمغرب وبلدان المنطقة[٣]. وفي ذات المنحى يتجه موقف الخرطوم إلى ضرورة حل الأزمة سياسياً عبر الحوار ورفض الانحياز لأي من الطرفين[٤].

---

[١] السيسي يدعو لتدخل عسكري دولي في ليبيا، **العربية**، ١٧ شباط/ فبراير ٢٠١٥.
http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/egypt/2015/02/17

[٢] شحاتة عوض، الدور المصري في ليبيا: الخيارات والمخاطر، تقارير، **مركز الجزيرة للدراسات**، ٨ آذار/ مارس ٢٠١٥.
http://studies.aljazeera.net/reports/2015/03/2015389551293257.htm.

[٣] تطابق موقف المغرب وتونس بشأن حل الأزمة الليبية، **الجزائر تايمز**، ١٣ كانون الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤. http://algeriatimes.net/algerianews29848.html

أما دول الجوار الأفريقي، فقد طالبت بضرورة التدخل لإنهاء الفوضى التي نجمت عن التدخل في ليبيا عام ٢٠١١، وإصلاح ما دمره حلف الأطلسي بعد إطاحته بنظام القذافي، حيث طالب قادة أفارقة من ضمنهم رئيس النيجر محمد يوسف والرئيس التشادي إدريس ديبي بضرورة تدخل دولي لمواجهة ما يسمى النشاط الجهادي في ليبيا، الذي يرون فيه تهديداً لمنطقة الساحل كلها[١].

وقد تركزت غالبية جهود القوى الكبرى خصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، على دعم جهود الأمم المتحدة لبدء حوار سياسي داخلي لحل الأزمة الليبية، وفي ذات السياق، حث القوى الإقليمية على عدم التدخل لدعم أطراف الأزمة عسكرياً، والتلويح بورقة العقوبات، إذا لم تستجب الأطراف لوقف إطلاق النار[٢].

وبرغم طرح مبادرات لبعض الدول تتضمن فكرة التدخل العسكري الدولي في ليبيا، فإن تدخلاً من هذا النوع يصعب إنجازه بدون مشاركة أمريكية. وثمة مؤشرات على أن إيطاليا وفرنسا أصبحتا أكثر استعداداً لتدخل ما في ليبيا، فقد أبدت وزيرة الدفاع الايطالية "روبيرتا بينوتي" استعداد بلادها للمساهمة بآلاف الجنود ضمن قوة من دول المنطقة للتصدي لمن وصفتهم بالجماعات التي تتبنى العنف في ليبيا. وأضافت أن إيطاليا مستعدة لقيادة ائتلاف من أوروبا وشمال أفريقيا لوقف تقدم تلك القوات التي باتت على مسافة ٣٥٠ كيلومترا من السواحل الإيطالية[٣]. وهناك دلائل أيضا على جنوح باريس لفكرة التدخل المباشر، خصوصاً بعد تواصلها مع أطراف متهمة بدعم قوات حفتر، ويعتقد أنها تتورط في تنفيذ عمليات عسكرية مباشرة ضد قوات فجر ليبيا ومجلس شورى ثوار بنغازي. على أن الواقع يؤشر إلى نية فرنسا التدخل في ليبيا، ربما يكون

---

[١] الرئيس التشادي إدريس ديبي يدعو الغرب إلى التدخل العسكري في ليبيا، **فرانس ٢٤**، ١٨/ ١٢/ ٢٠١٤.http://www.france24.com/ar/20141218

[٢] حنفي، مرجع سابق، ص١٥٦.

[٣] إيطاليا تجلي رعاياها وتعلن استعدادها للتدخل في ليبيا، **الجزيرة نت**، ١٥/ ٢/ ٢٠١٥.
http://www.aljazeera.net/news/arabic/2015/2/15

أهمها تصريحات عديدة لوزير الدفاع الفرنسي جان إيف لودريان، أكد فيها أن على فرنسا أن تتحرك في ليبيا وأن تعبئ الأسرة الدولية حول مصير هذا البلد. وأشار إلى أن الجنوب الليبي بات يشكل بؤرة ومقصدا للمجموعات الإرهابية من مالي وتونس والجزائر وربما العراق وسوريا خلال الفترة المقبلة[١].

ورغم وجود بعض الخلافات في المواقف، بين كل من إيطاليا وفرنسا اللتين تطالبان بدور دولي في ليبيا لحماية مصالحهما الأمنية والسياسية والاقتصادية وبين الولايات المتحدة وبريطانيا اللتين ترفضان التدخل، فإن أياً من هذه الأطراف لا يبدو مستعداً للتدخل أو تأييد التدخل في الأزمة الليبية، وهو ما عكسه البيان الأوروبي/الأمريكي المشترك الذي صدر قبيل انعقاد جلسة الأمن الدولي بشأن ليبيا والذي أكد على حل الأزمة سياسياً.

وفي السياق نفسه، أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن روسيا وإيطاليا تتشاركان الموقف الداعي إلى ضرورة إيجاد حل سلمي للأزمة في ليبيا، إلى جانب دعمهما لدور الأمم المتحدة في هذا المجال، وذلك في أعقاب محادثات أجراها مع رئيس الوزراء الإيطالي ماتيو رينزي في موسكو. وفي ذات المنحى تتوافق الصين مع الموقفين الروسي والإيطالي، الداعم للحل السياسي للأزمة الليبية، حيث قال الرئيس الصيني شي جين بينغ، أن الأزمة في ليبيا يمكن حلها فقط عن طريق الحوار لا القوة[٢].

خامساً: التوافق والمصالحة شرط للاستقرار

في ظل الوضع المأزوم تطرح الأسئلة: ما هو الحل الأمثل للخروج من الأزمة وتحقيق الاستقرار الأمني والسياسي؟ وهل القوى والأحزاب السياسية مستعدة لتقديم

---

[١] **الأهرام العربي**، ٣١ يناير ٢٠١٥.

[٢] بوتين» و«رينزي» يتفقان على ضرورة إيجاد حل سلمي للأزمة في ليبيا، **محيط، شبكة الإعلام العربية**، ٦/ ٣/ ٢٠١٥. http://moheet.com/2015/03/06/2227545

تنازلات متبادلة تحول أو تنهي نفوذ الأطراف الإقليمية والدولية؟ لاسيما أن أجندة تلك الأطراف لا تتوافق وقيام ليبيا كدولة مستقرة. فالمطلوب أن تساعد هذه الأحزاب الجهود الأممية في تجاوز الأزمة، وإيجاد مقاربة مقبولة ومقنعة تعزز من واقع الثقة بين الفرقاء السياسيين، وتترجم التوافق الأخير حول تشكيل الحكومة بتلك الصيغة والمعايير التي تم التوافق عليه. إذ لا يمكن أن نتجاوز عقبة المقاربة الخارجية والصعوبات التي تخلقها دون أن نعمل على كسر حاجز العامل النفسي بكل آثاره السابقة وتجاوز عقبة المصالح الضيقة الفئوية والمناطقية، فالتقارب الداخلي الذي يفوّت أثر التدخل الخارجي السلبي في ليبيا من واقع معادلة كسر العظم بين أنصار الثورة ودعاة إسقاطها، والذي لا يأخذ بعين الاعتبار مصالح الشعب الليبي وحاجته إلى بناء تجربة تصالحية تقوم على الحوار المسؤول. وهي ضمن الآليات الناجعة إذا توافرت الإرادة الصادقة، والنوايا السليمة، وإذا آمن كل طرف من الأطراف بأنه لا يمكن له أن يتجاوز الطرف الآخر ويلغيه، وأن الأفضل هو إيجاد صيغ مقبولة تحمى مصالح كل الفرقاء وفق منطق الشراكة الوطنية.

وهذه بعض المقترحات التي تساهم في تحقيق التوافق الوطني:

١- ضرورة بل وأهمية الارتقاء بمشروع المصالحة الوطنية، ونقل خطوات المؤسسات الشرعية وقراراتها إلى حيز التطبيق. وهذا لن يتأتى دون توافق يعيد الأمن إلى سياقه الطبيعي، ودون تطبيع الأوضاع بشراكة رسمية وشعبية.

٢- دعم مؤسسات العدالة الانتقالية وتطويرها، وتطبيق مبادئ إنصاف الضحايا وجبر الأضرار. وهي لازمة للانتقال إلى مرحلة تكون فيها الجروح قد التأمت، وتحققت فيها العدالة، وفتحت كل ملفات الانتهاكات، وبدأت الخطوات الجدية للإنصاف والعقاب.

٣- الإسراع في جسر الفراغ الدستوري السائد حالياً بتشكيل الحكومة المقترحة وفق الصيغة التي تم الاتفاق عليها، والشروع في مرحلة ما بعد تشكيل الحكومة إلى تفعيل مجموعة من الإجراءات، ولاسيما بناء الجيش ومؤسسات الأمن

والشرطة على أسس وطنية تساهم في تحقيق الأمن والاستقرار، ونزع سلاح الميليشيات خارج إطار سلطة الدولة.

٤- اعتماد خطاب إعلامي وسياسي يقوم على العقلانية والتسامح وعدم تأجيج المشاعر والكراهية.

٥- ضرورة توافر إرادة سياسية لدى الأطراف، تنطلق من مصالح الوطن، بعيدا عن الولاءات الفرعية الضيقة، والاهتمام بقضايا الأمن والخدمات، ومحاربة الفساد والإفساد.

٦- ضرورة التفكير في لجنة إنصاف حقيقة ومصالحة وطنية. فالمصالحة الوطنية هي التحدي الأساسي للسلم الأهلي ولجنة الحقيقة والمصالحة هي اللبنة الأولى لتضميد جراح الليبيين من غير تجاهل الماضي .

٥- عدم إغفال دور الجماعات الإسلامية في تحرير البلاد من قبضة النظام السابق، ومساهمتها في المحافظة على أمن المدن، وحث هذه الجماعات على التحول إلى مؤسسات مدنية تعبر كيفما شاءت، عن أفكارها بشكل سلمي، والانطلاق من فرضية أنهم ليبيون يمكن أن تتحول طاقاتهم إلى عمل نافع يسهم في تعزيز أمن البلاد وتطورها .

٧- الحرص على عدم تدخل القوى الخارجية، الإقليمية والدولية، والغربية بشكل خاص، في السياسات الداخلية والخارجية للنظام الجديد في ليبيا، بما يسهم في تحقيق مصالحة وطنية بين كل مكونات المجتمع الليبي.

تمثل فرصة الحوار الوطني التي أضحت الشغل الشاغل للساحة السياسية الليبية الآن، فرصة ذهبية لجميع الأطراف، وهي مطالبة بالالتفاف حول الحوار كأضمن الطرق نحو إنجاح الانتقال السياسي. فأوضاع ليبيا الراهنة لم تعد تحتمل مزيداً من الصراع، لذلك ينبغي أن يعمل الجميع على إنجاحها، حتى يتوقف نزف الدم والموارد التي أصبحت السمة الغالبة على حال البلاد. وفي ذات السياق في تقريب فرقاء السياسة الليبيين على

معادلة حل توافقت عليه مبدئياً القوى المتحاورة يقوم على أساس تشكيل حكومة كفاءات وفق معايير مقبولة تخرج بليبيا من أتون الصراع الذي تعيشه البلاد، غير أن مؤشرات تراجع أو تردد بعض الأطراف تنبئ بأن هناك أجندة ما زالت تتربص بالتوافق والخروج بالبلاد من أزمتها الراهنة.

إن فرص نجاح الحوار الوطني تتوقف على مدى استعداد الأطراف المتنازعة للدخول فيها، وتقديم التنازلات الصعبة التي ينبغي أن يقدمها الأطراف المتحاورين، ومدى المرونة التي يجب أن تبديها الأطراف السياسية والمسلحة. حتى لا تضيع هذه الفرصة التي يبدو في حال فشلها ربما تنزلق البلاد إلى مستنقع الفوضى والحرب الأهلية.

سادساً: آفاق المستقبل

تبدو الوضعية الأمنية في ليبيا مفتوحة ومعرضة لكل الاحتمالات مع تزايد احتمالات الفشل في مواجهة الميليشيات التي تعكس تحدي الأطراف للمركز على أكثر من مستوى، كما تعبر عن رغبة في إدامة مرحلة الثورة، وتأجيل بناء الدولة، والتمسك بالشرعية الثورية، وما تتضمنه من أوضاع استثنائية. وفي جميع الحالات، فمن دون وجود دولة ديمقراطية قوية تحظى بالشرعية، وتفرض سيطرتها على إقليمها، وتحتكر حق الاستخدام المشروع للقوة، ونزع سلاح الميليشيات ودمج الثوار ضمن مؤسسات الدولة المدنية أو العسكرية والأمنية يصعب أن تبلغ ليبيا شط الأمان. ومن دون التوصل إلى مصالحات وتسويات تاريخية على قاعدة التوافق الوطني، فإن الدولة ربما تنزلق إلى مواجهات واسعة وحروب أهلية تكون نتيجتها التفكك أو التقسيم.

ومع التسليم الكامل بأهمية دور الأمن في التصدي لقوى وجماعات التطرف والإرهاب التي تواجهها ليبيا، إلا أنه لا يكفي بمفرده للقضاء عليها، حيث يتطلب الأمر إستراتيجية متكاملة لها جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والدينية والإعلامية والسياسية، بحيث يتم عبرها تجفيف منابع الإرهاب والتطرف على النحو الذي يحجم قدرة

الجماعات المعنية على نشر أفكارها وتجنيد أعضاء جدد فيها[١]. كما أن الأمن والاستقرار في ليبيا يهم دول الاتحاد الأوروبي بدرجة كبيرة لاعتبارات تتعلق بالنفط من ناحية، وبالتهديدات الأمنية الناتجة من انهيار الدولة فيها، وبخاصة فيما يتعلق بالهجرة غير الشرعية، وعمليات التهريب إلى بعض الدول الأوروبية من ناحية أخرى. ولذلك فإن انهيار الدولة، سوف يجعل منها ملاذاً آمناً للتنظيمات الإرهابية والمتطرفة والجريمة المنظمة بكل ما يتركه ذلك من تأثيرات سلبية على البلدان المجاورة. من هنا، فإن أمن ليبيا واستقرارها هو مصلحة عربية ودولية، إلى جانب كونها مصلحة وطنية للشعب الليبي.

وتكمن معضلة مبادرات الحوار بين فرقاء ليبيا في أن وقف إطلاق النار، لن يتحقق حالياً، ما لم تستقر أوضاع المتقاتلين، سواء في الشرق أو في الغرب. لذلك ينبغي أن تدرك البعثة الأممية أن أي حوار لا يشمل كل الأطراف المتصارعة، وبلا استثناء فهو محكوم بالفشل لا محالة، لأن كل جلسات الحوار السابقة والحالية تفتقد للشمولية، كونها تعقد في غياب أو تغييب لبعض تلك الأطراف التي تملك القوة على الأرض.

إن إنهاء الصراع في ليبيا لا يتوقف على تشكيل حكومة وحدة وطنية يتفق عليها البرلمان والمؤتمر؛ كون هذين الجسمين لا يملكان على الأرض تأثيراً يذكر من بين تلك الأطراف التي أشرنا إليها سابقاً. إن التفكير بغير ذلك سيكون مجرد محاولة لإطالة عملية الصراع، بل وزيادة تفجره، وربما القادم سيكون أسوأ، حيث ستتمدد المعارك لتطال ما تبقى من المناطق في ليبيا، وسوف تتشكل اصطفافات قبلية وجهوية ودينية جديدة، تدفع في أتون صراع دام يدفع الليبيون الأبرياء الثمن فيه غالياً. لذا ينبغي على الأمم المتحدة أن تتحرك من واجبها الأخلاقي والقانوني وتسرع في إنقاذ ليبيا وشعبها من ويلات حرب سيشتد أوارها ويطول زمانها[٢].

---

[١] إبراهيم نصر وآخرون، مرجع سابق، ٢١٢-٢١٤.

[٢] عبيد أحمد الرقيق، أزيز الرصاص يحجب لغة الحوار... والقادم أسوأ !، **ليبيا المستقبل**، ٢٣/ ٥/ ٢٠١٥.

خاتمة

بعد سقوط نظام القذافي، واجهت ليبيا جملة من التحديات السياسية والأمنية والاجتماعية بالغة الصعوبة والتعقيد، وهو ما جعل المرحلة الانتقالية التي تمر بها البلاد تتخبط في دائرة العنف والعنف المضاد بعيداً عن استحقاقات المرحلة الراهنة، موقعة البلاد في مآسي الأحقاد والمظالم السابقة وعدم الثقة. وقد أدى هذا مع فشل إدارة المرحلة بفعل التحديات الداخلية والخارجية التي واجهت الثورة إلى العجز عن تقديم حلول ومعالجات جادة لواقع التحديات الماثلة. وتتجلى أبرز التحديات في صراع الإرادات وتنازع الشرعيات السياسية بين مكونات المشهد الليبي، الناتجة عن استمرار حالة الانفلات الأمني مع تصاعد أعمال الإرهاب، وتفاقم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية بسبب تدهور مستوى السياسات العامة. وزاد الأمر سوءا بتعرض ليبيا لضغط العامل الخارجي الذي لا يأخذ بعين الاعتبار مصالح الشعب الليبي وحاجته لبناء تجربة تصالحية تقوم على ضرورة بناء ما دمرته الأيام الخوالي من حكم القذافي.

ولقد أحدث التدخل الخارجي تغييرات خطيرة انعكست آثارها على البلاد والمجتمع في فترة ما بعد سقوط النظام والسعي إلى إقامة النظام السياسي الجديد. فالتدخل الخارجي الذي شارك بل وسرع في إسقاط نظام القذافي هو نفسه الذي انقلب على مكتسبات الثورة الليبية ولكن بطريقة غير مباشرة، من خلال تأجيج الخلافات بين مكونات الشعب الليبي وزيادة حدة الصراعات القبلية والجهوية سلبياً من ناحية أولى، وتحويل ليبيا إلى منطقة لممارسة النفوذ الأجنبي من ناحية ثانية. بمعنى أوضح أنه نفذ أجندته الانقلابية بأياد عربية وداخلية، ليربأ الغرب وتحديداً الولايات المتحدة بنفسه عن الظهور بوجهه الانقلابي القبيح ضد إرادة الشعب الليبي، انطلاقاً من مصالح الغرب المرتبطة بالاستبداد وحساسيته من أي عملية ديمقراطية تفضي إلى مؤسسات قد تشكل خطراً على أطماعها. وهذا بدوره فتح الباب على مصراعيه لنمو وانتشار جماعات العنف

والسلاح التي تساهم في تلغيم الساحة الأمنية الليبية، وليجد فيه تنظيم القاعدة بيئة مناسبة ومرتعاً خصباً أيضاً.

في ضوء الصراعات الحادة التي يتسم بها الصراع في ليبيا فإن المشهد السياسي مفتوح على سيناريوهات عدة وذلك وفقاً لما ستسفر عنه تفاعلات الصراع، ومدى حرص واستعداد فرقاء العمل السياسي والعسكري تقديم تسهيلات حقيقية في طريق رأب الصدع الليبي الداخلي والاحتكام لمنطق المصلحة الوطنية، بعيداً عن تأثير المصالح الضيقة وأجندة التجاذبات الخارجية في ليبيا. فمن شأن تباعد الفرقاء وتمترسهم خلف طروحاتهم بأبعادها السياسية والمناطقية والمحاصصية الحادة، أن يتسبب بكارثة لمستقبل البلد ووحدته وتنميته على الأقل في الأمد المتوسط. وفي المقابل، نأمل أن يكون هناك السيناريو الأفضل وهو تقارب حقيقي بين أطراف الصراع يأخذ بعين الاعتبار مصالح البلد بعيداً عن الحسابات والمخاوف والشكوك المتبادلة بحيث نفوت على الخارج تدخلاته السلبية، وبما يضمن تكتيل الصف الوطني لخدمة الأمن والاستقرار وخروج ليبيا من أزمتها الراهنة.

وهذا السيناريو لن يتأتى تحقيقه دون أن تنجح الدولة في وضع دستور يتبنى نظاماً سياسياً ديمقراطياً يعزز من الاندماج والهوية الوطنية، ويضمن الشراكة، ويحقق التنمية المستدامة التي تراعي العدالة الاجتماعية بين مختلف الأقاليم الليبية، دون تهميش أو إقصاء، ويعيد بناء الجيش والشرطة على أسس مهنية ومحترفة، مما يمهد لتحول الثورة إلى بناء الدولة الحديثة، التي لا يمكن أن تبنى على العشائرية أو القبلية، أو المناطقية، وإنما على سيادة القانون، وقيم المواطنة.

المراجع

أولاً: الكتب

- إبراهيم نصر وآخرون، **حال الأمة العربية ٢٠١٣-٢٩١٤ مراجعات ما بعد التغيير**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٤.
- مصطفى عمر التير، **"ربيع ليبيا": لا شيء تغير سوى الوجوه والأسماء فقط، التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية، العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير، أربع سنوات من "الربيع العربي"**، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، ط١، ٢٠١٤.
- يوسف محمد الصواني، **ليبيا: الثورة وتحديات بناء الدولة**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٣.

ثانياً: الدوريات

- أليسون بارغيتر، الأصلاء والدخلاء في ليبيا الجديدة، **سياسات عربية**، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة)، العدد١١، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤.
- خالد حنفي علي، محفزات وكوابح تفكك ليبيا بعد الثورة، **السياسة الدولية**، العدد١٩٨، (القاهرة)، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤.
- .....، مسارات التحول في النزاع الليبي، **السياسة الدولية**، العدد١٩٩، (القاهرة)، كانون الثاني/ يناير٢٠١٥.
- زهير الحامدي، ثلاث سنوات على الثورة الليبية: التحديات والمآلات، **سياسات عربية**، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة)، العدد٧، آذار/ مارس ٢٠١٤.
- زياد حافظ، مستقبل العلاقات بين التيار القومي العربي والتيار الإسلامي السياسي، **مجلة المستقبل العربي**، العدد٤٠٥، نوفمبر ٢٠١٢.
- محمد السنوسي الداودى، فجوة الأمن: تداعيات انفجار الأوضاع في ليبيا، **السياسة الدولية**، العدد١٩٧، القاهرة، تموز/ يوليو ٢٠١٤.

- محمد عبدالحفيظ الشيخ، ليبيا بين جماعات العنف والديمقراطية المتعثرة، **مجلة المستقبل العربي**، السنة ٣٧، العدد٤٣٢، شباط/ فبراير ٢٠١٥.

ثالثاً: صحف

- **الأهرام العربي**، ٣١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥.

رابعاً: مصادر إلكترونية

- اسوشيتدس بريس، تدخل مصر العسكري يفاقم الصراع في ليبيا، ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤ http://almydan.tv/archives/45709

- التدخل المصري العسكري في ليبيا: الشروط والأبعاد، **مركز الجزيرة للدراسات**، ١٨ فبراير ٢٠١٥.
http://studies.aljazeera.net/positionestimate/2015/02/201521894721710656.htm

- السنوسي بسيكري، ليبيا: التطورات العسكرية والموقف الإقليمي والدولي، تقارير، **مركز الجزيرة للدراسات**، ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر٢٠١٤.
http://studies.aljazeera.net/reports/2014/11/2014111110334195732 1.htm

- السيسي يدعو لتدخل عسكري دولي في ليبيا، **العربية**، ١٧ شباط/ فبراير ٢٠١٥.
http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/egypt/2015/02/17

- الرئيس التشادي إدريس ديبي يدعو الغرب إلى التدخل العسكري في ليبيا، **فرانس ٢٤**، ١٨/ ١٢/ ٢٠١٤. http://www.france24.com/ar/20141218.

- إيطاليا تجلي رعاياها وتعلن استعدادها للتدخل في ليبيا، **الجزيرة نت**، ١٥/ ٢/ ٢٠١٥.
http://www.aljazeera.net/news/arabic/2015/2/15

- تطابق موقف المغرب وتونس بشأن حل الأزمة الليبية، **الجزائر تايمز**، ١٣ كانون الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤. http://algeriatimes.net/algerianews29848.html

- حسن مصدق، نظام الميلشيات في ليبيا: من الثورة إلى الفوضى، **العرب**، ٥/ ٣/ ٢٠١٥.
http://www.alarabonline.org/?id=46730

- شحاتة عوض، الدور المصري في ليبيا: الخيارات والمخاطر، تقارير، **مركز الجزيرة للدراسات**، ٨ آذار/ مارس ٢٠١٥.

http://studies.aljazeera.net/reports/2015/03/2015389551293257.htm
.

- عبيد أحمد الرقيق، أزيز الرصاص يحجب لغة الحوار... والقادم أسوأ !، **ليبيا المستقبل**، ٢٣/ ٥/ ٢٠١٥.

http://www.libya-al-mostakbal.org/news/clicked/65866

- ليبيا: الحكومة تتهم السودان بدعم الميليشيات والخرطوم تنفي والسيسي يحذر من التدخل الدولي، **الوطن**، ٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤.

http://alwatan.com/details/30678

- محمد الراجي، الانقسام السياسي والعسكري في ليبيا وسيناريوهات المستقبل، **مركز الجزيرة للدراسات**، ٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤.

http://studies.aljazeera.net/events/2014/09/20149810021462123.htm

- مصر تنفي أي تدخل عسكري في ليبيا، ٢٦ أب/ أغسطس ٢٠١٤.

http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2014/08/140826_libya_us_egypt_uae

- هشام الشلوي، المشهد الأمني والسياسي الليبي: الدوائر المفخخة، **تقارير الجزيرة**، ١٥ نيسان/ أبريل ٢٠١٤.

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/newscoverage/2014/9/10/

ندوة العدد

آفاق التسوية السياسية وحل الدولتين في ظل إعادة انتخاب اليمين في إسرائيل

عقدت مجلة دراسات شرق أوسطية ندوة متخصصة حملت عنوان "آفاق التسوية السياسية وحل الدولتين في ظل إعادة انتخاب اليمين في إسرائيل"، وقد سعت الندوة إلى الإجابة على سؤالين رئيسين أولهما: ما الذي يفرضه استمرار صعود اليمين الإسرائيلي في انتخابات الكنيست الأخيرة من تحديات على الطرف الفلسطيني والعربي الأردني في ضوء مواقف اليمين من التسوية السياسية وحل الدولتين؟ وثانيهما: هل من خيارات فلسطينية أو عربية أو أردنية لمواجهة تحدي "فشل" حل الدولتين الذي تستند السياسات الرسمية العربية إليه في مقاربتها الصراع العربي الإسرائيلي؟

كما تضمنت الندوة محورين أساسيين، أولهما: نتائج انتخابات الكنيست العشرين: تعزيز صعود اليمين- قراءة في المشهد العام، وثانيهما: انعكاسات نتائج الانتخابات على آفاق لتسوية السياسية وحل الدولتين على مختلف الأصعدة فلسطينياً وعربياً وأردنياً ودولياً.

وقد شارك في الندوة كل من د. أحمد سعيد نوفل أستاذ العلوم السياسية في جامعة اليرموك وعضو هيئة تحرير مجلة دراسات شرق أوسطية، ود. أحمد الشناق الأمين العام للحزب الوطني الدستوري، ود. مهند مصطفى محاضر العلوم السياسية في جامعة حيفا والباحث في "دراسات"-المركز العربي للحقوق والسياسات. وقد أدار الندوة د. عبد الحميد الكيالي مدير تحرير مجلة دراسات شرق أوسطية.

ونقدم فيما يلي وقائع الندوة:

د. أحمد سعيد نوفل:

بداية لا نستطيع القول إن اليمين في إسرائيل يتجه نحو التسوية، فمنذ عام ١٩٨٨ لا يوجد شيء اسمه تسوية في أيدولوجية اليمين، والتسوية ليست مع الفلسطينيين، وهي

قائمة على إيجاد حلول مع الدول العربية لإعطاء غطاء لإسرائيل حتى لا تبقى الضغوطات الأمريكية والأوروبية والدولية عليها، ولا توجد مواقف تدل على أن اليمين يتجه نحو التسوية. أقول هذا الكلام مؤكدا في الوقت نفسه أن هذا لا يعني الدفاع عن اليسار الإسرائيلي. وقد لاحظت خلال الانتخابات أن جميع الأطراف الإسرائيلية المحسوبة على اليمين واليسار والوسط تحاول الابتعاد عن أي تنازلات، وكلما زاد التطرف لدى اليمين واليسار ازيدادت شعبية هذه الأحزاب. وفي المقابل فإن الأمور داخل المعسكر العربي والفلسطيني تسير عكس ذلك، إذ ثمة اعتقاد بأن تقديم المزيد من التنازلات سيُفضي إلى كسب المجتمع الإسرائيلي، ودفعه نحو تأييد التسوية السياسية.

إسرائيلياً لا أرى هناك خلافاً أو اختلافاً بين معسكرين اليمين واليسار. أما بخصوص انعكاس صعود اليمين الإسرائيلي على التسوية، فأرى أنه يجب أن ننسى ما يسمى "دولة فلسطينية"، حيث لم يكن هناك تصورات لدى أي طرف في الانتخابات الإسرائيلية عن الدولة الفلسطينية، وتوقعات البعض بقيام هذه الدولة بعاصمتها المرجوة مجرد وكلام لا قيمة له، علماً بأن المبادرة الأمريكية والضغوطات العالمية غير قادرة على تغيير المواقف الإسرائيلية. ويُلاحظ أن المجتمع الإسرائيلي خلال الانتخابات يزداد تطرفاً وطمعاً في الاستيطان، وكأن الجانب العربي والفلسطيني يدفع المجتمع الإسرائيلي نحو مزيد من التطرف ضد العرب والفلسطينيين، بينما يريد المجتمع الإسرائيلي "سلاما" دون تقديم أي تنازلات، ودون التنازل عن أي شبر من أراضي الضفة الغربية.

إزاء ذلك كله، لا بد من العمل على استراتيجية جديدة في الجانب الفلسطيني، والشيء الإيجابي الوحيد الذي من الممكن التحدث عنه في هذه الانتخابات هو القائمة العربية التي شكلت ضربة كبيرة داخل إسرائيل، لأن وجود ١٤ عضوا عربيا داخل الكنيست يدل على أن هناك قضية فاعلة لها حقوق داخل المجتمع الإسرائيلي، ومن كان يريد أن يُقحِم استراتيجية الدولة اليهودية داخل المجتمع الإسرائيلي عليه أن يغير هذه

الاستراتيجية، لأنه لا يستطيع ببساطة المطالبة بيهودية الدولية وفيها ما يزيد عن مليون وربع المليون من العرب.

ومن المهم جداً أن نرى أن الشيوعي والقومي والإسلامي من الفلسطينيين في الداخل كلهم توحدوا في قائمة عربية، وهذا يحدث لأول مرة، كما أن الجميع اتفق على برنامج واحد في التعامل مع إسرائيل، وهذا شيء إيجابي ومهم ولم يتحقق منذ عام ١٩٤٨.

وآمل أن ينعكس موقف الداخل على موقف الفلسطينيين في الخارج وأن يحاولوا قدر الإمكان التوافق وتحقيق المصالحة.

د. عبد الحميد الكيالي:

لدينا سؤالان محوريان في الندوة، الأول: ما الذي يفرضه استمرار صعود اليمين الإسرائيلي في انتخابات الكنيست الأخيرة من تحديات على الطرف الفلسطيني والعربي والأردني؟ وثانيهما: ما الخيارات الفلسطينية أو العربية أو الأردنية في مواجهة تحدي "فشل" حل الدولتين الذي تستند السياسات الرسمية العربية إليه في مقاربتها الصراع العربي الإسرائيلي؟ غير أننا نرغب في البداية الاستماع منك إلى تفاصيل المشهد الإسرائيلي في أعقاب الانتخابات الأخيرة.

د. مهند مصطفى:

تشهد نتائج الانتخابات الإسرائيلية مرحلة شبيهة بالمرحلة التي كانت في العقدين الأولين من نشوء إسرائيل وهي مرحلة الحزب المهيمن، وأعتقد أن اليمين لم يتقدم من حيث عدد المقاعد إذا قارنا النتائج بالانتخابات السابقة؛ حيث زاد ثلاثة مقاعد فقط، وما حدث إذن لا صلة له بزيادة التمثيل الانتخابي. الأهم من ذلك في نظري أن نشهد مرحلة يوجد فيها حزب مهيمن في المشهد الإسرائيلي، وهو حزب الليكود. ولا نقصد بالحزب المهمين الذي يحصل على أغلبية المقاعد، وإنما أن هناك حزبا واحدا يستطيع أن يشكل الحكومة. فالحزب الوحيد الذي يستطيع في هذه المرحلة أن يشكل الحكومة هو

الليكود فقط، إذ إن أحزاب اليمين هي الوحيدة القادرة على تشكيل الحكومة، بينما أحزاب اليسار غير قادرة على تشكيل الحكومة وحدها، هذا هو التحول الذي أراه في الانتخابات الإسرائيلية على المستوى البنيوي.

أما على المستوى الأيديولوجي فلم تغير هذه الانتخابات كثيراً في التوزان وعلاقات القوى بين المعسكرات الحزبية داخل إسرائيل. صحيح أن الليكود حصل على ثلاثين مقعداً وحده بالمقارنة مع حصوله على واحد وثلاثين مقعداً في الانتخابات السابقة بالمشاركة مع حزب أفيغدور ليبرمان- إسرائيل بيتنا، غير أنه في المقابل تراجع حزب البيت اليهودي من ١٢ مقعدا إلى ٨ مقاعد، وحزب ليبرمان تراجع من ١١ مقعد إلى ٦ مقاعد، وهذا معناه أن الحراك الانتخابي في إسرائيل هو حراك داخل المعسكرات.

أؤكد أن المسألة المركزية تتمثل في العودة إلى مرحلة الحزب المهيمن، والعودة ليس فقط بالمفهوم الانتخابي والمفهوم السياسي، ولكن بمعنى أن هناك حزبا واحدا قادرا على تشكيل الحكومة الإسرائيلية، ومع هذه الثورة الانتخابية وتشكيل بنيامين نتنياهو الحكومة سيكون اليمين الإسرائيلي قد حكم أكثر من اليسار في إسرائيل، وسيكون نتنياهو قد حكم أكثر مما حكم ديفيد بن غوريون. نحن أمام مرحلة جديدة ليس لأن اليمين يهيمن على الحكم في إسرائيل منذ العام ١٩٧٧ وحتى الآن فحسب، بل لأن اليمين في إسرائيل يحاول أن يغيّر إسرائيل نفسها. بمعنى أنه يحاول أن يحدث قطيعة مع المفاهيم المؤسسة لإسرائيل في أول عقدين. فهناك محاولات لإعادة تعريف الصهيونية، وإعادة بلورة الذاكرة التاريخية من جديد، في موازاة محاولات أخرى تسعى إلى تغيير النخب القضائية والاقتصادية وغيرها من النخب الإسرائيلية، والتضييق على النخب القديمة وحصر تأثيرها. هناك في الواقع محاولة لتغيير المشهد السياسي والاجتماعي في إسرائيل برمته.

فاليمين الإسرائيلي في المرحلة الحالية هو يمين جديد يختلف عن اليمين الذي كان في فترة مناحيم بيغين، والجيل الأول في اليمين الإسرائيلي كان له ميزتان: الأولى أن له توّجهات ليبرالية في التعاطي مع القضايا المدنية داخل إسرائيل، والثانية أنه كانت له

توّجهات أيديولوجية قومية في التعاطي مع القضية الفلسطينية. بمعنى أنه كان يرفض أي حل يؤدي إلى إقامة الدولة الفلسطينية. ورغم أنه لا يختلف عن الجيل الأول لناحية الاعتقاد بفكرة أرض إسرائيل، إلا أنه في الوقت نفسه حمل توجهات ليبرالية في قضايا داخلية بإسرائيل.

بينما يتصف الجيل الثالث من اليمين -الموجود حالياً في إسرائيل- بأنه يحافظ على التوجهات القومية من القضية الفلسطينية، ويرفض إقامة الدولة الفلسطينية. كان نتنياهو هو الوحيد من الليكود الذي تحدث عن إقامة الدولة الفلسطينية! لكنه لا يقصد حل الدولتين وفق مفهوم الدولة كما يفهمه الفلسطينيون، بل يقصد الدولة الفلسطينية منزوعة السلاح، ويقصد الدولة الفلسطينية التي تسيطر فيها إسرائيل على منطقة الأغوار وعلى كل الكتل الاستيطانية داخل الضفة الغربية، ودولة فلسطينية دون العودة لحدود عام ١٩٦٧، وعدم تقسيم القدس. وأكثر من ذلك فإنه يرى ذلك ممكنا إذا ما تم الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية. ومن هنا فإن مفهوم الدولة الفلسطينية عند نتنياهو عملياً هو اللادولة، ونتنياهو يردد دائماً أن هذا الوقت لا يتيح إقامة الدولة الفلسطينية، والليكود لا يخفي معارضته لإقامة الدولة الفلسطينية، وقد سبق لنتنياهو أن استعمل هذا المصطلح في إطار العلاقات العامة الدولية.

و يتميز اليمين الجديد أيضا بأنه ليس معاديا للتوجهات والطموحات الفلسطينية فحسب، بل أيضا بأنه معاد لأي تمثيل عربي فلسطيني حتى للفلسطينيين داخل إسرائيل، هذا بعكس اليمين القديم. كما أن اليمين الجديد يتميز عن القديم بأن لديه حالة من تديين الخطاب السياسي، حيث هناك تغلغل للمفاهيم الدينية للخطاب اليميني الذي كان في يوم من الأيام خطابا ليبراليا قوميا، وقد أضحى اليوم خطابا دينيا أيديولوجيا قوميا. وهذا معناه أن الليكود الآن لا يختلف كثيراً عن البيت اليهودي الذي يطرح فكرة ضم الضفة الغربية إلى اسرائيل، ولذلك لا يختلف خطاب الليكود عن حزب البيت اليهودي نظراً لوجود حالة علمنة الدين وتديين للصهيونية في خطابه، فاليمين الآن هو أكثر شراسة من الناحية الأيديولوجية في تعاطيه مع القضية الفلسطينية، وهو كان يعبر أيام

حكم بيغين عن استعداده لإعطاء حكم ذاتي للفلسطينيين، بينما اليمين الحالي يقول إن الوضع القائم هو الوضع النهائي. ولهذا السبب أعتقد أنه إذا تم تشكيل الحكومة في هذه المرحلة من أحزاب اليمين فلن نلمس خطوة واحدة باتجاه حل القضية الفلسطينية أو باتجاه قيام الدولة الفلسطينية.

يعلم نتنياهو أنه إذا أراد أن يستمر في حكمه لمدة أربعة أعوام قادمة فإن عليه أن يحافظ على الوضع القائم. وهذا ما أدى إلى بقائه منذ عام ٢٠١١ وحتى عام ٢٠١٥، وهي أطول مدة حكم لرئيس حكومة في اسرائيل منذ عام ١٩٩٢، وهذا بسبب أنه لم يقم بشيء.

وباعتقادي، فإن التحدي الأساسي أمام الفلسطينيين والأردنيين والعرب هو أن اليمين سيعمل على إبقاء الوضع الحالي على ما هو عليه. علينا أن ندرك أن ما يدعم موقف نتنياهو هو موقف شركائه من أحزاب اليمين والحالة الشعبية التي تدعم مواقفه، والحالة الإقليمية العربية حالياً التي تشهد تفككاً كبيراً، والتي تؤكد على مصداقية خطاب نتنياهو أمام الشعب الإسرائيلي الذي يتبنى خطابه السياسي والأمني. فالظروف الإقليمية دعمت الخطاب وأعطت مصداقية له، والمشكلة أن الوضع القائم غير مقلق لإسرائيل ولا تدفع ثمنه، وعدم وجود ثمن حالي يجعل اليمين الإسرائيلي يعيش حالة من الرفاهية الأيديولوجية والراحة السياسية، وأي تصور أن نتنياهو قد يتحرك باتجاه إقامة كيان فلسطيني في الضفة الغربية في ظل هذه المعطيات ليس منطقياً، خاصة في ظل وجود من يؤيد خطابه رغم أنه لم ينتخبه، وسيبقى يدير الوضع الراهن لإبقائه كما هو بحجة الواقع الإقليمي العربي، وقلة الكلفة السياسية.

د. أحمد نوفل:

تكررت كلمة اليمين الجديد، وأعتقد بناء على كلامك أن اليمين الجديد معاد للطموحات الفلسطينية، وكأن اليمين القديم أو اليسار لم يكن معادياً للطموحات الفلسطينية. أعتقد أنه منذ عام ١٩٤٨ كانت برامج الأحزاب الإسرائيلية تعادي

الطموحات الفلسطينية سواء كانت يمنية أو يسارية، وهو ما يدفعني إلى التساؤل عن وجود توّجهات في الأصل لدى أحد الأطراف الإسرائيلية للذهاب نحو التسوية النهائية؟

د. مهند مصطفى:

في الحقيقة لم أقل إن اليمين الجديد كان يتقبل الطموحات الفلسطينية وكان مع إقامة الدولة الفلسطينية، ما أردت قوله إن اليمين الجديد أكثر تطرفاً فيما يتعلق بالطموحات والحقوق الفلسطينية، وقد ذكرت في كلامي الفرق بين اليمين الجديد واليمين القديم، إلا أن اليمين الجديد يضع تحديات أكبر أمام الفلسطينيين.

د. أحمد الشناق:

ألا تعتقد أن المجتمع الإسرائيلي ذاته –بغض النظر عن المعسكرات السياسية– غير مستعد لإعطاء فرصة للسلام، وأنه متفق مع قيادته حتى يبرز شكل الإقليم الجديد بما يضمن لهم الأمن واستقرار المنطقة؟

د. مهند مصطفى:

هناك علاقة ديناميكية بين المجتمع الإسرائيلي وقيادته، وهو يتأثر كثيراً بمواقف قياداته، وكل استطلاعات الرأي حول حل الدولتين منذ عام ١٩٩٣ وحتى اليوم في تراجع، وقوة اليمين الإسرائيلي أنه استفاد من مرحلة أوسلو. والمفارقة أن اليمين عارض أوسلو، لكنه أكبر المستفيدين لأنه يقول إن السلطة الفلسطينية قامت بناء على اوسلو، وهذا هو الحل، وهذا سقف الفلسطينيين، والضرر اليوم يعود على من وقعه وهو اليسار الذي لم يحقق الأمن من وجهة نظر المجتمع الإسرائيلي.

وكانت الحالة الأمنية متزعزعة حتى عام ٢٠٠٦، وبدأ المجتمع في الانحياز نحو مواقف اليمين، وبدأ تراجع حل الدولتين والانسحاب الإسرائيلي حتى حدود عام ١٩٦٧، وهو ما كرّسه اليمين الإسرائيلي، وقد حقق الفلسطينيون لإسرائيل الاحتلال السهل قليل الكلفة، وأذكر أن انتفاضة عام ٢٠٠٠ أعادت تشكيل الوعي الإسرائيلي بشكل عميق جداً. فاليمين هو من أضعف الانتفاضة وجعل الاحتلال أقل تكلفة، وأعاد

الأمن الفردي والجماعي، وهو من ساهم بإحداث الانقسام الفلسطيني، واليوم القضية الفلسطينية مغيبة عن المجتمع، بمعنى أنه لا يشعر بشيء يهدده، وقد استفاد اليمين من كل الظروف، وأحد الأشياء المهمة أنه في حالة تزعزع الأمن في القدس كان اليمين في الحكم، ومع ذلك حمّل المسؤولية لليسار، وهو ما يدل على قوة الخطاب اليميني ونفوذه، وضعف اليسار.

د. أحمد الشناق:

أعتقد أن كل الحروب الإسرائيلية شنها اليسار وليس اليمين في إسرائيل، وأنا لا أفرق بينهما، وأعتقد أن عقيدتهم دينية في الأساس ولهذا جاؤوا إلى فلسطين، ومن الواضح من قضية الاستيطان في القدس والضفة الغربية أنهم يتحدثون عن "أرض الميعاد"، ولست مع أن تضيع النخب العربية في المفاهيم والمصطلحات السياسية، فالمجتمع الإسرائيلي قام بناءً على عقائد دينية وأحلام توراتية.

كما أعتقد أن بنية المجتمع الإسرائيلي الفكرية والدينية والثقافية والسياسية غير جاهزة لحل الدولتين، كما أنها غير قادرة على صناعة السلام مع الفلسطينيين، وبالتالي يُعدّ نتنياهو نتاج مجتمع يريد استكمال الاستيطان وابتلاع الأراضي الفلسطينية.

القضية الثانية أن المجتمع الإسرائيلي يعيش حالة الهاجس الأمني، وهو ما تستند إليه إسرائيل في تبرير ممارستها وعدوانها؛ فإسرائيل لا تمتلك العمق الجغرافي ولا السكاني، وبالتالي فالهاجس الأمني يقترن أساساً بطبيعة الوجود الاحتلالي الاستعماري في فلسطين، وعلى افتراض نجاح اليسار، فيبقى عنوان المرحلة إدارة الصراع وليس حله.

وفيما يخص المواقف العربية، أشير أولاً إلى هذه المواقف من حرب غزة الأخيرة، والتي لم تكن واضحة ولم تقدم ما يكفي من الدعم لصمود غزة، وهو ما يدفعنا إلى القول إن حرب غزة غيرت الكثير في المواقف العربية، حيث لم تتخذ كثير من الدول مواقفها المعهودة.

والأمر الثاني فهو وضع مصر الداخلي، والرؤية المصرية تجاه ما يجري من أحداث كبيرة جداً في البحر الأحمر وباب المندب ومنابع النيل، فمصر يشغلها قضايا كبيرة خارجياً، كما أن وضعها الداخلي ليس مريحاً، وهو مأ أدى لانكفاء مصر عن الجانب الفلسطيني مما يعطي أريحية للجانب الإسرائيلي.

أما الأمر الثالث فيتعلق بتفكك الوضع العربي وخاصةً سوريا والعراق وصراعها الداخلي، وبالتالي فإن إسرائيل ليست في عجلة من أمرها في ضوء تفكك دول عربية مهمة وجيوشها من وزن العراق وسوريا، وحتى اللحظة فإن الوضع الفلسطيني يعاني الانقسام، وأعتقد أن إسرائيل تنتظر شكل الإقليم الجديد والدول المحورية القوية المسيطرة عليه، والمنظومة الأمنية التي ستنشأ بعد ذلك، فإسرائيل تربط مفهومها الأمني بمفهوم الأمن الإقليمي، وليس فقط بما يتصل بالمقاومة الفلسطينية. تشاهد إسرائيل ما يجري من تحولات عميقة وجذرية في العالم العربي من قبيل بروز حالة الطائفية واقتتال المذاهب، وتنتظر الشكل السياسي الذي سينتهي إليه الإقليم.

وأرى أن الإدارة الأمريكية مشغولة حالياً بملفات عديدة في الشرق الأوسط ليس على رأسها الملف الفلسطيني، فهي مشغولة بأشكال النظم الجديدة والدول المحورية والعلاقة مع إيران، وأمريكا بطريق بناء وصناعة تحالف جديد في المنطقة، ولذلك فإن مواقفها ضبابية، وأتوقف في هذا السياق عند الرسالة الدافئة التي وجهها الرئيس أوباما إلى إيران.

وتريد إسرائيل بالتالي ضمان أمنها واستقرارها، والأمر الأهم هو أن القوة العربية الإقليمية لم تبرز ولم يبرز لها ملامح، ولا زال المجتمع الإسرائيلي يملك رؤية مختلفة للأحداث ولم يحسم أمره من الملفات السورية والعراقية، ولديهم أكثر من سيناريو، كما أن سيناريوهات المسرح الخليجي غير معروفة.

تبدو الخيارات أمام الشعب الفلسطيني محدودة للغاية. ولهذا فأنا أتمنى على الفلسطينيين أن يحققوا الوحدة الوطنية بالحد الأدنى المقبول وبما ينقذ غزة. وأرى أن على السلطة أن تنقذ غزة ليبقى النضال الفلسطيني الشامخ ويبقى الوضع مستقراً. وفي المقابل

على السلطة أن تتابع مشوار الدبلوماسية الدولية، وأن تأخذ مكانها في المؤسسات الدولية.

التطور الجديد في رسالة باراك أوباما أن التوجه الدولي مع حل الدولتين، وأنا مع أن لا نخسر المكانة الدولية التي تتحقق للشعب الفلسطيني تحت شعار العواطف، وعلينا البحث عن عوامل استقرار أوضاع الضفة الغربية، والبحث عن حلول حول كيفية صمود الشعب على أرضه، وعلينا إيجاد الدعم المالي للفلسطينيين من خلال بناء المؤسسات التعليمية والطبية.

أردنياً أتمنى أن يبقى نشاط الأردن الرسمي الدولي باتجاه حل الدولتين، على اعتبار أن هذا الحل مصلحة أردنية عليا، ورفض كل المشاريع المشبوهة تجاه المشروع الوطني الفلسطيني بدولتها الفلسطينية وهويتها العربية وعاصمتها القدس، لأننا نخشى من هذه المشاريع أن تمنع الفلسطينيين من الحصول على كافة حقوقهم، وعلينا أن نمرر هذه المرحلة بما فيها من ضعف دون توقيع أي اتفاقات أو تنازلات تحول دون تمتع الشعب الفلسطيني بكامل حقوقه، وأتمنى على الأردن استمرار دعم السلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني، وإبقاء ملف القضية الفلسطينية أولوية لها في العلاقات الدولية، وأن لا يذهب الأردن إلى أي أولوية أخرى على حساب القضية الفلسطينية، باعتبارها قضيتنا، ونأمل أن تكون مبادرة لمصالحة وطنية فلسطينية خدمةً للمشروع الوطني الفلسطيني، وخدمة لأهل غزة، وخدمة للشعب الفلسطيني.

د. أحمد نوفل:

أظن أن حالة الضعف العربية الراهنة حالة قاتلة، ونظرياً تبدو أفضل وقت للطرف الإسرائيلي ليفرض فيها تسوية لصالحه، ومع هذا فإني أعتقد أن المرحلة عنوانها إدارة الصراع وليس إنجاز التسوية، رغم أن الخلافات الفلسطينية كبيرة، والوضع العربي ضعيف، والمصالحة الفلسطينية متعثرة في ظل غياب مشروع واحد ومتفق عليه.

لا أعتقد أن الأمن الإسرائيلي حالياً يتهدده خطر عربي، وهو ما أثر في خيار الناخب الإسرائيلي، فهو يشعر بحالة ارتياح. غير أن الحكومات الإسرائيلية تحاول على الدوام أن توظف حالة الشعور بالخطر لدى الإسرائيليين. أما فيما يتعلق بالوضع الفلسطيني- الإسرائيلي، فيمكننا القول إن وجود صواريخ فلسطينية تدك الداخل الفلسطيني بعد سبعين سنة من الاحتلال يجعل الأمن الإسرائيلي في خطر، ولم يكن الإسرائيليون الأوائل يفكرون بإمكانية تهديد صواريخ من الداخل، ولكن للأسف لا يتوافر لدينا قوة عربية تدعم هذه المقاومة، وقد لاحظنا أن التنسيق الأمني في الضفة نجح أكثر من منظومة الأمن الإسرائيلي في القدس.

وفي البعد العربي الفلسطيني: أتساءل هل ما زالت إسرائيل تُعد عدواً في ضوء أن العديد من الدول العربية وقعت اتفاقيات معها؟ كما أن السلطة الفلسطينية لا تعتبر إسرائيل عدواً، مع أن إسرائيل تتجه نحو مزيد من التطرف، فأفيغدور ليبرمان يطالب بطرد فلسطينيي عام ١٩٤٨، وإسرائيل ما تزال تقتل وتعتقل وتبني المستوطنات في الضفة الغربية والقدس.

وأشير هنا إلى أن الأردن من الممكن أن يقوم بدور قوي في موضوع المصالحة الفلسطينية نظراً لارتباطه التاريخي بالقضية الفلسطينية، فالأردن هو الوحيد القادر على القيام بهذا الدور من خلال علاقته الإيجابية بالطرفين.

وبالعودة إلى المشهد الانتخابي الإسرائيلي، نرى أنه كلما زاد التطرف لدى أحد الأحزاب ازدادت شعبيته، بعكس الجانب الفلسطيني الذي نرى أنه كلما زاد الاعتدال عنده فقد شعبيته في الشارع العربي والفلسطيني. لماذا لا يعتبر ليبرمان مثلا معادياً للعرب؟ ولماذا في المقابل يتهم كل من يرمي حجراً على إسرائيل بأنه معاد لها؟ وفي البعد الدولي استطاع نتنياهو فرض رأيه على أوباما من خلال زيارته الأخيرة للكونغرس. إن حل القضية الفلسطينية يجب أن يكون عربياً فلسطينياً. يمكن للدول العربية أن تبادر بحل القضية الفلسطينية من خلال التركيز على الثوابت الفلسطينية، وتعديل بنود المبادرة العربية، والموافقة على انطلاق انتفاضة شعبية في الضفة الغربية والأراضي الفلسطينية،

وتعزيز ثقافة المقاومة التي انتزعت من المواطن الفلسطيني في الضفة بدلاً من ثقافة انتظار الراتب التي تبدو سائدة حالياً.

د. أحمد الشناق:

أعتقد أن مفهوم القضية الفلسطينية لا يقتصر على إقامة دولة فلسطينية على أرض الضفة الغربية، إذ لدى الإسرائيليين تفكير جديد يطرح حالياً تحت بند المسألة اليهودية في الوطن العربي على أساس الطرح الإثني والعرقي والمذهبي، وعلى أن اليهود هُجروا من الدول العربية مقابل الفلسطينيين الذين هجروا من فلسطين.

ختاماً، أعتقد أن القضية الفلسطينية يجب أن تبقى البوصلة العربية الصحيحة، وأن تتراجع الصراعات الداخلية العربية، وأن يتم التركيز على فلسطين الأرض المباركة والمقدسة، كما على الخطاب الفلسطيني أن يتطور ليصل الغرب ويركز على فكرة أن إسرائيل تقوم بعملية تطهير عرقي.

المقالات والتقارير

قراءة تحليلية في نتائج الانتخابات الإسرائيلية*

- **حل الكنيست والتوجه إلى انتخابات مبكرة**

توجه الإسرائيليون إلى الإدلاء بأصواتهم في انتخابات الكنيست في دورته الـ ٢٠ بتاريخ ١٧ آذار ٢٠١٥، وذلك بعد ثلاثة شهور من قيام الكنيست بحل نفسه بناء على توصية وتوجه من قبل بنيامين نتنياهو رئيس الوزراء الإسرائيلي. وهذا يعني أن الدورة الـ ١٩ استمرت قرابة سنة وثمانية أشهر، عِلما أنه تبقى لانتهاء مدة هذه الدورة سنتان وأربعة أشهر. وبالتالي توجه الناخبون إلى انتخابات مبكرة.[١]

- **خلفية هذه الانتخابات**

منذ تشكيل نتنياهو حكومته في ربيع ٢٠١٣ والخلافات تتعمق بين الكتل النيابية المكونة للحكومة. ومن أبرز الخلافات مسألة المفاوضات المباشرة بين إسرائيل والفلسطينيين، ومسألة طرح قانون تجنيد جديد للجيش الإسرائيلي،[٢] ما أدى إلى مظاهرات عدة قام بها من المتدينون والعلمانيون على حد سواء، ولكل أسبابه وخلفياته. بعد ذلك حدثت الخلافات حول موازنة الدولة للعامين ٢٠١٣/ ٢٠١٤، وتم تمرير

---

* **إعداد الدكتور جوني منصور، باحث في الشأن الإسرائيلي.**

[١] الاعلان رسميا من قبل رئيس الكنيست عن حله والتوجه إلى انتخابات مبكرة، موقع واي نت(يديعوت احرونوت)، ٩/ ١٢/ ٢٠١٤، أنظر:

http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4601174,00.html (بالعبرية). ولحل الكنيست يتوجب تشريع قانون، وهذا ما قامت به الهيئة العامة للكنيست بتاريخ ٨ كانون الأول ٢٠١٤، أنظر موقع الكنيست:

http://main.knesset.gov.il/News/PressReleases/Pages/press081214-lf.aspx (بالعبرية).

[٢] حول فرض قانون التجنيد في إسرائيل ينظر:

http://main.knesset.gov.il/News/PressReleases/Pages/press241114-un7.aspx (بالعبرية).

القوانين المتعلقة بهذه المسائل، فأنقذت الحكومة من التفكك. لكن ما زاد من تماسك الحكومة هي الحرب على غزة في صيف ٢٠١٤.[١] فالحروب في إسرائيل عامل موحد لمجتمع بكامله، فكيف الحديث عن حكومة تدير حربا.

ويمكن إجمال خلفيات سقوط الحكومة وتقديم موعد الانتخابات بما يلي:[٢]

١. أزمة السكن وارتفاع اسعار الشقق السكنية عدة أضعاف وعجز الشباب في الأساس عن شراء شقة سكنية.
٢. تآكل مستمر في دخل الطبقة المتوسطة في إسرائيل وارتفاع نسبة الفقر والبطالة.
٣. الاحتجاجات الاجتماعية والتي لم تأخذ زخمها، إنما كانت ناقوسا يقرع فوق رؤوس السياسيين.
٤. سيطرة نخبة صغيرة على موارد إسرائيل والتحكم بها.
٥. الحرب على غزة، ورفض العودة إلى مسار المفاوضات مع السلطة الفلسطينية.
٦. التلويح المستمر بالخطر النووي الايراني.

وإلى جانب ذلك استمرت الخلافات داخل صفوف الحكومة ولم تتوقف البتة. فليبرمان زعيم حزب إسرائيل بيتنا أعلن عن تفكيك الشراكة مع الليكود. ثم جاءت عاصفة استقالة وزير الداخلية جدعون صاعار وإعلانه اعتزال العمل السياسي. وتلا ذلك عاصفة قانون منع توزيع جرائد مجانا، والقصد هنا جريدة "إسرائيل اليوم" المؤيدة لنتنياهو.[٣] وتلا ذلك طرح قانون اساس: إسرائيل – الدولة القومية للشعب اليهودي"،

---

[١] مجموعة من المقالات والأخبار والترجمات عن العبرية حول الحرب على غزة يمكن الاطلاع عليها على موقع مؤسسة الدراسات الفلسطينية كالتالي:
http://www.palestine-studies.org/ar/resources/special-focus

[٢] حول الخلافات داخل الحكومة الإسرائيلية يراجع:
http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4598870,00.html (بالعبرية).

[٣] أنظر مزيدا من التفاصيل حول هذا القانون الذي لم يقر على موقع جريدة هآرتس:
http://www.haaretz.co.il/news/politi/.premium-1.2483544 (بالعبرية).

وهذا يعني عدم الاعتراف بقوميات أخرى، والقصد العرب في إسرائيل. ومن ثم التقى نتنياهو مع وزير ماليته لابيد زعيم حزب "يش عتيد" لتدارس قضايا الموازنة. إلا انهما اختلفا، وأقال نتنياهو وزير ماليته، وأعقب ذلك إقالة تسيبي ليفني وزيرة العدل. ثم استقال وزراء يش عتيد بالجملة.[١]

- **تركيبة الحكومة المنحلة**

تشكلت حكومة نتنياهو الثالثة،[٢] والحكومة ٣٣ من ائتلاف بين كتل اليمين وهي: كتلة الليكود وإسرائيل بيتنا معا ولها ٣١ عضوا في الكنيست، وقد حصلت على ١٣ حقيبة وزارية. حزب يش عتيد وله ١٩ عضوا في الكنيست، وقد حصل على خمسة حقائب وزارية. حزب البيت اليهودي وله ١٢ عضوا في الكنيست، وقد حصل على ثلاثة وزراء. حزب الحركة وله ستة أعضاء بحقيبتين وزاريتين. أي أن الائتلاف الحكومي تشكل من ٦٨ عضوا بين ١٨ آذار ٢٠١٣ و ٤ كانون أول ٢٠١٤. وبعد استقالة أعضاء حزبي يش عتيد والحركة بقي ٤٣ عضوا في الائتلاف ابتداء من ٤ كانون أول ٢٠١٤ وحتى انتخابات الدورة الـ ٢٠ للكنيست.

- **الجديد في انتخابات الكنيست الـ ٢٠**

كان أحد محاور التغيير في الطريقة الانتخابية للكنيست مطالبة بعض الأحزاب والكتل النيابية رفع نسبة الحسم. وقد تم المصادقة على هذا الأمر في اتفاق الائتلاف بين الليكود-

---

[١] تهديدات لابيد بإقرار الميزانية أو الاستقالة، أنظر موقع "كيكار شبات": http://www.kikar.co.il (بالعبرية)

[٢] حول توزيع الحقائب الوزارية، أنظر موقع الكنيست: http://www.knesset.gov.il/govt/heb/GovtByNumber.asp (بالعبرية).

إسرائيل بيتنا ويش عتيد. فأصبحت النسبة ٣,٢٥٪.[١] وهذا يعني تشكيل حاجز أمام الكتل والقوائم الصغيرة بعدم امكانية وصولها إلى التمثيل النيابي. في حين تتعزز الاحزاب والكتل الكبيرة. وجراء ذلك سيلحق بالاحزاب العربية ضرر كبير لأنها لن تتمكن في الظروف الراهنة من اجتياز نسبة الحسم. وأمامها طريق واحد وهو تشكيل قائمة مشتركة تضم كل الأحزاب والكتل السياسية الناشطة بين العرب في إسرائيل.

- **أحزاب وقوائم**

تنافست ٢٦ قائمة في انتخابات الكنيست الـ ٢٠. وهي: الليكود بزعامة نتنياهو. المعسكر الصهيوني(حزبا العمل والحركة) بزعامة هرتسوغ وليفني. يش عتيد بزعامة لابيد. البيت اليهودي بزعامة بينيت. شاس(المتدينين الشرقيين) بزعامة اريه درعي. ميرتس بزعامة غالئون. القائمة المشتركة(وتضم الجبهة والتجمع الدمقراطي والحركة الاسلامية والقائمة للتغيير) برئاسة أيمن عودة. كولانو بزعامة موشي كحلون. إسرائيل بيتنا بزعامة ليبرمان. يهدوت التوراة بزعامة ليتسمان. ياحاد بزعامة ايلي بن يشاي. بالإضافة إلى قوائم صغيرة لم تمنحها استطلاعات الرأي أي حظ في اجتياز نسبة الحسم. وقد نجحت عشر قوائم من اجتياز نسبة الحسم(العشر الأولى المذكورة أعلاه).

ويبدو من نظرة أولى أن القوائم والأحزاب التي خاضت الانتخابات قد شكلت بصورة غير رسمية معسكرين متنافسين: اليمين والمركز – اليسار. وفي واقع الأمر، كان التنافس بين المعسكر القومي بزعامة الليكود وأحزاب اليمين المتطرف، وبين المعسكر الصهيوني الذي يعتبر نفسه في المركز واليسار. أما القائمة المشتركة فاعتبرتها استطلاعات الرأي خارج إطار هذا التنافس.

---

[١] حول فرض قانون جديد لنسبة الحسم في إسرائيل ينظر ما أوردته ويكيبديا: http://he.wikipedia.org/wiki (بالعبرية). ولفهم الدوافع والايجابيات والسلبيات مقارنة مع دول أخرى ينظر بالانجليزية على ويكيبديا:
http://en.wikipedia.org/wiki/Election_threshold

- **الدعاية الانتخابية**

لقد شكلت الدعاية الانتخابية كما في كل انتخابات ركنا أساسيا في مخاطبة الجمهور الإسرائيلي.[١] ولكن تميزت هذه المرة عن المرات السابقة بسرعة وتيرة التعامل مع شبكات التواصل الاليكترونية واستعمال الرسائل النصية عبر الهواتف الذكية. هذا التواصل المستمر خلق أجواء تنافسية مباشرة مع الإسرائيليين. ولم تعد الاجتماعات الكبيرة ذات تأثير مباشر. فقد ركزت الدعاية الانتخابية الليكودية[٢] على أن نتنياهو هو الزعيم الوحيد المخلّص لإسرائيل. وأنه لا يوجد أي زعيم يحل مكانه في الوقت الراهن. وأن مواقفه المتشددة من الملف الإيراني وتحديه للرئيس الأمريكي وإدارته في البيت الأبيض عززت مكانته في أوساط الإسرائيلي العادي، بالرغم من كل السلبيات التي رافقت خطابه في الكونغرس، قبل الخطاب وبعده. أضف إلى ذلك تمسكه بالنشاط الاستيطاني ورفضه القاطع والمستمر التخلي عن مشروع توسيع مساحة الاستيطان. وزعامته لليكود دون منازع ومنافس له، بل دوره في تصفية معسكرات منافسة له داخل صفوف الحزب، ما أدى إلى انسحاب موشي كحلون وتشكيله حزبا جديدا، واستقالة جدعون صاعار وزير الداخلية وأحد ابرز أعلام الليكود، وإعلانه اعتزاله النشاط السياسي. كل هذه الجوانب عززت مكانة نتنياهو في أوساط مؤيديه. وأشارت استطلاعات الرأي إلى أن شعبيته وبالرغم من تراجعها إلا أنها لا تزال تحتل مكانة ما في المجتمع الإسرائيلي.

---

[١] بخصوص توجهات الدعايات الانتخابية نحو جمهور المصوتين ينظر مجموعى اخبار ومقالات منشورة على موقع المعهد الإسرائيلي للديموقراطية، على النحو التالي: http://en.idi.org.il/about-idi/in-the-press/2015-knesset-elections-media-coverage/ (بالانجليزية).

[٢] إشكاليات قانونية حول دعاية الليكود، أنظر: http://elections.walla.co.il/item/2820674 (بالعبرية).

أما المعسكر الصهيوني[١] بزعامة هرتسوغ – ليفني فقد ركز على إظهار السوء في إعادة انتخاب نتنياهو. وأنه بات من الضروري بعد تجربة ثلاثة حكومات برئاسته واعتباره فاشلا، أن يحدث التغيير. وأن هذا المعسكر هو الكفيل بهذا التغيير ومنح شعب إسرائيل بصيص أمل وسط الضائقة التي تمر بها إسرائيل داخليا ودوليا.

- **المرشحان لرئاسة الحكومة**

يُجمع المحللون على أن هناك فرقا بين شخصيتي نتنياهو وهرتسوغ. فنتنياهو صاحب خبرة طويلة في العمل السياسي والحزبي والميداني، ومراوغ وصاحب قدرة على إدارة أزمات دون التوصل إلى حلول بشأنها. وأن بإمكانه مواجهة أي تحد سياسي داخلي أو خارجي. في حين يشير المحللون أنفسهم إلى أن هرتسوغ يملك شخصية ضعيفة وخبرته السياسية لا تصل إلى المستوى القائم عند نتنياهو. وبالرغم من تنازل تسيبي ليفني عن تناوب رئاسة الحكومة فيما لو فاز المعسكر الصهيوني بالانتخابات فإن نتنياهو فاز بشكل ساحق على هذا المعسكر.

لا شك في أن الانتصار الذي حققه الليكود ليس فقط انتصارا لنتنياهو بل انتصار لنهجه السياسي سواء كان على صعيد الشأن الداخلي أو ما له علاقة بإدارة الصراع مع الفلسطينيين وفي كيفية طرح رؤيته للملف الإيراني بوجه الغرب وخصوصا الولايات المتحدة التي تتفاوض مع طهران بغية التوصل إلى تفاهمات حول ملفها النووي، في حين يميل نتنياهو إلى تسديد ضربة عسكرية على المنشآت النووية الإيرانية.

ومن جهة أخرى فإن انتصار نتنياهو هو بمثابة صفعة مدوية للذين راهنوا على هزيمته بما فيها وسائل إعلام مرموقة في إسرائيل وخارجها. وأيضا فإن مسلسل فضائح بيت نتنياهو وتورطه وزوجته في فساد مالي وسلوكي لم يسهم في تعزيز الضربة عليه. وبالتالي فإن فوزه يؤكد ميل المجتمع الإسرائيلي إلى تبني نهجه السياسي

---

[١] حول دعاية هذا المعسكر ينظر: http://www.haaretz.co.il/news/elections/.premium-1.2592848 (بالعبرية).

الداخلي والخارجي.[١] وهذا يعني جنوح المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين بامتياز وذلك عبر الإبقاء على نتنياهو في الحكم لدورة رابعة.

- **نتائج الانتخابات**

أشارت استطلاعات الرأي ونشر عينات التصويت مباشرة بعد إقفال صناديق الاقتراع في العاشرة ليلا من يوم الانتخابات إلى تعادل في عدد المقاعد بين الحزبين الكبيرين: الليكود والمعسكر الصهيوني. لكن النتائج الحقيقية التي أعلنتها لجنة الانتخابات المركزية أشارت إلى فوز ساحق لليكود على المعسكر الصهيوني. وكانت النتائج على النحو التالي:[٢]

الحزب/القائمة	رئيس الحزب/القائمة	عدد المقاعد
الليكود	نتنياهو	٣٠
المعسكر الصهيوني	هرتسوغ	٢٤
القائمة المشتركة	أيمن عودة	١٣
يش عتيد	لابيد	١١
كولانو	كحلون	١٠
البيت اليهودي	بينيت	٨
شاس	درعي	٧

[١] كتب الوف بن في هآرتس أن مغزى فوز نتنياهو في هذه الانتخابات لإعلانه التزامه بالمعسكر القومي، وأنه يكره العرب ويرفض الانسحاب في الاراضي المحتلة أو تفكيك الاستيطان. http://www.haaretz.co.il/news/elections/.premium-1.2593468 بتاريخ ١٨ آذار ٢٠١٥(بالعبرية).

[٢] حول تحليل نتائج الانتخابات في مجالات شتى كالتمثيل النسائي، المناطقي، الطائفي، التعلمي للأعضاء المنتخبين يمكن مراجعة موقع المعهد الإسرائيلي للديموقراطية:-http://en.idi.org.il/tools-and-data/links-to-idi-resources/the-2015-knesset-elections/idi-resources-on-the-2015-elections/ (بالانجليزية).

الحزب/القائمة	رئيس الحزب/القائمة	عدد المقاعد
إسرائيل بيتنا	ليبرمان	٦
يهدوت التوراة	ليتسمان	٦
ميرتس	غالئون	٥

وبناء على النتائج أعلاه فإن بنيامين نتنياهو سيشكل الحكومة الجديدة وهي حكومته الرابعة، والحكومة الـ ٣٤ منذ تأسيس إسرائيل.

- **تركيبة الحكومة المحتملة**[١]

تشير النتائج أعلاه إلى احتمال واحد وهو تشكيل حكومة يمين متطرف برئاسة نتنياهو. وستكون مؤلفة من الأحزاب التالية: الليكود، إسرائيل بيتنا، البيت اليهودي، شاس، يهدوت التوراة، كولانو(كلنا). ومن الواضح أن كل حزب غير الليكود سيطرح مطالبه من نتنياهو. ونتنياهو على استعداد للاستجابة لمطالب بعض الأحزاب بوزارات مركزية، مشترطا عددا كبيرا من الوزرات لحزبه. ويسعى نتنياهو إلى تشكيل حكومة جديدة ترتكز على قوة برلمانية واسعة للحيلولة دون تفككها مستقبلا. وهنا لن يتقيد نتنياهو بنظام حكومة مؤلفة من ١٨ حقيبة، سيسعى إلى نسف هذا النظام الذي تم التوافق عليه في حكومته السابقة بفعل ضغط حزب يش عتيد، وذلك ليوفر اكبر قدر من الحقائب الوزارية لأعضاء الليكود وللأحزاب المؤتلفة معه. علما أن احتمالات تفكيك حكومته امر وارد في حالة وقوع نزاعات داخلية بين الأحزاب التي تشكلها.

- **تحديات أمام حكومة نتنياهو الرابعة**

بما أن الانتخابات قد أفرزت هذه النتائج على ما هي عليه، فإن المحللين يعتقدون أن نتنياهو سيوجه سياسته بطريق جديد. وأول أمر هو سعيه إلى تحسين صورته ومكانته لدى الإدارة الامريكية من منطلق فوزه، ومن منطلق دعم الشعب الإسرائيلي له. ولكن

[١] المصدر السابق نفسه.

المشاكل التي تقف أمام حكومته على الصعيد الداخلي كثيرة، وفي مقدمتها مشكلة السكن التي يعاني منها قطاع واسع في إسرائيل. والمشكلة الثانية هي الفجوات الطبقية الآخذة بالتوسع داخل المجتمع الإسرائيلي، واحتمال صحوة الاحتجاجات الاجتماعية من جديد. وعلى صعيد المفاوضات مع الفلسطينيين سيضطر نتنياهو إلى إعادة فتح باب التفاوض مع الفلسطينيين للحيلولة دون حصول تحول في سياسات البيت الابيض نحو الفلسطينيين. لكن لن يصل نتنياهو في هذا المسار إلى مستوى إحداث تغيير نوعي جارف. لأنه يدرك أن معارضيه في الائتلاف الحكومي سيقفون له بالمرصاد وفي مقدمتهم البيت اليهودي الداعم الأول والرئيس للفكر الاستيطاني وعدم الانسحاب من الاراضي المحتلة ورفض فكرة اقامة دولة فلسطينية. إذن التحدي المركزي سيكون القضية الفلسطينية بعد أن همشها وأقصاها نتنياهو لفترة ما.

أما التحدي القوي الذي نجح نتنياهو في الترويج له فهو مجموع المخاطر[١] التي تحيط بإسرائيل إقليميا من الحاصل في عدد من البلاد العربية وفي مقدمتها سوريا والعراق وانتشار الإسلام السياسي – الارهابي (بنظر نتنياهو) في المحيط، وكذلك خطر حزب الله من الشمال والخطر الأكبر الايراني.

إن إحدى نجاحات نتنياهو في دعايته الانتخابية ومخاطبته جمهور ناخبيه أن العرب في الداخل(العرب الفلسطينيين في إسرائيل) والعرب في الجوار والاسلام السياسي يشكلون خطرا على كيان إسرائيل ووجودها. وكان هذا كافيا لجذب آلاف المصوتين إلى صناديق الاقتراع لمنع سيطرة العرب على الكنيست كقوة معارضة أولى ستطالب باللجان المركزية في الكنيست، وبالتالي يكون بقدرتها – أي القائمة المشتركة – أن تبلور شكل سياسة

[١] كتب يوسي ميلمان في معاريف مقالة حول التحديات التي تقف في وجه حكومة نتنياهو واضعا العنوان التالي: "حكم الخوف: مجددا أثبت أن الأمن يتفوق على أي مسألة أخرى"، وأضاف أن المجتمع في إسرائيل هو يميني والخوف من العرب هو العامل المركزي في بلورة معرفته أكثر من مشاكل جيبه. http://www.maariv.co.il/landedpages/printarticle.aspx?id=468886 (بالعبرية)، بتاريخ ٢١ آذار ٢٠١٥.

إسرائيل ومضمونها. هذا التفزيع والترهيب أظهر مدى خوف نتنياهو إلى جانب قدرته على إظهار نفسه كمنقذ وحيد لإسرائيل، فالتف حوله عشرات الآلآف في الساعات الأخيرة، بعكس ما طرحته استطلاعات الرأي.

- **تحليل نتائج الانتخابات**

١. إن عملية انتقال المصوتين تتم في إسرائيل داخل المعسكر وليس بين المعسكرات أي هناك بقاء لمصوتي اليمين ضمن أحزاب اليمين وليس انتقالهم إلى اليسار. ما يمكن ملاحظته هنا أنه لا توجد تحولات جذرية ذات صلة بالايديولوجية والمواقف السياسية لدى المصوتين. كذلك الأمر بالنسبة لمعسكر اليسار الذي بقيت اصوات ناخبيه داخله، وانتقلوا من حزبي يوجد مستقبل(يش عتيد) وميرتس إلى حزب المعسكر الصهيوني. وهذا يعني ان معسكر اليسار(فيما لو اعتبرناه هكذا) لم ينجح في زيادة قوته من خارج حدوده.

٢. زيادة ملحوظة في نسبة المصوتين في الشارع اليهودي لهذه الانتخابات مقارنة مع الانتخابات السابقة للكنيست الـ ١٩. وجاءت هذه الزيادة جراء نشر نتنياهو على صفحته في الفيسبوك عبارات تحريضية ضد المواطنين العرب في الساعات الأخيرة قبل إقفال صناديق الاقتراع يوم الانتخابات. هذا التحرك حرك شرائح من مؤيدي الليكود الذين لا يصوتون بسبب اللامبالاة لديهم إلى التوجه إلى صناديق الاقتراع والادلاء بأصواتهم لصالح نتنياهو وحزبه.

٣. لم يكن الهم الاقتصادي- الاجتماعي هو السائد على السطح في هذه الانتخابات. ولم يتحول هذا الهم إلى مقدمة الأجندة السياسية الانتخابية في إسرائيل. وبالرغم من دعوات كحلون وحزبه إلى رفع بقية المطالب الاجتماعية، لكن بقيت القضايا المركزية كالقضية الفلسطينية ومسائل الأمن وعلاقات إسرائيل الخارجية خصوصا مع الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي. لكن هذه

القضايا كما يبدو من برامج الأحزاب الانتخابية قريبة من بعضها بعضا، ولا تشكل نقاشا جماهيريا واسعا لدرجة بروز فوارق حزبية حولها.

٤. لم تحدث هذه الانتخابات تغييرات جذرية أو حتى شكلية بالنسبة للمشهد الحزبي والايديولوجي للأحزاب السياسية في إسرائيل.[١] بل بالعكس عمقت بقوة مشهدية انحراف إسرائيل نحو اليمين واليمين المتطرف واليمين الوسط. وسوف يطغى في الكنيست تيار اليمين على اليسار الذي لحقت به هزيمة بكونه لم ينجح مطلقا في إقناع الشارع الإسرائيلي بأنه البديل الأفضل. إن فشل اليسار في العودة إلى السلطة في إسرائيل له دلالات كبيرة من حيث غياب خطاب ايديولوجي يساري واضح المعالم، وفي الوقت نفسه تؤكد هذه النتيجة أن اليسار أصبح في هامش الخريطة الحزبية والسياسية في إسرائيل. مقابل ذلك يبين اليمين أن إسرائيل تسير نحو مزيد من التطرف السياسي والعنصري تجاه العرب الفلسطينيين في الداخل. وأيضا مزيدا من التطرف نحو الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وبالتالي ستمنع هذه الاحزاب من نتنياهو أي محاولة له للتوصل إلى اتفاق حل الدولتين، وبالرغم من تصريحه برفضه هذا الحل. ولكن كلام الانتخابات ليس كمثل كلام الحكومة. ولكنه سيراوغ ويراوح مكانه إلى أن تنتهي ولاية حكومته ملقيا باللائمة على الفلسطينيين كعادته، بأنهم ليسوا ناضجين ليكونوا شركاء في التوصل إلى حل.

٥. نجاح القائمة المشتركة[٢] أمر لافت للانتباه، فبالرغم من توجه الأحزاب والقوائم العربية نحو هذه الانتخابات ككتلة واحدة[١] وفي ظل رغبة تلك الأحزاب برفع

---

[١] حول خيبة الأمل من نتيجة الانتخابات ونهج نتنياهو في الترهيب والابتزاز أنظر مقالة آدم كيلر بعنوان "ديمقراطية محتلين" على موضع الضفة اليسارية: http://hagada.org.il/ بتاريخ ٢٠ آذار ٢٠١٥(بالعبرية).

[٢] القائمة العربية تتحدى نتنياهو، في موقع اليوم.
http://www.alyaum.com/article/4054634 بتاريخ ١٩ آذار ٢٠١٥.

نسبة الحسم، ومطلب الشارع العربي في الداخل للوحدة، فإن النتيجة تؤكد أنه آن الأوان للعمل معا، والسعي إلى طرح نمط جديد من التفكير والتعاون المشترك لبناء مشروع وطني للفلسطينيين في الداخل لمواجهة السياسات العنصرية التي ترعاها حكومات إسرائيل ومؤسساتها الرسمية وغيرها. إن طرح فكرة وتطبيق القائمة المشتركة يحتم عدم التراجع إلى الوراء، بل النظر إلى تنظيم مؤسسات المجتمع الفلسطيني، سعيا إلى تحقيق شكل من أشكال الاستقلالية الثقافية في أقل تعديل. وهذه التجربة المشتركة التي تكللت بالنجاح وفرضت حضورا قويا على الساحة العربية الفلسطينية في الداخل بينت أن إمكانية الوحدة الفلسطينية أمر هام بل حيوي للغاية. واستمرارا لهذا الأنموذج الناجح، تفرض الانتخابات للسلطات المحلية والبلدية نفسها لخوض التجربة نفسها وبالتالي مساعدة المجتمع الفلسطيني في الداخل على التخلص من الطائفية والعائلية/ الحمائلية في مثل هذه الانتخابات.

٦. كشفت هذه الانتخابات مرة بعد أخرى هشاشة النظام الانتخابي في إسرائيل، وعدم نجاح حزب واحد في حصد مجموع كبير من الأصوات والمقاعد. ما يفرض إعادة النظر في تشكيل نظام انتخابي أو رئاسي من نوع آخر.[٢] ويبدو أن هذا الموضوع يقض مضاجع بعض الأحزاب والتيارات الفكرية في إسرائيل. ومن غير المؤكد أن يطرح على أجندة نقاشات الكنيست في دورته الجديدة.

---

[١] وجوه جديدة في القائمة المشتركة وآمال جديدة.... كقوة ثالثة في الكنيست الإسرائيلي: http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4638500,00.html بتاريخ ١٨ آذار ٢٠١٥ (بالعبرية).

[٢] يطرح رفائيل ليف آري في كتابه: الزعماء: في مسالك ديموقراطية، اقتراحا لتغيير طريقة الحكم في إسرائيل. إصدار: راعيونوت، تل ابيب، ٢٠١٤(بالعبرية)، مجموعة من الأفكار حول هذا الموضوع، وهذا يعني أن المسألة ليست حديثة العهد.

تأخر إعمار قطاع غزة: الأسباب والنتائج*

مقدمة

استمر العدوان الإسرائيلي "الثالث" على قطاع غزة ٥١ يوماً بين ٧ تموز يوليو و٢٦ آب أغسطس ٢٠١٤، وبلغ حجم الد بمار في القطاع أضعاف ما تسببت به حربا ٢٠٠٨، ٢٠١٢ ضد قطاع غزة.

وفور انتهاء العدوان، بدأ الحديث عن جهود إعادة إعمار غزة بسبب حجم الدمار فيها، ضمن صفقة شاملة تتضمن تهدئة طويلة الأمد، ومقايضة إعمار ما تهدم باستمرار حالة الهدوء على الحدود الفلسطينية-الإسرائيلية، لكن الواضح أن مسيرة إعادة إعمار غزة لم تكن معبدة، في ضوء جملة من الاعتبارات، نذكر منها:

١- التعقيدات السياسية الفلسطينية الداخلية من جهة.

٢- التصعيد الأمني مع إسرائيل من جهة ثانية.

٣- اشتراط تحسن العلاقات مع الإقليم والمجتمع الدولي من جهة ثالثة.

معطيات الدمار في غزة

تمثلت أولى خطوات دعوات إعادة إعمار غزة في مؤتمر القاهرة يوم ١٢ تشرين الأول أكتوبر ٢٠١٤، بمشاركة ٩٠ دولة ومنظمة دولية، حيث تعهد المجتمع الدولي في "مؤتمر المانحين لإعادة إعمار غزة" بتقديم ٥,٤ مليار دولار نصفها مخصّص لإعادة إعمار غزة المدمّرة نتيجة الحرب الإسرائيلية على القطاع التي استمرّت ٥١ يوما. ورغم الحفاوة التي أحاطت بانعقاد المؤتمر إلا أنه أتى وسط مخاوف بعدم نجاحه، أو تحقيق أهدافه، نتيجة عقبات عديدة من أهمها: عدم وفاء المانحين بتعهداتهم، كما حصل في

* إعداد الدكتور عدنان أبو عامر، عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأمة، فلسطين.

مؤتمرات باريس ٢٠٠٧، وشرم الشيخ ٢٠٠٩،[١] وعدم وجود رادع أو ضمانات تمنع إسرائيل من تكرار العدوان، وشن هجمات جديدة على غزة.

ومن المهم الإشارة هنا إلى حجم الخسائر التي سببها العدوان على القطاع، وهي بلغة الأرقام على النحو الآتي:

- استشهاد ٢٢٠٠ فلسطيني منهم ٥٣٠ طفلاً، و٣٠٢ امرأة، ٣٢ من الطواقم الطبية، ١٦ صحفياً، ١١ من موظفي وكالة الأونروا،
- تدمير ٤٠ ألف وحدة سكنية، و١٤١ مدرسة، و٢٩ مستشفى، وعشرات المصانع ومحطات الكهرباء.
- تدمير ٧١ مسجداً بشكل كامل، و٢٠٠ مسجداً آخر بشكل جزئي، و٢٤ عقاراً وقفياً، و١٢ مقبرة، و٦ لجان زكاة، وكنيسة، ومدرسة شرعية بغزة، وفرع كلية الدعوة الإسلامية شمال القطاع، ومديرية أوقاف غزة. وقد بلغ إجمالي الخسائر الخاصة بوزارة الأوقاف ٣٥ مليون دولار في حصر أولي غير نهائي.
- تجاوز عدد الفلسطينيين بلا مأوى جراء هدم منازلهم ١٠٠ ألف شخص، وأكثر من ٣٠٠ ألف آخرين اضطروا للنزوح من أماكن سكنهم بسبب القصف.
- تراوح مجموع الخسائر الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة بين ٦-٨ مليار دولار.[٢]

---

[١]) تعهدات مؤتمر إعادة الإعمار في القاهرة، ١٢/ ١٠/ ٢٠١٤: http://alifpost.com

[٢]) الخسائر الاولية الاقتصادية للحرب على قطاع غزة، ٣/ ٩/ ٢٠١٤
http://www.alzaytouna.net/permalink/77257.html

وتشير الإحصائيّات الصادرة عن الأونروا أنّ الحرب على غزة أجبرت ٤٠٠ ألف مواطن على ترك منازلهم، منهم ٢٥٠ ألفاً لجأوا إلى ١٨ مدرسة تابعة لها، إضافة لـ١٥٠ ألفاً آخرين سكنوا الحدائق العامّة والمستشفيات والكنائس والشوارع.[١]

ولا تزال عمليات إعادة اعمار غزة، تراوح مكانها منذ اللحظة الأولى التي أعقبت انتهاء الحرب الأخيرة على القطاع، ولم تشهد خطوات ملموسة باستثناء إدخال كميات بسيطة من مواد الإعمار، لمؤسسات دولية.

قامت الأمم المتّحدة، ومن خلال مبعوثها في الشرق الأوسط "روبرت سيري"، بتطوير آليّة مفصّلة تسمح للجنة ثلاثيّة من الأمم المتّحدة والسلطة الفلسطينيّة وإسرائيل، بالرقابة على الموادّ الخامّ اللازمة، مع تركيب كاميرات للمراقبة على المخازن، ومتابعة سير الشاحنات التي تحملها، للتأكّد من أنّ حماس لن تحصل عليها، كي تستخدمه في بناء الأنفاق، أو ترميم تجهيزاتها العسكريّة، مما يعني أنّ الأمم المتّحدة تعمل على تقنين الحصار الإسرائيليّ على غزّة، وشرعنته، بدلاً من العمل على رفعه، والمؤكّد أنّ هذه الآليّة تتضمّن توظيف جيش هائل من الخبراء الأجانب، ستمثّل عبئاً ماليّاً وأمنيّاً وإداريّاً ضخماً، وسيطيل إعادة الإعمار سنوات طويلة.

وبدا واضحاً أن "خطة سيري" تنص على دخول كل من يريد العمل في اعمار غزة، سواء أكان مورداً أم شركة أم مقاولاً أو غير ذلك، شرط الخضوع للفحص الأمني، والموافقة عليه قبل بدء العمل، حيث حصلت ٩٣ شركة مقاولات ومهندسيها على الموافقة الأمنية للعمل في مشاريع إعادة الاعمار، وتم إبلاغ اتحاد المقاولين الفلسطينيين بذلك، وزيارة ٥٦ شركة منها.[٢]

---

[١] استمرار الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة، ١٢/ ١٠/ ٢٠١٤
http://www.alquds.co.uk/?p=233801

[٢] خطة سيري..تجميل للحصار برعاية دولية، ٢٥/ ٩/ ٢٠١٤
http://alresalah.ps/ar/index.php?act=post&id=100405

وتنص خطة "سيري" على آلية رقابة مشددة وفق نظام حاسوبي متطور، تشرف على إدخال واستخدام جميع المواد اللازمة لإعادة إعمار ما دمره الاحتلال خلال عدوانه الأخير على غزة.

هذا التأخير في إعادة إعمار غزة أثبت فشل خطة "سيري" في تلبية الحد الأدنى من متطلبات إعادة الإعمار، حيث أن حجم الكميات التي تم توريدها لغزة، منذ انتهاء الحرب وحتى كتابة هذه السطور عبر هذه الآلية لم يتجاوز ٥٠ ألف طن من مواد البناء.

وتوازي هذه الكمية الكميات الواردة لغزة منذ ٧ شهور، لحظة انتهاء الحرب ما يقارب فقط ٥ أيام من العمل لإعادة إعمار القطاع المدمر وتنميته، مما دفع بالجهات الاقتصادية ذات العلاقة في غزة لرفض آلية الأمم المتحدة، وآلية التدقيق والمراقبة الإسرائيلية، التي تقوم بالفحص الأمني للمتضررين جزئيًا، ثم تجري فحصًا وتحريًا للمتضررين بشكل كلي وبليغ، فيما توالت التحذيرات المحلية والدولية من مغبة الإبطاء بإعادة إعمار غزة.

وأكدت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن إعادة إعمار غزة ستتطلب عقودًا من الزمن في ظل الوتيرة التي تسير فيها عجلة الإعمار، حيث لا يزال عشرات الآلاف من سكان غزة يعانون من تبعات الحرب، مع حصولهم على القليل من المساعدة، أو عدمها لإعادة بناء حياتهم، وفي غياب البنية التحتية والمسكن الملائمين.

عقبات إعادة الإعمار

بعد مرور أكثر من ٧ شهور على نهاية العدوان، لم يتحرك مشروع إعمار غزة سوى خطوات وئيدة بطيئة، لأن ما بدا واضحاً أن مسألة إعادة الإعمار ليست منقطعة عن سواها من التطورات السياسية الفلسطينية والإسرائيلية، مما جعلها تسير بشكل متعثر في ضوء جملة من الأوضاع الداخلية والخارجية:

أ- المصالحة بين حماس مع فتح والسلطة الفلسطينية.

ب- مفاوضات وقف إطلاق النار مع إسرائيل.

ت- تأزم أو انفراج العلاقة مع الإقليم، لا سيما مصر.

تعلم السلطة الفلسطينية وإسرائيل ومصر معاً أن الإبطاء في إعادة إعمار غزة سينتقص مما تعتبره حماس إنجازات عسكرية حققتها في الحرب، ولذلك اتضح أن هذه الأطراف والمجتمع الدولي من خلفها ليسوا في عجلة من أمرهم للإسراع بإعادة الإعمار.

وتظهر الكثير من التساؤلات حول معوقات عديدة تحد من نجاح عملية إعادة الإعمار، من أهمها:

١- عدم توفير الأموال اللازمة نتيجة عدم الوفاء بالتعهدات كما جرت عليه العادة، رغم ما تم إعلانه على الورق، فحتى وإن تعهدت الدول المانحة بتقديم مساعدات مالية، فلا يعني أنها التزمت فعلياً بتقديمها، والفترة القادمة ستحدد الحجم الحقيقي للمساعدات المالية، وهذا هو التحدي.

هنا يمكن الإشارة إلى وعود سابقة أطلقتها دول عربية وغربية بإقامة مدن وضواحٍ سكنية إثر الحربين الأولى والثانية على غزة، عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٢، لكن لم ينّفذ منها إلا ٢٠٪ مما تعهدت به.

٢- ثاني الأسباب إمكانية عودة الخلافات بين حكومة التوافق، وتحديدًا بين فتح وحماس، واهتزاز مسيرة المصالحة حول قيادة عملية الإعمار، وهو ما تجلى في دعوات محلية وإقليمية ودولية عديدة أكدت أن انطلاق عجلة الإعمار مرتبط بعودة السلطة الفلسطينية إلى غزة، ما يجعل المسألة برمتها رهناً بالتطورات السياسية، وليس استجابة للاحتياجات الإنسانية.

٣- الموقف الاسرائيلي من إعادة الاعمار، وعرقلة أي جهود في هذا السياق، فإسرائيل تسيطر على المعابر، وتضع القيود بما يتيح للفلسطينيين التجارة بين غزة والضفة، ودخول أسواق العمل...الخ.

٤- كل المواد التي تدخل في عملية الإعمار ستكون بإشراف مباشر من السلطة الفلسطينية، وسيتعين عليها المرور بإسرائيل أولًا بعد عملية مفاوضات

شاقة، يتقرر على إثرها فيما إذا كانت ستتم عملية إعادة الإعمار بالشكل المطلوب.

حماس وإسرائيل: مواقف متباينة

سياسياً، تبدو حماس أكثر المتضررين من عدم الإسراع في عملية إعادة الإعمار، وهو الهدف المفضل إسرائيلياً ودولياً، ولذلك أعلنت أكثر من مرة عزمها تذليل العقبات والعوائق أمام الجهات المحلية والدولية للمباشرة بمسيرة إعادة الإعمار، لكنها لا تمتلك نتائج مضمونة لهذه الجهود.

وقد قامت حماس بجهود ذاتية في الأسابيع الأخيرة من الحرب، لتقديم مساعدات أولية للمتضررين في غزة، ووزّعت ٣٢ مليون دولار على المتضرّرين في الأيّام التي تلت انتهاء الحرب.[١]

لكن حماس تعلم تماماً أن الاشتراطات المطلوبة منها لدخول مواد الإعمار تحمل إشارات ضمنية لتجريدها من نفوذها في غزة، حتى لو انسحبت من الحكومة السابقة، مع ما يصل من تحذيرات فلسطينية وإقليمية ودولية تحاول تحميلها أمام الرأي العام الفلسطيني مسئولية إعاقة أو تأخير عملية الإعمار.

وقد أبدت إسرائيل تخوفها من استغلال حماس أموال إعمار غزة لترميم أنفاقها الهجومية، وتغيير الأمر الواقع في القطاع، خاصة على المعابر، مما يفتح المجال أمام تنفيذ عمليات فدائية فيها، ولذلك تتابع أجهزتها الأمنية عن كثب الحوار الجاري بين حماس والسلطة الفلسطينية فيما يتعلق بنشر الشرطة في معابر رفح وكرم أبو سالم وإيريز، وأعلنت أن كل مواد البناء والمعدات لإعمار غزة ستمر عبر معابرها حصرا، وهي تركز على آليات إدخالها، ورصدها حتى وصولها لأهدافها.

الصورة الماثلة في أذهان الكثير من الفلسطينيين أن هناك تجربة سابقة بعدم وفاء بعض الدول بالمبالغ التي تعهدت بدفعها لإعمار غزة، وإن وصلت الأموال، وأوفوا

---

[١]) حماس توزع مساعدات على متضرري العدوان، ٦/ ١٢/ ٢٠١٤
http://paltimes.net/details/news

بتعهداتهم القديمة–الجديدة، فإن الشروط السياسية للولايات المتحدة وإسرائيل كفيلة بأن تحكم بالفشل على جهود إعادة الإعمار، ومن أهمها:

١- خنق المقاومة للتذكير بتحفظ دولي على وجود حماس في المشهد السياسي الفلسطيني، وهنا تجدر الإشارة إلى أن عملية تسييس إعادة الإعمار يدخل في سياق الإغراء بالأموال من قوى إقليمية ودولية تحاول الضغط على المقاومة وسلاحها، لإدخاله في صفقات للمساومة والمقاولة، لتصفيتها ومطاردتها، وتعزيز التنسيق الأمني مع تل أبيب بعد تحويل التهدئة هدنة كاملة شاملة.

٢- ارتهان عملية إعادة الإعمار بموافقة إسرائيل الأمنية.

٣- إعادة الرئاسة لقطاع غزة، وبسط سلطتها عليه، وبشروط إسرائيلية وأمريكية،

٤- التزام السلطة الفلسطينية بعملية السلام، والحل التفاوضي كخيار استراتيجي ووحيد.

كما أن إسرائيل لم تترد بالتهديد أنها قد تسعى لعرقلة إعادة إعمار غزة، إذا بدا لها أن حماس قد تستغل جزءاً صغيراً من المساعدات الدولية ومواد البناء، لترميم قدراتها العسكرية والأنفاق، رغم وجود أصوات خافتة فيها ترى أن الاعمار الحقيقي لغزة مسألة إنسانية من الطراز الأول، تخدم مصلحة إسرائيل، على ألا يكون ثمن ذلك تجديد إطلاق قذائف صاروخية على بلدات غلاف غزة وتل أبيب، أو بتجديد حفر أنفاق من غزة إلى مستوطنات "صوفا وناحل عوز.

لكن إسرائيل تراجعت مؤخراً عن اشتراطها بدء إعمار القطاع بنزع سلاح الفصائل، خاصة حماس، بخلاف الموقف خلال الحرب وبعد انتهائها، واكتفت باشتراط الإعمار بالحفاظ على وقف إطلاق النار والهدوء القائم، وتنوي اشتراط نزع سلاح القطاع بخطوات مستقبلية متقدمة كاستمرار تطويره.

أكثر من ذلك، فإن العقدة التي ستبقى بدون حل لإعادة إعمار غزة تتمثل في تعثر مسيرة المصالحة الفلسطينية الداخلية، لاسيما وأن الإشارات تتزايد من قيادة السلطة الفلسطينية بأن أي مواد لإعادة الإعمار لن تدخل غزة إلا إذا بسطت السلطة سيطرتها على القطاع، وهو أمر لا زال مثار جدل مع حماس.

خاتمة

إن بقاء مسيرة إعادة إعمار غزة بهذا البطء والتلكؤ لن يسفر بالضرورة عن اندلاع موجة جديدة من المواجهة بين حماس وإسرائيل، كوسيلة ضغط على الأطراف ذات الصلة لسرعة الإعمار، لأن النتائج عن أي مواجهة قادمة في هذه السرعة القياسية بعد انتهاء الحرب قد لا يقوى على تحمل كلفتها القطاع المحاصر.

الأزمة اليمنية إلى أين؟*

مدخل

تتهدد اليمن مخاطر تنذر بانهيار الدولة، قد تؤدي إلى المزيد من الفوضى والعنف في البلاد التي تتمتع بموقع استراتيجي مهم. فاليمن يطل على خطوط ملاحية مهمة للتجارة الدولية، وأي انهيار للدولة فيه قد يُفضي إلى تهديد خطوط الملاحة هذه، عبر عصابات إجرامية أو تنظيمات متطرفة، تقوم بأعمال قرصنة وهجمات مسلحة على السفن التجارية وغيرها.

كما يُجاور اليمن دول مجلس التعاون الخليجي، والتي تمتلك ما يزيد عن نصف احتياطات العالم من النفط، وتبلغ صادراتها النفطية أكثر من ١٢ مليون برميل في اليوم. وقد يؤدي انتشار العنف والفوضى في اليمن إلى اختراقات أمنية محدودة أو واسعة في هذه الدول، وتحديداً في المملكة العربية السعودية، وهو الأمر الذي سيؤثر على إنتاج النفط وأسعاره، وما قد يعكسه ذلك من آثار على التجارة العالمية.

وكما أن ضعف الدولة أو انهيارها في اليمن؛ سيساعد على تقوية الجماعات المتطرفة والمسلحة وعلى رأسها "جماعة أنصار الله" و"تنظيم القاعدة في اليمن" الذي يمتلك وجوداً فعلياً فيها، وتصنفه الولايات المتحدة بأنه من أخطر فروع هذا التنظيم في

---

* **فريق الأزمات العربي** فريق عربي متخصص معني برصد ومتابعة الأزمات العربية، وتناولها بالدراسة والتحليل وتقديم، ما أمكن، ما يلزم من توصيات للأطراف ذات الصلة، ويلتزم الفريق الدقة والموضوعية في تناوله للقضايا العربية، ويعمل ضمن برامج مركز دراسات الشرق الأوسط في الأردن.
ويضم الفريق كل من: **أ.د. أحمد سعيد نوفل**/ أستاذ العلوم السياسية في جامعة اليرموك، **أ. عاطف الجولاني**/ رئيس تحرير صحيفة السبيل اليومية، **ف.م.د. قاصد محمود**/ الباحث الاستراتيجي، **د. عبد الحميد الكيالي**/ مدير وحدة البحوث والاستشارات في مركز دراسات الشرق الأوسط، **أ. جواد الحمد**/ مدير مركز دراسات الشرق الأوسط.

العالم، وقد يؤدي تقوية هذه الجماعات إلى عمليات "إرهابية" قد تتفاقم إلى إشعال حرب أهلية في البلاد لتعكس صراعاً إقليمياً ودولياً تكون هذه المجموعات أداته الرئيسية.

كما أن ضعف أو انهيار الدولة في اليمن سيؤدي إلى المزيد من التدخلات الخارجية الضارة باليمن والمنطقة من أكثر من جهة، ويجعل اليمن ساحة صراع وتنافس دولي وإقليمي تخلق الأزمات وتساهم في زعزعة استقرار وأمن المنطقة.

وبناءً على هذه الاعتبارات اختار فريق الأزمات العربي- ACT أن يبحث في هذا التقرير الأزمة اليمنية، متناولاً خلفيات الأزمة الحالية ومظاهرها ومخاطرها ومواقف الأطراف المختلفة منها، كما يطرح تصورات للسيناريوهات المحتملة لهذه الأزمة، ويقدم بعض التوصيات لمنع تفاقمها أو العمل على حلها وفق آليات محددة يضعها بين يدي الأطراف المعنية بهذه الأزمة داخل اليمن وخارجه.

أولاً: خلفية الأزمة

تُعدّ الأزمة في اليمن نتاج تراكمات عديدة لسياسات الحكومات السابقة والقوى السياسية والقبائل على حد سواء، وقد ساهمت في تطور هذه الأزمة عوامل ذاتيه وموضوعية تفاعل فيها الداخل والخارج وشكلت إطار الأزمة الحالية. ويمكن النظر بشكل خاص إلى تفاقم البعد المذهبي في الصراع السياسي، ليس بين الحكومة والمعارضة بل بين صفوف المعارضة ذاتها؛ وعلى وجه التحديد بين ما يُعرف بـ"الحوثيين" و"حزب التجمع اليمني للإصلاح" والقوى المتحالفة معه، علماً بأن الطرفين كانا قد عملا معاً بشكل مباشر بوصفهما عضوين فاعلين في الثورة الشعبية التي انطلقت في عام ٢٠١١ وأطاحت بالرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح.

ومع ذلك، ولأسباب خاصة بموضوعنا، يمكن إرجاع الأسباب المباشرة للأزمة الحالية إلى عام ٢٠١١ حين اندلعت الاحتجاجات المطالبة برحيل الرئيس السابق علي صالح من الحكم، وهي الاحتجاجات التي حملت مخاطر الدخول في حرب أهلية طويلة ودامية بسبب اتجاه النظام إلى رفض مجمل المطالب الشعبية وإلى استخدام العنف المفرط ضد المتظاهرين والمعتصمين.

غير أن المبادرة الخليجية المدعومة من الولايات المتحدة وبريطانيا تمكنت من احتواء هذا الخطر مؤقتاً بعد توقيع الأطراف كافة عليها في العاصمة السعودية في ٢٣ تشرين ثاني/ نوفمبر ٢٠١١. وقد تضمنت المبادرة بنوداً وإجراءات لتسوية سياسية تهدف إلى الانتقال من نظام سياسي قائم على "الفردية والاستبداد والفساد والتحالفات المصلحية في ذات المربع"، إلى نظام سياسي ذي "تمثيل واسع بشرعية تقوم على الاختيار الشعبي الحر" ضمن قواعد مُتفق عليها من قبل القوى السياسية، وتضمنها مؤسسات منتخبة قوية بإسناد أممي وعربي وخليجي.

ونظراً لغياب المؤسسات السياسية القوية في المرحلة الانتقالية التي نصت عليها المبادرة، وفي ظل ضعف التفاهم بين الطبقة السياسية، وضعف الموارد الاقتصادية وسوء إدارة المتوفر منها، وترهل إدارة الأجهزة الحكومية وخضوعها لتوجهات القوى السياسية منفردة، وفي ظل عدم جدية الأطراف الخارجية في إعادة بناء اليمن وفق هوية وطنية عربية إسلامية سياسية جامعة لليمنيين جميعاً، في ضوء ذلك فإن التسوية السياسية التي تم التوقيع عليها لم تتمكن من التحرك نحو بناء الدولة المدنية وتحريك العملية الديمقراطية، برغم نجاحات أولية حققتها بتسليم الرئيس لسلطاته، وانتخاب رئيس جديد، وانعقاد مؤتمر الحوار الوطني[1] ونجاحه.

---

١ بدأت أولى جلسات مؤتمر الحوار الوطني في ١٨/ ٣/ ٢٠١٣ في العاصمة اليمنية صنعاء، واستمر لمدة عشرة أشهر حتى ٢٥/ ١/ ٢٠١٤، وذلك في سعي طموح لمداواة جراح البلاد بعد الثورة التي انطلقت في عام ٢٠١١ وأجبرت الرئيس السابق علي صالح على ترك السلطة بعد حكم دام ٣٣ عاماً. ومن أهم الموضوعات التي ناقشها الحوار الوطني القضية الجنوبية، وقضية صعدة، وقضايا النازحين، واسترداد الأموال والأراضي المنهوبة، وأسس بناء الجيش والأمن، وبناء هوية وشكل الدولة، ونظام الحكم، ونظام الانتخابات، والنظام الإداري، والسلطة التشريعية والقضائية، وتشكيل لجنة صياغة الدستور، والمصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية.

- **عوامل فشل المبادرة الأساسية**

ثمة عوامل أساسية ساهمت في فشل المبادرة السياسية أو التحول نحو تطبيق مخرجات الحوار الوطني، ومنها:

١. ضعف المنظومة الحاكمة، وتنامي دعوات الانفصال الجهوية خاصة الجنوبية منها، وكذلك تنامي القوة العسكرية لجماعة الحوثي عبر منظمة "أنصار الله المسلحة"، والذين تمكنوا خلال أقل من أسبوعين من اقتحام المدن والعاصمة وإسقاط الجيش وتحييده مستخدمين العنف والقوة المسلحة، حيث تؤكد بعض الجهات المطلعة أن هذه الأعمال المسلحة خارج القانون تمت بتنسيق مع الرئيس السابق علي عبدالله صالح الذي استخدم نفوذه في مفاصل الدولة، ويلقي بعض السياسيين باللائمة على دعم وتنسيق خارجي وقف خلف هذا التحرك المسلح ليس من إيران وحدها ولكن من أطراف أخرى.

٢. غياب الدور العربي والخليجي على وجه الخصوص في متابعة وتقييم الأداء في المرحلة الانتقالية، والتغاضي عن تنامي القوة المسلحة للحوثيين، وتنامي النفوذ الإيراني في اليمن.

٣. التعامل بقواعد وسياسات تفتقر للدراية والخبرة إزاء التعقيد السياسي والقبلي في اليمن من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا على وجه التحديد، واللجوء أحياناً إلى أفكار وقوالب ونماذج جاهزة لتطبق في اليمن، وهو ما لا يمكن توقع نجاحه تماماً، حيث يمكن إطلاق مسمى "غير واقعي" على بعض الحلول والاقتراحات المقدمة.

٤. عدم القدرة على إدارة الدولة والمرحلة الانتقالية، والفشل في إعادة هيكلة الجيش وتوحيده تحت قيادة واحدة، وإعادة هيكلة الأجهزة الأمنية، ما تسبب بعدم تقدم برنامج المرحلة الانتقالية وفق أسس "الحوار الوطني".

ثانياً: مظاهر الأزمة

تتمظهر الأزمة في اليمن بعدة أشكال، وفيما يلي أهم مظاهرها:

- فشل التسوية السياسية السلمية، التي ترعاها الأمم المتحدة، بعد السيطرة العنيفة لمسلحي جماعة الحوثي على صنعاء في ٢١/ ٩/ ٢٠١٤، حيث سيؤدي ذلك إلى العجز عن تأسيس نظام سياسي شرعي، والذي يُعدّ أهم المقومات الأساسية للدولة الحديثة التي وعدت المبادرة الخليجية بها.
- انحسار السيطرة الفعلية لأجهزة الدولة الرسمية على البلاد، وزيادة السيطرة الفعلية للمليشيات المسلحة ومن بينها جماعة "أنصار الله" و"القاعدة"، والقوى المحلية القبلية، والجهوية، وغيرها على أجزاء واسعة من الدولة، وهو ما أفضى إلى انتشار العنف والفوضى وارتفاع معدلات الفساد والجريمة، وخاصة بعد قيام الحوثيين باجتياح مسلح لمساحات واسعة من البلاد بما في ذلك العاصمة صنعاء، وفرض محافظين ووزراء جدد على القوى السياسية، وإجبار هذه القوى على توقيع تسوية "غير عادلة" في القصر الجمهوري وهم تحت السيطرة المسلحة، وبإشراف مندوب الأمم المتحدة، وهي تسوية هدفت إلى تعديل "مخرجات الحوار الوطني"، والتي أعلنها عبد الملك الحوثي زعيم "جماعة أنصار الله" المسلحة في خطابه يوم ٢٠/ ١/ ٢٠١٥.

وقد تم في أعقاب الخطاب اتفاق الحوثيين مع الرئيس هادي تحت تهديد السلاح على أربعة بنود، وهي:

- سرعة تصحيح وضع "الهيئة الوطنية لمراقبة مخرجات الحوار" قبل أن تمارس أي مهمة.
- سرعة تهذيب مسودة الدستور وحذف كل المخالفات.
- تنفيذ الشراكة الوطنية التي التزم بها الجميع.
- الدخول الفوري في معالجة الخطر الأمني الذي تعانيه البلاد ومعالجة الأوضاع في محافظة مأرب.

وتجدر الإشارة إلى أن الرئيس هادي قد استقال بعد هذا الاتفاق بيوم واحد فقط بتاريخ ٢٢/ ١/ ٢٠١٥، وهو ما أدخل البلاد في أزمة دستورية. وفي أعقاب استقالة هادي أصدر الحوثيون ما يسمى بـ "الإعلان الدستوري" في ٦/ ٢/ ٢٠١٤ لإدارة البلاد، شمل حل البرلمان وتشكيل مجلس بديل من ٥٥١ عضواً يقوم بانتخاب مجلس رئاسي مكون من خمسة أفراد تحت رقابة "اللجنة الثورية" الحوثية، ويقوم أعضاء المجلس بترشيح شخصية لرئاسته، وحدد الإعلان الدستوري المرحلة الانتقالية في اليمن بعامين يجري بعدها التصويت على مسودة الدستور بعد تعديلها، ثم إجراء الانتخابات، فيما عُدّ انقلاباً مسلحاً على الدولة بالكامل.

وفي تطور لاحق تمكن الرئيس اليمني منصور هادي من مغادرة صنعاء والتوجه إلى عدن بتاريخ ٢٠/ ٢/ ٢٠١٤ حيث أعلن من هناك تراجعه عن الاستقالة وممارسته لمهامه بوصفه رئيساً دستورياً للبلاد، مما خلق حالة جديدة في الوضع اليمني، وشجع مجلس التعاون الخليجي على التدخل السياسي ودعم الرئيس لاستعادة المبادرة.

- الانقسام الحاد داخل الطبقة السياسية، وغياب الاتفاق على قواعد اللعبة السياسية السلمية. وتقدم دور قوى تدعو إلى انفصال الجنوب مدعومة من أطراف خارجية، والذي تبلغ مساحته ثلثي مساحة اليمن، تقريباً، بينما يبلغ عدد سكانه خمس عدد سكان البلاد.
- ضعف مؤسسات السيطرة والضبط وتحديداً في الجيش والأمن؛ نتيجة تعدد الولاءات، وانتشار الفساد، وتغلغل المليشيات، والاختراق، وضعف التدريب والجاهزية. فضلاً عن تراجع الخدمات الضرورية التي تقدمها الدولة، وبالتحديد في مجال الأمن والعدالة، والتعليم، والصحة، والكهرباء، والماء.

- اتساع دائرة التدخلات الخارجية، والتي يستهدف بعضها دعم المليشيات المسلحة والجماعات الانفصالية والمنظمات "الإرهابية"، وكل حسب توجهاته ومصالحه.
- سيطرة مليشيا الحوثيين المسلحة على العاصمة وتمددها إلى عدد من المحافظات، وقيامها بممارسة السلطة الفعلية في معظم أجهزة الدولة بالقوة، واستحواذ هذه المليشيات على أسلحة ثقيلة من الجيش توازي ما تمتلكه الدولة أو يزيد.
- تنامي قوة تنظيم "القاعدة" في أجزاء متعددة من الدولة، وخاصة في مناطق وسط اليمن وجنوبه، وقيامه بعمليات كبيرة في المراكز الحيوية للدولة شملت وزارة الدفاع ومقرات المناطق العسكرية والسجن المركزي.
- ارتفاع المديونية العامة للدولة، وزيادة أعباء الدين المحلي، والتراجع الحاد في الموارد الاقتصادية، وتحديداً الموارد النفطية التي تشكل المصدر الرئيسي للإيرادات الحكومية، بسبب تدهور الأوضاع الأمنية، وغياب الاستثمارات، وعمليات التخريب، وكذلك الفساد المستشري في مؤسسة إنتاج النفط التي ترتبط بالجيش أساساً والذي لا زال النفوذ الأساسي فيه للرئيس السابق علي عبدالله صالح، والذي تتهمه المعارضة بأنه يقف إلى جانب الحوثيين فيما قاموا به من عملية عنيفة مسلحة للسيطرة على الدولة، كما تتهمه بتشجيع أعمال التخريب السياسي والأمني بهدف إفشال العملية السياسية برمتها.

ثالثاً: مخاطر الأزمة

تفتح الأزمة في اليمن أبواباً كثيرة للمخاطر والتهديدات داخل اليمن وخارجه ومن بينها:

١. توقف المسار السياسي في اليمن، حيث ثمة صعوبات في تمرير الدستور والاستفتاء عليه في ظل الظروف الحالية، وعدم إجازة الدستور يعني عدم إجراء انتخابات لأي سلطة في اليمن، وذلك يعني تآكل شرعية النظام السياسي، والذي سيفضي إلى تدهور مؤسسات الدولة وتراجعها لصالح الجماعات العنيفة المسلحة الأخرى كـ"أنصار الله" و"القاعدة".

٢. انتشار العنف والفوضى في اليمن، والذي قد يتخذ طابع العمليات الإجرامية والعنيفة الواسعة بين أكثر من طرف. وأكثر الأطراف المرشحة لتكون الرئيسية في هذا الصراع هي جماعة الحوثيين المسلحة "منظمة أنصار الله"، والتي يُتوقع أن تدخل في مواجهات عنيفة مع أطراف عديدة أهمها "تنظيم القاعدة" في اليمن، والذي يخوض معها معارك في أكثر من منطقة، ومن المتوقع أن تتوسع هذه المواجهات بينهما لتشمل مناطق واسعة من الدولة قد تتحول تدريجياً إلى حرب أهلية واصطفافات مذهبية كما حصل في لبنان (١٩٧٢-١٩٨٧)، وفي سوريا (٢٠١١-٢٠١٤)، وفي العراق (٢٠١٢-٢٠١٤).

٣. أن تدخل أطراف أخرى في مواجهات عنيفة مع الحوثيين، وأكثرها احتمالية هو حزب "التجمع اليمني للإصلاح"، والذي واجه الحوثيين في أكثر من مرة ومنطقة، رغم أن الحزب حتى إعداد هذه التقرير فضل التوقف عن المواجهة المسلحة بعد سقوط صنعاء بأيدي الحوثيين، وهو يعتمد الآن سياسية استعادة الشرعية عبر الرئيس والدعم الخليجي.

٤. دخول السلطة الحاكمة الرسمية في صراع مع الحوثيين، في حال حدث تغير في رأس الدولة وقيادات الجيش والأمن، فمحاولة الحوثيين الحلول محل السلطة أو ابتلاعها عبر دمج مليشياتهم في مؤسساتها، سيؤدي إلى تصادم مسلح مع

أي سلطة طبيعية تسعى لاستعادة دورها في قيادة اليمن وبسط سيطرتها كاملة على كل أراضيه. وإذا كان الرئيس الحالي لم يتمكن من تحريك الجيش لصد الحوثيين عند اجتياحهم للعاصمة لسبب أو آخر، فإن خروجه إلى مدينة عدن وإلغائه لكل التغييرات الأخيرة، فإن أي رئيس سيخلفه -باستثناء الرئيس الذي قد يأتي به الحوثيون- لا بد أن يدخل مع الحوثيين في صراع لاستعادة دور الدولة، والأكثر احتمالاً أن يكون هذا الصراع بالوسائل العنيفة.

٥. تنامي حدة الصراع السعودي-الإيراني في اليمن، فزيادة النفوذ الإيراني في اليمن عبر الحوثيين أو الانفصاليين الجنوبيين ستدفع المملكة العربية السعودية إلى التدخل على كل المستويات في اليمن لمقاومة الوجود والنفوذ الإيراني، لما يشكله ذلك من مخاطر على أمنها ودورها الإقليمي.

٦. تنامي قوة "تنظيم القاعدة"، وغيرها من التنظيمات المتطرفة المشابهة في ظل سيطرة الحوثيين على أجزاء من اليمن وضعف الحكومة المركزية، فهذه التنظيمات ستستثمر هذا الوضع للحشد والتجنيد وتوسيع عملياتها والمناطق التي تسيطر عليها. وسيرفع ذلك من منسوب العنف داخل البلاد، كما لا يُستبعد أن يقوم التنظيم بعمليات خارج اليمن في المستقبل قد تؤدي إلى تدخلات دولية واسعة في اليمن.

٧. تدهور الأوضاع المعيشية والاقتصادية في اليمن؛ حيث أن العنف والفوضى ستسبب تراجع قيام الحكومة بوظائفها الضرورية، وهو ما سيرفع من درجة المعاناة للسكان، خاصة وأن اليمن يُعاني من مشكلة نقص الغذاء وسوء التغذية، فترتيبه في عام ٢٠١٤ هو الأول عربياً، والثاني عالمياً في هذا الشأن.

٨. تراجع الاستثمارات، ونقص المساعدات الخارجية، والتي يعتمد عليها اليمن كثيراً في تمويل مشاريع البنية التحتية وسد العجز المزمن في الموارد. ومن المتوقع أن تخفض الدول المانحة أو ربما توقف مساعداتها لليمن في ظل السيطرة

الحوثية، نتيجة الفوضى وضعف فاعلية الأجهزة الحكومية في استيعابها. كما أنه قد يأتي ضمن خطة إضعاف الحركة الحوثية. فالسعودية ودول الخليج الأخرى، والذين يعدون أكبر المانحين لليمن، هددوا بتجميد المساعدات بعد سيطرة الحوثيين على صنعاء، وفي حال تطبيق هذا التهديد فمن المتوقع أن يشهد الوضع الاقتصادي تدهوراً حاداً، وأزمات في السلع الضرورية، خاصةً الوقود١.

رابعاً: مواقف الأطراف الإقليمية والدولية تجاه الأزمة اليمنية

١. **السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي:** تاريخياً تولي السعودية اهتماماً كبيراً لمجريات الأوضاع في اليمن كدولة جوار لاعتبارات سياسية وأمنية، واحتفظت المملكة باستمرار بعلاقات قوية وتأثير واضح في التوجهات السياسية اليمنية. وحينما شهدت البلاد ثورة شعبية واحتجاجات واسعة استمرت شهوراً في العام ٢٠١١ ضد النظام الحاكم في اليمن، دعمت السعودية حليفها –سابقاً- علي عبدالله صالح قبل أن تلعب دوراً مهماً في بلورة صيغة سياسية انتقالية عبر المبادرة الخليجية التي تخلى صالح بموجبها عن الرئاسة لنائبه منصور هادي.

كان الأمير سلطان بن عبد العزيز يتولى الملف اليمني منذ الستينيات حتى وفاته، وكان يرأس لجنة خاصة تُعنى بشؤون اليمن، وبعد وفاته اضطرت

---

١ تدهورت أوضاع المالية العامة في اليمن بسرعة خلال العام ٢٠١٤، إذ تسببت هجمات رجال القبائل والمسلحين على خطوط أنابيب النفط الرئيسة في حرمان الدولة من عائدات أساسية، وتعرضت ميزانية الدولة أيضا لضغوط جراء جهود الحكومة لقتال مسلحي "تنظيم القاعدة" وغيرهم من الجماعات المسلحة. وكانت السلطات اليمنية قد رفعت في آخر يوليو/ تموز ٢٠١٤ أسعار البنزين والكيروسين إلى مائتي ريال (٠,٩٣ دولار) للتر والديزل إلى ١٩٥ ريالاً (٠,٨٨ دولار)، وقوبلت هذه الزيادة بردود فعل سياسية رافضة، حيث يعيش أكثر من نصف السكان البالغ عددهم ٢٧ مليوناً تحت خط الفقر، كما أنها ساهمت في زيادة أعمال العنف.

سياسة المملكة إزاء اليمن بسبب تبعثر الملف اليمني لدى الحكومة السعودية، وتراجع العلاقات السعودية مع "حزب التجمع اليمني للإصلاح" ومع آل الأحمر شيوخ قبائل حاشد أكبر القبائل اليمنية، وذلك بسبب تطور الموقف السعودي من ملف الإخوان المسلمين عموماً، وخاصةً في مصر، الأمر الذي أدى إلى تراجع الاهتمام السعودي بالشأن اليمني باستثناء عمل المملكة على منع أي اختراقات مصدرها اليمن لأمن السعودية، وتحديداً من طرف "تنظيم القاعدة" في اليمن. وفي المحصلة فإن المملكة اليوم تواجه تحدياً خطيراً في ضوء العنف الحوثي على حدودها الغربية والجنوبية. علماً بأن الدور السعودي ظل غائباً منذ السيطرة المسلحة للحوثيين على العاصمة صنعاء وعدد من المحافظات الأخرى، حيث شهدت المملكة مرحلة انتقالية استراتيجية بسبب شدة مرض الملك عبدالله بن عبد العزيز ومن ثم وفاته ومبايعة الملك سلمان ملكاً للبلاد، وهو الذي أجرى تغييرات مهمة في مطبخ صناعة القرار السعودي، سيكون الملف اليمني بالتأكيد أحد أركانها.

وفي أعقاب تسلم الملك سلمان للحكم في السعودية ثمة دعوات، وربما توقعات، بشأن مراجعات للسياسة الخارجية للمملكة في ضوء التهديدات الخارجية، وأهمها زيادة النفوذ الإيراني في اليمن من خلال سيطرة الحوثيين. وهو تهديد يتطلب انخراطاً أكبر من قبل السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي في حل الأزمة اليمنية، وإعادة الاستقرار إلى البلاد.

وهو ما تبدو بوادر أولية له بعد خروج الرئيس هادي إلى عدن وانعكاس ذلك في الموقف الخليجي الداعم له كرمز للشرعية.

٢. **إيران:** دعمت إيران الجماعة الحوثية منذ بداياتها، وذلك عبر الجمعيات الخيرية والمنظمات غير الحكومية، كما استثمرت إيران في الحوثيين عسكرياً وأمنياً من خلال تدريبهم في إيران ولبنان حسب الرئيس اليمني هادي وتقارير أخرى،

فضلاً عن دعم قناة إعلامية تابعة للحوثيين تبث من الضاحية الجنوبية في بيروت.

يرى بعض الخبراء أن هدف إيران الأساسي في اليمن يتمثل في أن تكون دولة رخوة تستطيع إيران أن توظفها في تحجيم الدور السعودي ودول الخليج، كما تشكل لها نفوذاً استراتيجياً على باب المندب معبر الملاحة الدولية. وفي سبيل ذلك، فإن الدعم الإيراني لا يقتصر على الحوثيين، بل أن إيران تدعم أيضاً علي سالم البيض الذي يدعو إلى انفصال الجنوب، ولديه قناة (عدن مباشر- live) التي تبث من جنوب بيروت، كما أنها تدعم جناحاً ليبرالياً في تعز وله قناة (الساحات) تبث من جنوب بيروت أيضاً.

٣. **الولايات المتحدة الأمريكية:** تنظر الولايات المتحدة إلى اليمن من زاوية احتواء "تنظيم القاعدة"، ومن هنا كان التقدير الأمريكي للرئيس هادي الذي استمر بالسماح للولايات المتحدة بحرية التحرك في اليمن ضد "تنظيم القاعدة" سواءً من خلال هجمات طائرات بدون طيّار أو العمل الاستخباري. وباستثناء ذلك، فإن الملف اليمني لا يحتل أولولية في التعامل الأمريكي مع ملفات المنطقة حالياً، بل يبدو أن الولايات المتحدة لا ترغب في تحمل مسؤوليات أكبر، وبالتالي فإن انسحابها سياسياً من اليمن دون بديل إقليمي أو دولي، وفي ظل المرحلة الانتقالية المعقدة في اليمن فسح المجال لإيران في أن توسع نفوذها وتقوي حلفاءها الحوثيين، بل أن تشجع خطواتهم في السيطرة المسلحة على البلاد.

على صعيد آخر فثمة غياب لأي دور للاتحاد الأوروبي في الأزمة اليمنية، فضلاً عن أن دور المبعوث الأممي أصبح مثار جدل بين بعض الأطراف اليمنية التي باتت ترى فيه غطاءً لسيطرة الحوثيين المسلحة على اليمن، خاصةً بعد إشرافه على توقيع اتفاق في القصر الجمهوري المحاصر من قِبَل الحوثيين وفق شروطهم وخلافاً لمخرجات الحوار الوطني.

خامساً: السيناريوهات المحتملة

- **السيناريو الأول:** استمرار سيطرة الحوثيين على مفاصل الدولة واحتدام المواجهة المسلحة واتساع دائرة العنف. وهذا السيناريو الخطير قد يدفع الأوضاع في اليمن باتجاه واحد أو أكثر من الاحتمالات التالية:

١. صراع مفتوح، يقود إلى انهيار مؤسسات الدولة وسيطرة حالة من الفوضى يمكن أن تتطور إلى حرب أهلية على أسس مذهبية وقبلية.

٢. توفير حاضنة وبيئة خصبة لزيادة نفوذ القوى المتطرفة في البلاد (أنصار الله والقاعدة).

٣. الانفصال والتقسيم على أسس جهوية أو طائفية لبعض مناطق اليمن وخاصة الشمال في صعدة والجنوب في عدن.

العوامل التي تساعد على تحقق هذا السيناريو الخطير

١. إصرار الحوثيين على فرض سيطرتهم على الدولة بالقوة، ورفضهم احترام سلطة مؤسساتها السيادية، وعدم القبول بالعودة إلى المسار الديمقراطي والاحتكام لصناديق الاقتراع.

٢. استمرار التحالف بين الحوثيين وبين مؤيدي علي عبدالله صالح وخاصة في الجيش والأمن

٣. عجز مؤسسات الدولة أو عدم جديتها في استعادة نفوذها وبسط سيطرتها على الدولة وفي إنهاء مظاهر سيطرة المليشيات المسلحة على الأوضاع.

٤. تمسّك إيران بطموحاتها الإقليمية في توسيع مساحة نفوذها في المنطقة، ومواصلة دعمها لحلفائها الحوثيين في اليمن في سياساتهم العنيفة المسلحة.

٥. تردد السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي في اتخاذ خطوات تحول دون تفاقم ما تعتبره خطراً على أمنها واستقرارها ومصالحها، وضعف ضغوطها على علي عبدالله صالح للتخلي عن تحالفه مع الحوثيين، وعلى بعض الأطراف العربية التي تقدم الدعم المالي للحوثيين إلى جانب إيران.

٦. استمرار الضعف الحالي في الموقف الدولي، وعدم الجدية في فرض صيغة سياسية تنهي الأوضاع الخطيرة في اليمن قبل أن تتفاقم نحو ما هو أخطر، وقد مثل قرار مجلس الأمن الدولي الصادر في ٢٠١٥/٢/١٥ صورة واقعية لهذا الضعف والانكفاء عن إنقاذ اليمن بشكل جاد وعملي وعاجل.

- **السيناريو الثاني:** الحل السياسي والعودة إلى المسار الديمقراطي والمرحلة الانتقالية، وهو ما يعيد الاستقرار إلى اليمن، ويجنّبه احتمالات الانزلاق لأوضاع خطيرة قد يصعب تداركها.

العوامل التي تساعد على تحقق هذا السيناريو

١. إدراك الحوثيين لصعوبة فرض سيطرتهم على البلاد وإخضاع مؤسسات الدولة والقوى السياسية للقبول بالأمر الواقع الذي يحاولون فرضه على الجميع لفترة طويلة، وبالتالي قبولهم بأن يكونوا قوة سياسية تشارك في الحياة السياسية كبقية القوى اليمنية، واحترامهم للعملية الديمقراطية ولآلية الاحتكام لصناديق الاقتراع.

٢. قيام مؤسسات الدولة (الرئاسة، الحكومة، الجيش، الأمن) بدورهم في بسط سيادة الدولة وإنهاء مظاهر سيطرة المليشيات المسلحة الحوثية وغيرها، ومصادرة السلاح الثقيل من الجميع لصالح الجيش، خاصة بعد خروج الرئيس إلى عدن.

٣. إدراك إيران لخطورة استمرار الأوضاع الحالية، ولإمكانية تعرّض حلفائها الحوثيين لاستنزاف خطير من قبل القبائل اليمنية والقوى المسلحة الأخرى، وهو ما قد ينعكس سلباً على العلاقات والمصالح الإيرانية في المنطقة مع دول مجلس التعاون وغيرها. ويمكن أن تلعب سلطنة عُمان دوراً في إقناع إيران بالتدخل لدى الحوثيين للتخلي عن سياساتهم الاستفزازية الحالية، بحكم العلاقات الجيدة بين عُمان وإيران. خاصة في ظل مشاكل إيران مع المجتمع الدولي فيما يتعلق بسوريا والعراق والملف النووي، وتفاقم أزمتها الاقتصادية بعد هبوط أسعار النفط نهاية عام ٢٠١٤، ونجاح الرئيس هادي بالخروج إلى عدن واستمراره في مهامه بعد سحب استقالته رسمياً.

٤. تحرك السعودية والإمارات للضغط على الرئيس السابق علي عبدالله صالح للتخلي عن تحالفه مع الحوثيين، وللحؤول دون سيطرتهم على البلاد.

٥. تحرك الولايات المتحدة ومجلس الأمن والمؤسسات الدولية بجدية لفرض صيغة سياسية تنهي سيطرة الحوثيين المسلحة على العاصمة والمحافظات اليمنية، وتعيد الاستقرار للبلاد على أساس مخرجات الحوار الوطني، وتدعم الشرعية السياسية للرئيس والبرلمان المنتخبين حتى لو كانت هذه التوجهات تحت البند السابع.

سادساً: الحلول المقترحة والتوصيات

يجب الاعتراف بأن الأزمة في اليمن بلغت من التعقيد والصعوبة إلى الحد الذي جعل الأطراف المعنية تتخذ مواقف مرتبكة وغامضة إلى حد ما، على الأقل في المستقبل المنظور. فالأزمة الحالية تطال وجود الدولة، كما أنها تتصف بتعدد أطرافها المحليين والخارجيين وتشابك مصالحهم، وغياب الحدود الجغرافية والسياسية لمواقع هذه

الأطراف، فالتحالفات مطاطة، وجميع الأطراف، تقريباً، تقف على أرضيات رخوة، فلا أحد منها، بما فيها الحركة الحوثية، تمتلك مصادر قوة صلبه وحقيقية، حيث أن تقدم الحوثيين المسلح السريع تم نتيجة تحالفات مرحلية مع أطراف يختلفون معها إيديولوجياً وسياسياً. وفي مشهد كهذا من المتوقع أن تحدث مفاجآت في أي لحظة قد تغير المشهد وتخلط الأوراق، وربما بعد وصول الرئيس هادي إلى عدن وإعلانه سحب استقالته واحداً من هذه المفاجآت غير السعيدة للحوثيين وإيران.

ومع الاعتراف بالصعوبات التي تكتنف تطبيق بعض الحلول المقترحة، فإن فريق الأزمات بعض الحلول انطلاقاً من رؤية استراتيجية تحترم المصالح العليا للأمة العربية ولليمن مستهدفاً إعادة الاستقرار والأمن إلى اليمن والمنطقة، وأهم هذه المقترحات:

١. إجراء حوار حقيقي بين القوى المتصارعة، وبرعاية إقليمية ودولية.
٢. الاتفاق على الاستفتاء على مسودة الدستور بعد انسحاب كل المليشيات المسلحة من العاصمة والمحافظات وسيطرة جهاز الأمن على الأوضاع لتجري بعدها انتخابات رئاسية وبرلمانية.
٣. إعادة تأهيل وبناء وتدريب وتوحيد الجيش وقوى الأمن بعد الانتخابات.
٤. استعادة أجهزة الدولة لسيطرتها على جميع مؤسسات الدولة ومناطقها، وهو ما يعني سحب الأسلحة المتوسطة والثقيلة من جميع القوى، وحل المليشيات المسلحة، وعلى رأسها جماعة أنصار الله والقاعدة.
٥. الحل اليمني هو أفضل الحلول، والذي يتم بمبادرات وطنيه يمنيه تتبناها شخصيات ورموز عليها إجماع أو شبه إجماع، وأقدره على إقناع معظم الأطراف لتشارك في الحوار الوطني الشامل، وبرعاية رئيس الدولة.
٦. تأجيل النظر في موضوع شكل الدولة حتى تستعيد عافيتها؛ فأي تقسيم للدولة على أساس انفصال بعض المناطق أو الفدرالية أو اللامركزية، قد

يؤدي إلى المزيد من العنف والفوضى، في المرحلة الراهنة ويضعف التوجه لتقوية الدولة المركزية.

وعلى الصعيد الإجرائي يقترح الفريق خطوات تهدف إلى احتواء دائرة التداعيات الخطيرة ومنها:

١. منح الأزمة في اليمن الأهمية التي تتناسب وحجمها من قبل الدول المجاورة وتحديداً السعودية ودول الخليج، والتي ينبغي أن تشكل خلية أزمة تضم سياسيين وأكاديميين وعسكريين مهمتها متابعة الأزمة وتقديم الأفكار لصانع القرار السياسي لاتخاذ الاجراءات اللازمة في الوقت المناسب.

٢. التحرك السياسي والإعلامي ضد التدخلات الإيرانية في اليمن، والذي قد يشمل فرض أو التهديد بفرض عقوبات على إيران من دول الإقليم والدول العربية.

٣. تعيين مبعوث من الجامعة العربية لليمن، وإنشاء وحدة خاصة داخل الجامعة من الخبراء والباحثين لدراسة أوضاع اليمن وتقديم المشورة والرأي للأمين العام ومبعوث الجامعة.

٤. نظراً لما تتمتع به الدولة الأردنية من قبول واحترام من جميع الأطراف اليمنية، فإنها مؤهلة لأن تلعب دور الوسيط في اليمن، ولذلك يوصي الفريق الحكومة الأردنية أن تبادر بالتنسيق مع السعودية بالتواصل مع أطراف الصراع لبحث إمكانية عقد مؤتمر مصالحة في الأردن، ويُفضل أن يسبقه عقد لقاءات غير رسمية داخل الأردن، وسبق للأردن ان توصل إلى مصالحة تاريخية (وثيقة العهد والاتفاق) بين القوى المختلفة على أرضه في ١٨/ ١/ ١٩٩٤، وذلك لتسوية الأزمة السياسية بين الرئيس اليمني علي عبد الله صالح ونائبه، في ذلك الوقت، علي سالم البيض.

٥.توصية مراكز الأبحاث العربية بالاهتمام بشئون اليمن للمساعدة على الخروج من الأزمة ومنع تفاقمها إقليمياً.

٦.تشجيع الدول المانحة وتحديداً السعودية لتستخدم سلاح العقوبات الاقتصادية بحذر، فالتوسع في استخدام هذا السلاح قد يؤدي إلى انهيار الدولة اليمنية، أو أن يدفعها إلى الارتماء أكثر في حضن إيران.

٧.رغم أن خيار التدخل العسكري البري الخارجي يبقى خياراً صفرياً، إلا أن على الدول العربية المهتمة بشئون اليمن الاستعداد لتدخلات عسكرية عربية محدودة ونوعية ومؤقتة لمواجهة أي طارئ في حال أصر الحوثيون وإيران على سياساتهم الحالية التي تعتمد العنف والسلاح وسيلة لإضعاف الدولة وفرض الأمر الواقع. وعلى الدول العربية أن تستعد لتقديم الدعم التقني والفني للجيش وقوات الأمن الرسمية في حال تخلصت من الاختراق الحوثي، وبعد إعادة هيكلتها وتشكيلها من قبل حكومة شرعية والرئيس المنتخب وبدعم من البرلمان المنتخب أيضاً.

الحفل السنوي للذكرى الرابعة والعشرين على

تأسيس مركز دراسات الشرق الأوسط

عمّان- نظم مركز دراسات الشرق الأوسط حفلاً بمناسبة مرور أربعة وعشرين عاماً على تأسيسه، وذلك يوم ٢٠١٥/٠٣/١٠، وتضمن الحفل عدداً من الفعاليات كان أولها كلمة افتتاحية لمدير المركز الأستاذ جواد الحمد، وتلاها كلمة الدكتور عودة الجيوسي رئيس مجلس الأمناء في المركز، كما تخلل الحفل محاضرة للأستاذ بهاء الدين النقشبندي، نائب الأمين العام للحزب الإسلامي العراقي تحت عنوان: "**أزمة العراق وتفاقم إشكالية "داعش" والتحالف الدولي ضدها... الواقع وآفاق المستقبل**"، وشارك في الحفل عدد كبير من الشخصيات الوطنية والدبلوماسية وممثلي الأحزاب والأكاديميين وعدد من الشخصيات الإعلامية.

الأستاذ جواد الحمد رحّب في كلمته الافتتاحية بالحضور في حفل الذكرى الرابعة والعشرين لتأسيس المركز في الأردن، موضحاً أن المركز يقف اليوم على أعتاب احتفاله باليوبيل الفضي العام القادم ٢٠١٦، وقد سجّل العديد من الإنجازات التي حظيت بتقدير وإعجاب الكثير من السياسيين والخبراء والأكاديميين الأردنيين والعرب، وذلك بجهود العاملين في المركز والمتعاونين معه على مدى أكثر من عقديْن، وهو ما أسهم وساعد في ترشيد العديد من الأفكار والقرارات في الظروف الصعبة ولا سيّما في ظل المتغيرات المعقدة التي يشهدها الأردن والمنطقة، حيث عكف المركز من خلال خبراء على تفكيك الأحداث وتحليلها واستشراف المستقبل وتقديم التوصيات ورسم السياسات، كما عمل مؤخراً على تفكيك الأزمات وتوفير الخيارات والحلول والبدائل المناسبة للخروج منها منذ انطلاقة الربيع العربي عام ٢٠١١ عبر فريق الأزمات العربي في المركز.

وختم الحمد كلمته الافتتاحية بدعوة الشباب الأردني والعربي إلى التمتع بالثقة بالنفس والإيمان بهذا الوطن وهذه الأمة ورسالتها، والاعتماد على الجهد الذاتي والاستفادة من خبرات الآخرين الذين سبقونا في مضمار الحضارة. كما شدد على توفير وسائل البحث والعلم التي تعمل جائزة البحث العلمي في مركز دراسات الشرق الأوسط بالتعان مع عدد من الجامعات الأردنية على الإسهام في بنائها.

الدكتور عودة الجيوسي أثنى في كلمته على أداء المركز خلال عام ٢٠١٤، مؤكداً بأنه يسير بخطىً ثابتة باتجاه تحقيق أهدافه التي كان قد رسمها للفترة من ٢٠١٢-٢٠١٥ ضمن توجهاته الإستراتيجية العامة، مستعرضاً في الكلمة التي ألقاها أبرز إنجازات المركز خلال العام الماضي في مختلف المجالات سواءً ما يتعلق منها بإصداراته العلمية أو نشاطاته الثقافية أو رعايته لجائزة البحث العلمي وغيرها.

وفي محاضرة له تخللت الحفل أرجع الأستاذ بهاء الدين النقشبندي الأزمات التي يشهدها العراق حالياً إلى الحرب العراقية الإيرانية التي تفجرت في عام ١٩٨٠ واستمرت حتى عام ١٩٨٨، موضحاً أن العراق منذ ذلك الوقت وهو ينتقل من أزمة إلى أخرى وصولاً إلى الأزمة المركبة والمعقدة التي يشهدها حالياً في أعقاب استيلاء تنظيم الدولة (داعش) على ثلث أراضي البلاد في محافظات نينوى وكركوك وصلاح الدين والأنبار وديالى بعد انهيار الجيش العراقي في هذه المحافظات.

وإزاء تشكيل التحالف الدولي لمحاربة داعش أوضح المحاضر بأن الولايات المتحدة توظف هذا التحالف لترسيخ نفوذها المنطقة مستشهداً بمذكرات وزير الخارجية الأسبق جيمس بيكر (سياسة الدبلوماسية) التي كتب فيها بأن "الولايات المتحدة تستفيد من أعدائها لترسيخ نفوذها"، كما شدد على أفكار هنتنغتون التي ترى بأن الإجماع الأمريكي الشعبي خلف إدارة بوش إنما تحقق في أعقاب أحداث ١١ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١.

وعزى النقشبندي أسباب ظهور داعش إلى جملة من الأسباب منها الداخلية والإقليمية والدولية، ومن أبرز الأسباب الداخلية: أن داعش تُعدّ تطوراً منطقياً للسلفية

الجهادية التي أخذت طابعاً أكثر عنفاً وتوحشاً، والظلم والقهر والاستبداد التي عاشته وماتزال أجزاء واسعة من المنطقة العربية. وكذلك توفر بيئة مناسبة على نشوء التطرف نتيجة الإحباط والجهل، إضافة إلى تحوّل بعض الدول العربية إلى دول فاشلة بسبب الاهتزازات التي خلفتها أحداث الربيع العربي.

أما البيئة الإقليمية فلخصها المحاضر في التوغل الإيراني الذي حفز الشباب المتحمس نحو التطرف والإرهاب نتيجة النهج الطائفي الإيراني.

وحيال الأسباب المتعلقة بالبيئة الدولية فأرجعها النقشبندي إلى تجاهل المجتمع الدولي لجرائم وانتهاكات الميليشيات الشيعية في كل من العراق وسوريا وحديثاً في اليمن.

وذهب المحاضر إلى أن الجهود التي تبذل لمحاربة داعش لم تنجح حتى الآن في القضاء على التنظيم ويرجع ذلك إلى عدد من الأسباب، ومن أهمها: الاعتماد على الحل الأمني بشكل كامل، والاعتماد على الميليشيات الإرهابية الشيعية، وهو ما يبرز إشكالية استخدام الإرهاب ضد الإرهاب مما أدخل المنطقة في حلقة مفرغة، والتعاون مع إيران الذي خلق بيئة مساعدة على بقاء داعش، وكذلك تضارب أجندات الأطراف المحاربة لداعش بين كل من الولايات المتحدة وإيران دول الخليج العربي.

وختم الأستاذ النقشبندي محاضرته بالتساؤل عن الحلول المفترض اتخاذها لمواجهة داعش، موضحاً أن هذا النوع من الحروب غير النظامية التي تنشب بين دولة وجماعة شديدة التماسك لا يمكن أن يتم حسمه بالعمليات العسكرية فقط.

وربط المحاضر تمدد داعش بما يُعرف في علم السياسة بنظرية فراغ القوة التي تتلخص في أن أي فراغ حاصل بسبب انسحاب قوة ما، يؤدي بالضرورة إلى تحرك قوة بديلة لشغل هذا الفراغ وهو ما حصل بالضبط عندما تعرضت تيارات الإسلام السياسي المعتدلة للإقصاء في بعض الدول العربية.

ودعا النقشبندي في نهاية محاضرته إلى إعادة الاعتبار لحركات الإسلام السياسي المعتدلة، معتبراً ذلك مدخلاً مهماً لمحاربة داعش نظراً لأن داعش ليست قوة عسكرية فقط، وإنما فكر راسخ في أدمغة شباب ثائر متحمس محبط من أوضاع المنطقة والعالم.

ملحق

أزمة العراق وتفاقم إشكالية داعش والتحالف الدولي ضدها

الواقع وآفاق المستقبل*

لا يختلف اثنان أن العراق يعيش الآن في أزمة خانقة بسبب الوضع المجتمعي والأمني والاقتصادي مع تردي حال الدولة والسياسة. ليست الأزمة العراقية جديدة؛ فقد بدأت بوادرها الأولى مع اشتعال فتيل الحرب العراقية الايرانية، بل ربما امتدت إلى تاريخ أسبق من ذلك، وهو تاريخ انتصار الثورة الايرانية في شباط ١٩٧٩، وصعود الخميني إلى سدة السلطة في إيران، وبدء تطبيق نظرية تصدير الثورة التي كانت من المبادئ الاساسية التي دعا إليها الخميني. ولأسباب كثيرة جداً ومعروفة كانت المحطة الأولى المطلوب تصدير الثورة إليها هي العراق، ومنذ ذلك التاريخ بدأ الايرانيون صراعاً لا ينتهي من أجل تحقيق حلمهم الكبير بالهيمنة على المنطقة. وها هم اليوم يسيطرون على أربع دول فيها هي العراق، وسوريا، ولبنان، واليمن. وعلى الرغم من أن هذه السيطرة تتفاوت في هذه الدول من حيث المدى إلا أنها تظل على أية حال سيطرة بمعنى الكلمة.

أزمة تلد أخرى

ظل العراق ينتقل من أزمة إلى أخرى، وما برح يخرج من حفرة ليقع في بئر، وذلك منذ قيام الثورة الإيرانية- كما سبق أن أشرنا- وهو الآن يواجه أزمة مركبة ومعقدة للغاية هي احتلال داعش لحوالي ثلث مساحة أراضيه في محافظات نينوى، وكركوك، وصلاح الدين، والأنبار، وديالى، وذلك بعد انهيار الجيش العراقي بشكل كامل في هذه المحافظات وتمدد خطر داعش إلى مسافة قريبة من العاصمة بغداد، مما

*إعداد الأستاذ بهاء الدين النقشبندي، نائب الأمين العام للحزب الإسلامي العراقي.

استوجب تشكيل تحالف دولي من (٦٠) دولة للوقوف بوجه هذا التمدد حيث بدأت غارات هذا التحالف التي أوقفت هذا التمدد الداعشي، لتتحول المعركة إلى عملية كر وفر بين التنظيم وبين قوات الحشد الشعبي والجيش العراقي يساندها التحالف الدولي الذي يبدو أنه يستفيد من هذه الحالة غير المستقرة لفرض أجندته على دول المنطقة. لكن وفي ضوء مقولة جيمس بيكر في مذكراته التي نشرها تحت عنوان (سياسية الدبلوماسية) "إن أمريكا تستفيد من أعدائها لترسيخ نفوذها"، فإن هذه المعادلة قد تكون قابلة للتحول من طرف إلى آخر. ولاسيما أن نظرية الاستفادة من العدو هي في قمة سياسات الولايات المتحدة منذ وقت طويل، وهو ما يجعلها تلتقي مع السياسة الإيرانية التي استفادت هي الأخرى من غباء أعدائها خلال السنوات القليلة الماضية مما أوصل نفوذها إلى البحر المتوسط جنوباً وإلى بحر العرب غرباً.

كيف تفهم داعش؟

العوامل الأساسية لنشوء داعش

أ- العوامل الداخلية:

يمكن أن نعزو الأسباب الداخلية لنشوء داعش إلى الآتي:

١. كانت داعش تطوراً منطقياً للسلفية الجهادية التي اخذت طابعاً اكثر عنفاً وتوحشاً.

٢. نشأت داعش نتيجة للظلم والقهر وخيبة أمل الشباب المسلم من الانظمة الدكتاتورية التي سببت ربيعاً عربياً لم يكتمل. وبفعل الثورة المضادة عادت بعض الانظمة المستبدة إلى الحكم مرة أخرى بانقلابات عسكرية، وهو ما دفع هذا الشباب إلى سلوك طريق التطرف، لقناعته بعدم جدوى المسار الديمقراطي الذي تعرض لمؤامرة كبرى أطاحت ببعض بلدان الربيع العربي. كما أن موقف العالم الحر!! (نعم، العالم الحر!!) من هذا الربيع بعدم الوقوف منه موقفاً ايجابياً سبب هذا الجنوح إلى التطرف والإرهاب.

٣. البيئة المساعدة: تشير الاحصائيات إلى أن ما يقرب من (٥٠٪) من سكان العالم العربي هم في سن الشباب (٢٠-٣٠ عاماً) أي ما يقرب من (٢٠٠) مليون شاب، كما أن الاحصائيات تشير إلى أن هناك نحو (١٠٠) مليون عربي لا يقرأ ولا يكتب، كما أن هناك ما يقرب من (٥٠-١٠٠) مليون إنسان عربي عاطل عن العمل، وهو رقم مخيف. وكل هذه الإحصائيات توفر بيئة مساعدة بدرجة كبيرة على نشوء التطرف والإرهاب نتيجة الإحباط والجهل.

٤. أدت ثورات الربيع العربي إلى إحداث زلازل في كيانات بعض الدول محولة بعض تلك الدول إلى دول فاشلة (failed states) أو دول هشة (fragile states) مثل العراق، وسوريا، واليمن، وليبيا. أما مصر فهي على الطريق، إذا جاز التعبير. وقد أدى غياب الدولة وتخليها عن تحمل مسؤوليتها إلى جنوح بعض الناس إلى الاستقواء بالجماعات المتطرفة لشعورهم باليأس وخيبة الأمل.

ب- العوامل الاقليمية:

وأكبر تلك العوامل التمدد الايراني الذي حفز الشباب المتحمس للتوجه نحو التطرف والإرهاب، حيث كان النهج الطائفي الإيراني أكبر دافع لهؤلاء الشباب على الانخراط في تنظيمات عنيفة مثل داعش للانتقام مما أحدثته السياسة الايرانية في العراق وسوريا ولبنان واليمن من أذى لأهل السنة قتلاً واغتيالاً وتهجيراً وتطهيراً عرقياً وابادة جماعية.

ج - العوامل الدولية:

وفي الوقت الذي كان فيه المجتمع الدولي يصنف الجماعات المتطرفة السنية على أنها جماعات إرهابية، كان هذا المجتمع يغض الطرف عن جرائم المليشيات الشيعية التي عاثت فساداً في الارض في العراق وسوريا واليمن ولبنان. وقد ساعدت هذه الازدواجية في

المعايير وبشكل كبير- وهي الازدواجية التي كان المجتمع الدولي يمارسها في تعامله مع الفريقين- على انحياز بعض الشباب السني إلى داعش كردة فعل على هذا السلوك من المجتمع الدولي.

مواصفات تنظيم داعش

١. يمتاز التنظيم بأنه تنظيم عقائدي راديكالي لا يتورع عن الوصول إلى أقصى مراتب السادية والتوحش في ارتكاب جرائمه، وهذا ما حدث بالضبط في حادثة حرق الطيار الاردني معاذ الكساسبة في عملية استنكرها العالم من أقصاه الى أقصاه.

٢. تنظيم الدولة تنظيم سياسي براغماتي انتهازي، وهذا ما ظهر جلياً من خلال قتاله للفصائل الجهادية السلفية في سوريا بالرغم من النهج العقائدي الواحد للفريقين.

٣. العناصر المهيمنة داخل التنظيم هي عناصر مخابراتية سابقة في جهاز المخابرات العراقي السابق وضباط في الجيش العراقي السابق وهذا العامل دفع التنظيم للميل بشكل أوسع للعنف.

٤. على عكس بعض التنظيمات السلفية الجهادية ليس لتنظيم داعش مفكرون على مستوى التنظير الشرعي كأبي محمد المقدسي، وأبي قتادة الفلسطيني، وهاني السباعي.

٥. ما حققته داعش من إنجازات سريعة على الأرض خطف أنظار الكثير من المتحمسين حتى من أمريكا وأروبا، وهذا ما يفسر انضمام أعداد كبيرة من مسلمي أوروبا والشيشان وغيرهم للتنظيم، وهذه الظاهرة يمكن أن نسميها بظاهرة (خطف الأبصار).

تداعيات تمدد داعش في العراق وسوريا

أ- التداعيات السياسية:

١. سبب تمدد داعش تشجيع جماعات متطرفة للإعلان البيعة لزعيم التنظيم أبي بكر البغدادي كخليفة للمسلمين كما حدث في المغرب والجزائر وأخيراً مبايعة أبي بكر الشكوي زعيم جماعة بوكو حرام له مما جعل داعش تنظيماً عابراً للحدود وينزع عنه الطابع القطري.

٢. ساعد تقدم داعش في إشعار كل الأطراف السياسية أنها في خطر، وأن عليها أن تتعاون لدرئه لأن الخطر يشمل الجميع على مستوى الدول أو الكيانات السياسية، لذلك شهدنا تعاوناً امريكياً- إيرانياً في العراق للوقوف بوجه داعش، كما اتجهت الأحزاب السياسية العراقية المتناحرة فيما بينها للعمل سوية بعد شعورها بالخطر المشترك، فقبل أيام أثنى مارتن دمبسي رئيس اركان القوات المسلحة الامريكية على دور إيران في استعادة تكريت.

٣. فشل نموذج الدولة الوطنية العربية باختراقها من قبل داعش.

ب- التداعيات الاجتماعية:

١. تعميق الشرخ الطائفي الشيعي السني نتيجة صراع داعش مع المليشيات الشيعية وتجاوز كلا الطرفين لحقوق الإنسان بطرق تفوق الخيال.

٢. بروز حالة الهجرة الجماعية من المدن التي تسيطر عليها داعش حتى وصل عدد النازحين العراقيين داخل العراق ما يقرب من مليوني نازح مما خلق مشكلة بالغة التعقيد على المستوى الاجتماعي، فشلت الدولة العراقية في حلها هذه اللحظة.

٣. بعد أن كان الصراع سنيا–شيعيا عقب القضاء على تنظيم القاعدة عام ٢٠٠٨-٢٠٠٩ عاد جزء من الصراع ليصبح سنيا– سنيا باستهداف

داعش لبيئتها الحاضنة، وهذا يصب في صالح ايران والقوى المتحالفة معها.

٤. تفاقم مشكلة الهوية في العالم العربي، مع تحول بعض الدول الوطنية إلى جغرافيا مجردة وغياب الهوية الواحدة، وهذا ما يترسخ يوميا في سوريا والعراق ولبنان.

ج- التداعيات الثقافية:

١. انتشار ثقافة العنف والكراهية وإلغاء الآخر، ولو كان من الطائفة نفسها وحتى من العقيدة نفسها.

٢. التعامل مع تاريخ الأمة والنقاط المضيئة فيه بمنتهى الفوضى والجنون والتدمير كما حدث مع مدينة الحضر في محافظة نينوى بشكل لا يوصف ولا يفهم أن يصدر من عاقل.

٣. سيادة منطق العبث وتطبيق الأحكام الشرعية بشكل آلي مخيف لا يمت إلى الدين بصلة.

د- التداعيات الأمنية:

وهي أخطر أنواع التداعيات التي أنتجها تقدم داعش ومن مظاهرها العامة:

١. كسر هيبة الجيوش الوطنية التي ساد في مؤسساتها الفساد وغياب العقيدة والانضباط العسكريين.

٢. صعود دور المليشيات الشيعية في القتال مع داعش بعد انكسار الجيشين العراقي والسوري، مما صعد من وتيرة الصراع الذي بدأ يأخذ أبعادا عقائدية بشكل أكبر.

٣. سقوط مفهوم المناطق الآمنة بعد تمرد داعش باتجاه اقليم كردستان ووصولها بالقرب من العاصمة بغداد.

أسباب فشل القضاء على داعش

١. الاعتماد على الحل الامني بشكل كامل.
٢. عملية القضاء على التنظيم وهنا تبرز اشكالية استخدام الإرهاب ضد الإرهاب التي ادخلت المنطقة في حلقة مفرغة.
٣. التعاون مع إيران للقضاء على داعش صنع بيئة ممتازة لداعش.
٤. تضارب أجندات الأطراف المحاربة لداعش.
   - الولايات المتحدة / أجندة الخوف من التطرف.
   - ايران / أجندة الخوف على نفوذها في العراق وسوريا.
   - دول الخليج / أجندة الخوف على أنظمتها السياسية من السقوط.

داعش وآفاق المستقبل

استعرضنا فيما مضى أزمة العراق وتفاقم إشكالية داعش والتحالف الدولي ضدها. ونأتي الآن لرسم أفاق مستقبل داعش وتداعياتها على المنطقة والعالم، وهنا نستعرض ثلاثة سيناريوهات لهذا المستقبل:

السيناريو الاول: انتصارات مهمة لداعش

هذا السيناريو يترتب عليه ما يأتي:

١. إضافة مدن جديدة لسيطرة داعش وزيادة مساحة دولتها.
٢. تدخل دولي أكبر يمكن أن يؤدي إلى إشراك قوات برية خصوصا إذا علمنا أن الجمهوريين الذين يسيطرون على غرفتي الكونغرس يدفعون بشدة لذلك.
٣. تصاعد المد الطائفي والفرز على أساس العقيدة والمذهب.
٤. انحسار العملية الديمقراطية وتنامي نفوذ العسكر والقوات المسلحة.

السيناريو الثاني: هزيمة داعش

ويترتب على هذا السيناريو:

١. زيادة اضطهاد أهل السنة واحتمال نشوب حرب أهلية شيعية-سنية قد تقود إلى التقسيم.
٢. عودة الأنظمة الدكتاتورية التي ستساعد هزيمة داعش على عودتها باعتبار أنها هي التي انتصرت على داعش وباعتبار أنها الوحيدة التي يمكن أن تحقق الأمن والاستقرار.

السيناريو الثالث: بقاء الوضع الراهن على ما هو عليه

أي لا يحصل تمدد مهم جديد لداعش كما لا يحصل لها انكسار جدي ويتبع هذا السيناريو ما يأتي:

١. استمرار استنزاف دول المنطقة عسكريا واقتصاديا وربما كان هذا السيناريو هو ما يناسب الغرب حاليا.
٢. فتح أبواب المستقبل على احتمالات كثيرة وفق نظرية الفوضى الخلاقة التي طرحتها كوندليزا رايس.
٣. ازدياد نفوذ إسرائيل وتفردها بالقوة في المنطقة، وخروج كل دول المنطقة من حلبة الصراع معها.
٤. ازدياد عدد الدول الفاشلة في المنطقة.

والان ما الحل ؟!

يظن الأمريكان والإيرانيون أن الحل يكمن في العمليات العسكرية فحسب وهي الكفيلة بهزيمة التنظيم، لكن ما يغيب عن فهم هؤلاء أن هذا النوع من المعارك والحروب غير النظامية وهي التي تنشب بين دولة وبين جماعة مسلحة شديدة التماسك لا يمكن أن يحسم بالعمليات العسكرية فحسب.

أن هؤلاء ينظرون إلى المشهد من زاوية واحدة فيه دون أن ينظروا – كما يقال في العلوم الاستراتيجية– بعيني النسر اللتين تستقصيان كامل زوايا المشهد، بل وتغطيان كل مساحة ونقطة فيه.

المعالجة بالعمليات العسكرية تتعامل مع النتيجة وتغفل السبب، ومثل هذه المقاربة هي – بالتأكيد – ناقصة ولا تقود إلى الحل الكامل، بل هي حلول ترقيعية لا تلبث أن تعيد المشكلة إلى المربع الصفري أو حتى إلى ما قبله.

لا يمكننا معالجة الأمراض المزمنة بحبوب وجع الرأس، لأننا يجب أن نعرف سبب المرض لكي نعالجه لا أن نسكنه فحسب. إن اعادة الاعتبار لحركات الاسلام السياسي المعتدلة هي السبيل الوحيد لعلاج اشكالية داعش. فداعش ليست قوة عسكرية فحسب، ولكنها كذلك فكر راسخ في أدمغة شباب ثائر متحمس محبط من أوضاع المنطقة والعالم.

وفي علم السياسة هناك نظرية تسمى بنظرية فراغ القوة (power vacuum) وتتلخص في أن أي فراغ حاصل بسبب انسحاب قوة ما، يؤدي إلى تحرك قوة بديلة لشغل هذا الفراغ وهو ما حصل – بالضبط– عندما تعرض الإسلام السياسي المعتدل للإقصاء في بعض الدول العربية فكانت النتيجة المعتادة، صعود التطرف والإرهاب بدلا منه.

في الختام نقدم نصيحة إلى كل من يهمه معالجة إشكالية داعش: هذا هو طريق الحل الذي لا طريق سواه، فالدبابة لم تهزم يوما فكرا ولو كان فكرا أخرقا يعبد الأحجار أو يسجد للحمير والأبقار!!!

ISIS is controlling one-third of the country in the governorates of Neinawa, Kerkuk, Salahuddin, Al-Anbar and Diala upon the fall of the official army there.

As for the international alliance against the group, he explained that the US was employing it to consolidate its own influence in the region. According to Al-Naqshabandi, the emergence of the ISIS has many internal, regional and international reasons.

He finally wondered about the solutions necessary to counter the ISIS. Such wars breaking out between a state and a strongly coherent organization cannot be terminated only by military operations. He called for the re-appreciation of moderate political Islam movements. That should be a major lever in the battle against the ISIS, which is not only a military power, but also a solid thought in the minds of enthusiastic revolutionary youth who are frustrated by the situation in the region and the world.

MESC'S 24TH Anniversary: Annual Ceremony

MESC

the MESC organized a festivity on the 24th anniversary on march 10, 2015, containing a number of activities. it was started by an opening speech by director general Mr. Jawad Al-Hamad, followed by a talk by head of MESC's board of trustees Odeh Al-Jayyousi. there was also a lecture by vice secretary-general of the Iraqi Islamic party Mr. Baha'uddin Al-Naqshabandi titled "Iraq crisis: is escalation vs. international coalition (present and future horizons). it was joined by a large number of national and diplomatic figures, representatives of parties, academics and many journalists.

in the opening speech, Mr. Al-Hamad welcomed the participants, noting that the MESC is about to mark its silver jubilee next year 2016. it has made several achievements, which are highly appreciated by many Jordanian and Arab policiticians, experts and academics.

He concluded by calling the Jordanian and Arab youth to enjoy self-confidence and faith in their countries and the Arab nation and its mission. they ought to depend on their own efforts as well and build on the experience of the others who outshine us in the race of civilization.

In his turn, Dr Al-Jayyousi commended the performance of the MESC in 2014, pointing out that it is moving steadily to accomplish the targets set for the period 2012-2015 within its general strategy.

Dr Al-Naqshabandi's lecture attributed the current Iraqi crises to the war with Iran, which took place between 1980 and 1988. Since that time the country has been shifting from a dilemma to another, until this complicated one. Now, the

- Postponing the consideration of the form of the state on the basis of a federation or the separation of some areas until the state recovers from the crisis.

The ACT also presents procedural steps aimed at containing the serious repercussions, mainly:

- Paying due attention to the true size of the dilemma by the neighboring countries, especially Saudi Arabia and the other Gulf states
- Taking political and media actions to put an end to the Iranian intervention in Yemen, which could include imposing – or threatening of imposing – sanctions by the countries of the region and Arab countries, supported by the Islamic Conference Organization and the UN
- Appointing an envoy from the Arab League to Yemen, and
- Creating a specialized unit of experts in the Arab League to investigate the Yemeni case in order to present consultations to the Secretary General and the envoy.

Finally, due to the conventional acceptance and respect by all the Yemeni parties to the Hashemite Kingdom of Jordan, it is recommended that Amman play the role of a mediator in this regard. Furthermore, other Arab think tanks are urged to focus on the problem as well as involve Yemeni experts and politicians in seminars or policy sheets to assist in overcoming the crisis and prevent its regional escalation.

- Halt of political course
- Spread of violence and instability
- Rising power of radical armed groups, especially Al-Qaeda and the Houthis
- Escalating Saudi-Iranian conflict in Yemen, and
- Deteriorating living conditions of all Yemenis.

There are two main scenarios. The first is the persistence of the Houthis' control on the states' major pillars as well as the expansion the cycle of violence. The second is a political resolution, return to the democratic course and the execution of the transitional stage programme. The latter would restore stability and prevent the sliding into an extremely serious situation.

In spite of the difficulties facing their implementation, a number of solutions are proposed to solve the issue from a strategic perspective, which respects the higher interests of the Arab nation, in general, and the Yemeni people, in particular. Among these are the following:

- Conducting a genuine dialogue between the disputing parties under regional and international auspices
- Holding a referendum on the draft constitution, so that it would be followed by presidential and general elections
- Rehabilitating, rebuilding and unifying the army and security forces
- State's restoration of all institutions and territories, and

to internal and external relevant parties through specific mechanisms.

The current dilemma is basically attributed to the year 2011, when protests broke out calling for the departure of former president Ali Abdullah Saleh. As the government opted for oppressing these acts and ignoring the public demands, a long-term bloody civil war was feared. There are other causes, such as the following:

- absence of powerful military institutions
- weak accord between politicians
- scarce and ill-managed economic resources
- public bodies' corruption and submission to separate political powers, and
- lack of foreign parties' seriousness in rebuilding the country on the basis of a national, Arab and Islamic identity inclusive to all Yemenis.

The main forms of the crisis can be set as follows:

- Failure of peaceful political settlement under the auspices of the UN since 2011
- Diminishing actual control of official institutions on major parts of the state, in favour of armed militias, extremist groups and local tribal and territorial powers
- Increasing foreign intervention
- Growing local debt, and
- Sharp decline of economic resources.

Among the threats to the country and the region if the crisis continues are the following:

Gaza Reconstruction Delay: Reasons and Impacts

Adnan Abu Amer

The "third" Israeli aggression on the Gaza Strip lasted for 51 days between July 7 and August 26, 2014. The volume of destruction was many times as that caused by the wars in 2008 and 2012.

Thus, immediately after the aggression, a lot was said about efforts for the reconstruction of Gaza. There was an inclusive deal stating a long-term truce, rebuilding what had been destroyed, in return for carrying on with a quiet on the Palestinian-Israeli border. However, it seems that the track was not paved due a number of reasons:

1. Palestinian internal political complications
2. security escalation with Israel
3. required improved relations with the region and international community.

However, the slow reconstruction will not necessarily result in the outbreak of a new wave of confrontation between Hamas and Israel as a means of pressure on the relevant parties to speed the process. The results of any near future battle after the end of the war may not be affordable by the besieged Gaza Strip.

Yemeni Crisis: Where to?

Arab Crisis Team

The present report, prepared by the Arab Crisis Team (ACT), discusses the backgrounds, manifestations and repercussions of the Yemeni crisis, in addition to the stands of different parties and possible scenarios. In a bid to solve it and prevent further escalations, recommendations are made

buses to move them, warning that the Jews will lose control of the state. This propaganda secured Netanyahu a large number of votes, making him reap such a surprising victory.

In the final analysis, this election will not change the political map in Israel, but it will enhance the position of the right-wing camp made up of Likud, Shas, Our Home Israel, the Jewish House Party, "All of Us" – led by Ekhalon, a breakaway of Likud – and United Torah. This combination gives Netanyahu 67 out of 120 seats in the Parliament.

The new government, to be formed by Netanyahu of the above formula, would face a number of central issues, such as the following:

- The negotiations with the Palestinians: how to continue in light of Netanyahu's statements during the election that he did not favor a two-state solution
- The US administration, which considered his statement to be gravely serious because it undermines its own mediation and patronage of the settlement project fitting the size of its interests in the Middle East
- Iran, as he challenged the US President Obama's administration
- Other ongoing crises and shifts in the Middle East for several years, and
- Very thorny internal economic files.

The central question here is: can a right government, led by Netanyahu, stand or suffer from internal disintegration as a result of discrepancies between its parties' visions for a number of files? Or will it carry on until the end of the term in spite of these contradictions, by Netanyahu's management of such files in which he is an expert but without solutions?

Reports And Articles

Review of 20th Knesset Elections

Johny Mansour

The March 17, 2015 Knesset elections resulted in the victory of the Likud party, led by Benjamin Netanyahu, with thirty seats. Opinion polls had predicted only 26 seats. On the other hand, its rival Zionist camp (consisting of both Labor and Movement parties) was unexpectedly defeated, winning only 24 seats, which the opinion polls had given 27-28 seats.

The number of seats, which constitutes 25% of the Knesset, guarantees Netanyahu the request by the President of the State of Israel to form his own fourth government. In addition, the winning of the center-right and extreme right paves the way for a full right-wing cabinet.

On the other hand, this election produced, for the first time, a new phenomenon among the Arab Palestinians in Israel, when they went to the ballot boxes as one bloc with four parties and political lists. Though not taking a complete form, and in need for further development, it marks the unity of the Palestinians in Israel in one entity to demand equal rights as citizens and confront the racial tide common among the Israelis. In Parliament, in the milieu of Israeli parties and among large segments of the Israeli public, the Arabs are considered terrorists, undesirable and highly suspicious. This is frankly expressed in the election propaganda in which Netanyahu appeared to represent his Likud party on the ballot day. He called on the Israeli public to go to the polls because the Arabs in Israel are going in large numbers with

state solution what are the challenges imposed by the rise of the Israeli right in the last Knesset elections on the Palestinian, Jordanian and Arab positions? Second, are there Palestinian, Jordanian or Arab options to counter the challenge of the "failure" of the two-state solution on which the Arab official policies are based in their approach to the Arab-Israeli conflict?

The seminar concluded that the results of the 20th Knesset elections were similar to the first two decades of the emergence of Israel, which were dominated by the Likud. That does not mean the party with the majority of seats, but the one capable of forming the government. Furthermore, the election has strengthened the so-called New Right, which is distinct from the old one by emphasizing the ‘religionization’ of the political discourse. It is penetrated by religious concepts, though it was one day liberal and nationalist; today it is ideological, religious and nationalist. In other words, the Likud now is not very different from the Zionist, religious Jewish House party.

Concerning the future of the political settlement, the seminar concluded that the problem in the current situation was neither worrying nor costly to Israel. The current lack of price makes the Israeli right in a state of ideological well-being and political convenience. It does not make sense to say that Netanyahu may move towards the establishment of a Palestinian entity in the West Bank under these facts, especially as there are supporters of his discourse without electing him. Therefore, Netanyahu is expected to keep the status quo under the pretext of the Arab regional realities and the absence of political cost.

The main features of the shifts in the Libyan conflict have become obvious through the crystallization of two disputing camps on territorial and tribal bases. The first features civilian forces agreeing on "Operation Dignity" in the east. The second enjoys an Islamic character around Operation Dawn of Libya in the west. Each has its own military and political, as well as regional and international, tools.

Therefore, the Libyan scene may be summed up in the pursuit of each party to achieve the greatest influence at the other's expense in light of the domination of weakness balance. Neither of them has the political ability or the public foundation to impose its will on the other, especially in the absence of homogeneity in terms of interest or tribe within each camp. This would prolong the conflict and threaten the cohesion and sovereignty of the Libyan state, mainly if the country descends into a civil war, bearing in mind the misuse of weapons, spread of militias and absence of a strong central authority, not to mention the negative impacts of foreign intervention. The parties of the crisis shall only resort to a political reconciliatory solution, which ensures the interests of all the conflicting forces.

Issue Seminar

Prospects of Political Settlement and Two-state Solution upon Re-election of Israeli Right

MESC

MESJ held a seminar titled "Prospects of Political Settlement and Two-state Solution upon Re-election of Israeli Right". It sought to answer two major questions. First, in the light of its stands on political settlement and the two-

Editorial

The Arab Split in the Light of Chaos, Extremism and Terrorism

Editor in Chief

Outlining the crises that facing the Arab World, the Editorial classified four crises as major threats; namely Arab split, chaos, extremism and terrorism. Hence, the Editorial suggested four major recommendations to be face theses deep and complicated crises; first to do whatever necessary to stop the bloodshed in the region; then to encourage brokers to mediate in order to restore dialogue between all concerned parties; third to prevail sustainable democracy in the Arab World, that is protected and preserved legally and constitutionally; and last to consider national partnership as a core principle for all concerned parties i. e., institutions, parliaments and other political powers.

Research & Studies

Libya: Political vs. Armed Conflicts (Challenges and Prospects)

Mohammad Al Shaiek e

After the fall of Colonel Gaddafi's regime, Libya has faced very complex challenges. The overlap of many factors deepens the political and armed conflicts between the parties of the current crisis. It is not only about internal realities and calculations, which are significant, but also about a serious clash between external regional powers supportive and hostile to the revolution.

English Abstracts

Contents

page	
	Editorial
7	*The Arab Split in the Light of Chaos, Extremism and Terrorism* ***Editor in Chief***
	Research & Studies
13	*Libya: Political vs. Armed Conflicts (Challenges and Prospects)* ***Mohammad Al Shaiek***
	Issue Seminar
43	*Prospects of Political Settlement and Two-state Solution upon Re-election of Israeli Right* ***MESC***
	Reports And Articles
57	*Review of 20th Knesset Elections* ***Johny Mansour***
69	*Gaza Reconstruction Delay: Reasons and Impacts* ***Adnan Abu Amer***
77	*Yemeni Crisis: Where to?* ***Arab Crisis Team***
95	*MESC'S 24TH Anniversary: Annual Ceremony* ***MESC***

The views of the contributors do not necessarily represent the positions of the MESJ

Amman – Spring 2015

Copy Rights Reserved to

MESC & JRI

Middle Eastern Studies Journal

P.O. Box 927657 – Amman 11190 – Jordan

Tel: +962-6-4613451 / Fax: 4613452

E-mail: mesj@mesj.com.jo, info@mesj.com

http:// www.mesj.com

Middle Eastern Studies

Journal

By Middle East Studies Center

Cordially with the Jordanian Institute for Research & Information

Editor in Chief
Jawad Al- Hamad

Managing Editor
Abdul-Hameed Al-Kayyali

Assistant Editor
Yasmine AL-As'ad

Editorial Board

Abdul Fattah Al-Rashdan ***Ahmad Al-Bursan***
Ahmad S. Noufal ***Ali Mahafza***
Ebrahim Abu Arqoub ***Mohammad Abu Hammour***
Mohammad Al Mosa

Volume 19 **No. 71** **Spring 2015**